

ED-98/ CONF-202/ 5
تر-٩٨ / مؤتمر ٢٠٢ / ٥
باريس، أغسطس/آب ١٩٩٨
الأصل: فرنسي

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

المؤتمر العالمي للتعليم العالي

التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين

الرؤية والعمل

باريس، ٥ - ٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨

وثيقة عمل

أعدت وثيقة العمل هذه من أجل المؤتمر العالمي للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين - الرؤية والعمل. وتستند هذه الوثيقة أساسا إلى الوثائق والإعلانات الختامية للمؤتمرات الإقليمية التحضيرية الخمسة للمؤتمر العالمي (هافانا، نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦؛ وداكار، إبريل/نيسان ١٩٩٧؛ وطوكيو، يوليو/تموز ١٩٩٧؛ وباليرمو، سبتمبر/أيلول ١٩٩٧؛ وبيروت، مارس/آذار ١٩٩٨). واستعانت الوثيقة أيضا بخلاصات تجميعية قام أربعة خبراء دوليين (ايبيه فيسوري، ودونالد ايكونغ، ومالكوم سكيلبك، ودوميترو شيتوران) بإعدادها عن الموضوعات الأربعة للمؤتمر العالمي وهي: الملاءمة، والجودة، والإدارة والتمويل، والتعاون الدولي. كما اقتطفت هذه الوثيقة بعض العناصر من الوثائق التي أعدت للمناقشات المزمع إجراؤها في إطار المؤتمر العالمي عن اثني عشر موضوعا، وهي وثائق روعي في إعدادها التعاون مع نحو خمسين منظمة حكومية وغير حكومية. وتم الإطلاع أيضا على نتائج سلسلة اجتماعات نظمتها مؤسسات متنوعة، ولاسيما النتائج النهائية لاجتماعي الخبراء اللذين عقدا في تورنتو في إبريل/نيسان ١٩٩٨، وستراسبورغ في يوليو/تموز ١٩٩٨. وتستعين الوثيقة كذلك ببيانات عن التعليم العالي قدمها قسم الإحصاء باليونسكو. والمؤلف الرئيسي للوثيقة هو جون ماري دي كيتيل، الأستاذ بجامعة لوفان الكاثوليكية ببلجيكا، وأستاذ كرسي اليونسكو في علوم التربية بجامعة الشيخ أنتا ديوب في داكار بالسنغال. وقد روجعت الوثيقة من جانب السكرتارية التنفيذية (قسم التعليم العالي) للجنة التوجيهية للفريق الاستشاري المعني بالتعليم العالي باليونسكو، المكلفة بالإشراف على الأعمال التحضيرية للمؤتمر.

التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين:

ملخص وثيقة العمل

١ - ما برحت اليونسكو تؤكد منذ إنشائها في عام ١٩٤٦ على الدور الهام الذي يضطلع به التعليم العالي في تنمية المجتمعات، وما انفكت تشدد في السنوات الماضية على مسؤولياته عن تعزيز التنمية المستدامة وثقافة السلام. ولم تكف المنظمة طوال تاريخها عن تشجيع أنشطة التأمل والأعمال المنفذة على المستوى الميداني في هذا الاتجاه.

٢ - وفي الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر العام في ١٩٩٣، اعتمدت الدول الأعضاء في اليونسكو قرارا يدعو المسؤولين "إلى مواصلة رسم سياسة شاملة للمنظمة في مجال التعليم العالي كله". واستند هذا القرار إلى تحليل للتغيرات التي لوحظت على نطاق العالم وللتحديات التي تطرحها على كل من المجتمع والتعليم العالي، بالنظر إلى ما يربطهما من تفاعلات وثيقة. وتنفيذا لهذه الإرشادات، نشرت المنظمة في عام ١٩٩٥ وثيقتها التوجيهية المعنونة بحث في سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي.

٣ - وبناء على اقتراح من المدير العام قرر المؤتمر العام في دورته الثامنة والعشرين عقد المؤتمر العالمي للتعليم العالي (باريس، ٥-٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨)، الذي يندرج ضمن هذا المنظر ويعد ثمرة مساع طويلة ارتكزت منهجيتها لا على "الانطلاق من القمة إلى القاعدة" بل على "الانطلاق من القاعدة إلى القمة". إذ جرت تعبئة جميع مناطق العالم حول المؤتمرات الإقليمية التي عقدت للتحضير للمؤتمر العالمي (هافانا، نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦؛ وداكار، إبريل/نيسان ١٩٩٧؛ وطوكيو، يوليو/تموز ١٩٩٧؛ وباليرمو، سبتمبر/أيلول ١٩٩٧؛ وببيروت، مارس/آذار ١٩٩٨) وذلك كي تطرح تلك المناطق وتضاهي خبراتها بشأن أربعة مفاهيم هامة ومواجهة ومتفاعلة تفاعلا وثيقا (هي الملاءمة، والجودة، والتمويل والإدارة، والتعاون). ومن جهة أخرى، عقدت عدة منظمات غير حكومية دولية و/أو إقليمية متخصصة في مجال التعليم العالي، خلال هذه الفترة نفسها، مؤتمرات ركزت على موضوعات تتصل بالمؤتمر العالمي للتعليم العالي. كما نظم اجتماعا خبراء على المستوى الإقليمي، أحدهما في ستراسبورغ بالاشتراك مع مجلس أوروبا (يوليو/تموز ١٩٩٨)، والآخر في تورنتو بكندا (إبريل/نيسان ١٩٩٨) لخبراء من أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة، مع مشاركة ممثلين عن المكسيك وبورتوريكو). واستند هذا الجهد التأملي إلى تحليل مسبق للتحويلات التي تطرأ على كل من المجتمع والتعليم العالي وأسفر عن تبلور رؤية للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين وعن وضع خطة عمل متماسكة.

من التحليل إلى المبادئ الموجهة

٤ - أوضحت المؤتمرات الإقليمية التحضيرية على نحو جلي أن شتى أنواع البيئات التي تتفاعل معها مؤسسات التعليم العالي تشهد تحولا شاملا: العولمة، وتزايد الترابط الدولي، وتزايد الترابط الإقليمي، وتضخم أعداد الطلاب، وانتقال مواقع الشركات الكبرى، والتهميش، والتجزئة، وشيوع التطبيقات التكنولوجية. ولا يتردد البعض في الحديث عن "أزمة"، بالمعنى الاشتقاقي للكلمة

(فلفظة "أزمة" تعني في أصلها اليوناني، "القرار الحاسم")، وذلك بمدلول مزدوج: فبحكم التغييرات الهيكلية وما تنطوي عليه من رؤى نعيش فترة "حاسمة"، أي فترة تفضي إلى تحولات عميقة لا رجوع فيها؛ ويعني هذا أننا نعيش بالتالي فترة تصبح فيها "القرارات" ضرورية لازمة.

٥ - ولكن كي يتسنى اتخاذ القرارات السليمة، يجب تحليل هذه التحولات و إبراز المفارقات التي تنطوي عليها:

- وجود حركة قوية نحو عولة الاقتصاد إلى جانب تكاثر الشركات الصغيرة والمتوسطة، بل وتنامي الاقتصاد غير الرسمي؛

- التحول العميق في ظواهر هجرة القوى العاملة نتيجة انتقال مواقع الشركات الكبرى: إذ تنتقل الشركات الآن بقدر أكبر نحو الأماكن التي تتوافر بها الأيدي العاملة ذات المؤهلات المحدودة بتكلفة بالغة الانخفاض، في حين يأخذ العاملون ذوو المهارات الرفيعة في الانتقال على نحو متزايد صوب أماكن الإنتاج واتخاذ القرار.

- النمو السكاني السريع للبلدان النامية المقترن بتزايد الطلب على التعليم وبالصعوبة التي تصادفها الدولة في إشباع هذا الطلب، إلى جانب تزايد أعمار السكان في البلدان الغنية واستطالة فترة الدراسة الناجمة في آن واحد عن الطلب على رفع المستوى التعليمي، وعن صعوبة العثور على فرصة عمل دون التمتع بحد أدنى من التعليم، وعن رغبة الحكومات في إبقاء الشباب داخل المدرسة لأطول فترة لخفض أعداد العاطلين وتجنب المشكلات المؤدية إلى جنوح الشباب المترتبة عليه.

- النمو الهائل للمعارف العلمية (ومن بينها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال - التي توفر إمكانيات غير عادية لتكوين الشبكات)، ولكن مع فجوة تتزايد اتساعا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي لا تستطيع أن تتزود بمفردها بالبنى الأساسية الأولية التي تتيح لها الانتفاع بتلك المعارف؛

- ظاهرة عولة الثقافة وبروز طابعها الدولي، إلى جانب التعطش للدفاع عن الهوية الثقافية واللغوية بل الحرص الشديد على هذا الدفاع في الوقت نفسه.

٦ - ومن الواضح أن هذه التحولات لها انعكاسات مهمة على التعليم العالي الذي يشهد بدوره عدة مفارقات:

- الطلب المتزايد على التعليم العالي وتضخم أعداد طلابه على الرغم من عدم التيقن من العثور على فرصة عمل بعد التخرج، والانخفاض النسبي، في الوقت نفسه، في الموارد المالية والبشرية المخصصة له.

- تزايد أعداد الملتحقين بالتعليم العالي ولكن إلى جانب استمرار الآليات الاستيعادية، بل تنامي قوتها في حالات كثيرة (إذ ما زالت النساء ممثلات بأقل من حجمهن في مؤسسات عديدة وبمعدلات غير كافية إلى حد بعيد في كل التخصصات العلمية والتكنولوجية)؛

- احتياج هائل للارتقاء بمستوى التعليم من أجل الاستجابة للاحتياجات الإنمائية للبلدان من جهة، وتنامي معدلات البطالة في صفوف خريجي التعليم العالي، وحصول الخريجين على تدريب لا يساعدهم على خلق فرص عملهم الخاصة من جهة أخرى؛

- ضرورة ارتباط البرامج ووسائل التدريب في التعليم العالي بالسياق الدولي، إلى جانب ضرورة ارتباطها أيضا بالسياق المحلي من أجل الاستجابة في آن واحد لاحتياجات المناطق المختلفة ولخصائص الطلاب المتنوعة في إطار إتاحة التعليم للجميع في كل زمان ومكان؛

- التطور الهائل للتكنولوجيات بفضل تقدم البحوث الأساسية المنفذة في الجامعات، ولكن عدم الاستفادة من هذه التكنولوجيات بالقدر الكافي في التدريب؛

- تمتع عدد لاقت للنظر من المدرسين بصفة الباحث أيضا، لكن مع إجراء عدد أقل نسبيا من البحوث الفعلية ثم عدد أقل وأقل من البحوث "المرتبطة بالسياق المحلي" في المجالات التي تمس فيها الحاجة إلى هذه البحوث.

٧ - وفي مواجهة تلك التحولات التي يشهدها المجتمع ومن ثم التعليم العالي بما تنطوي عليه من مفارقات، من المهم تجاوز التناقضات، أي عدم التفكير بطريقة "إما هذا وإما ذاك"، بل بطريقة "هذا وذاك" تبعا لمقتضى السياق، لأن الرؤى والأنشطة ينبغي أن تكون مرتبطة بسياق محلي محدد. ولكن وراء هذه التعددية تتوارى حاجات أساسية مشتركة بين البشرية جمعاء. ولذا فإذا كان ينبغي للرؤى والأنشطة أن ترتبط بسياق محلي محدد فإن رؤية عالمية هي التي ينبغي أن توجههما بالدرجة الأولى، رؤية تستهدف تنظيم مجتمع أكثر عدلا وإنصافا.

٨ - ويمكن أن نوضح هذه الرؤية العالمية استنادا إلى المبادئ التالية:

- (١) يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي إتاحة الانتفاع العام به لجميع من يملكون القدرات والحافز (الانتفاع والجدارة) والإعداد المناسب لكل مرحلة في الحياة.
- (٢) يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي الاستعانة بأشكال تدخل متنوعة من أجل الاستجابة للاحتياجات التعليمية للجميع في كل مراحل الحياة.
- (٣) يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي أن تكون مهمته لا التدريب فحسب بل التربية أساسا.
- (٤) يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي أن يضطلع بوظيفة الرصد اليقظ ولفت الانتباه.
- (٥) يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي أن يكون له من ثم دور أخلاقي توجيهي في فترة أزمة القيم.
- (٦) يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي أن يطور من خلال أنشطته جميعا ثقافة السلام.
- (٧) يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي أن يقيم روابط للتضامن العالمي مع مؤسسات أخرى للتعليم العالي ومع مؤسسات أخرى في المجتمع.

(٨) يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي أن يستحدث أسلوباً إدارياً يستند إلى المبدأ المزدوج للاستقلال المسؤول، والخضوع للمساءلة في إطار من الشفافية.

(٩) يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي أن يظهر حرصاً على صياغة معايير للجودة والملاءمة تتجاوز المعايير الخاصة بسياقات معينة.

(١٠) يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي أن يجعل مبدأه القيمي الأسمى هو وحدة النساء والرجال في إطار من التمايز والتكامل القائمين على التضامن، وأن يجمع سائر الأطراف للعمل في سبيل هذا المبدأ.

٩ - ولما كان التعليم العالي يتسم بطابع محلي وعالمي في آن واحد فمن الأوفق النظر إليه استناداً إلى المحاور الأربعة التي هيمنت على الجهد التأملي للمؤتمرات الإقليمية التحضيرية، وهي الملاءمة، والجودة، والإدارة والتمويل، والتعاون.

١٠ - وسينظر إلى ملاءمة التعليم العالي أولاً من حيث دوره ومكانته في المجتمع ومهامه فيما يتعلق بالتعليم والبحوث والخدمات الناجمة عنها، ومن حيث صلاته بعالم العمل بمعناه الواسع، وعلاقاته مع الدولة والتمويل العام، وأوجه تفاعله مع مستويات وأشكال التعليم الأخرى.

١١ - وتعني الملاءمة:

- التلاقي مع السياسات، بحيث توضع احتياجات تنمية البلدان والمناطق المختلفة في مركز الرؤية السياسية وقرارات العمل، وبحيث يوضع الاقتصادي في خدمة الاجتماعي وليس العكس، وبحيث يتسنى للتعليم العالي أن يحدد من هذا المنطلق، عن طريق التشاور، مهامه المتصلة بالتدريب والبحث والخدمات، وأن يوفر من ثم ما يلزمه من موارد؛

- التلاقي مع عالم العمل بحيث يستطيع أن يسهم، من خلال مهامه، في مواجهة التحولات واستباقها وتنمية روح المبادرة عن طريق الاستعانة بالوسائل التدريبية المناسبة، والحفاظ على روح الرصد اليقظ ولفت الانتباه من أجل إشاعة الحرص داخل الشركات على وضع الإنسان والمجتمع، وليس مجرد المقتضيات المالية، في مركز النشاط الاقتصادي؛

- التلاقي مع المستويات الأخرى للنظام التعليمي بحيث تنشأ "سلسلة تربوية" حقيقية؛ والتلاقي مع الثقافة والثقافات بحيث يتسنى الحفاظ على الأشكال المختلفة من التراث الثقافي ونشرها والاستفادة من ثمارها للمضي إلى مدى أبعد في البحث عن الكلي العام الذي تنطوي عليه المظاهر المتعددة؛

- التلاقي مع الجميع في كل مكان وزمان من خلال زيادة مرونة وسائل التدريب، بهدف إتاحة التعليم مدى الحياة؛

- التلاقي مع الطلاب والأساتذة، بحيث ينظر إليهم على أنهم أشخاص في حالة صيرورة وموارد يتعين إدارتها وفقاً لمبدأي الإنصاف والجدارة.

١٢ - وتستهدف أشكال التلاقي هذه السعي إلى تحقيق تنمية مستدامة متناسقة وتصحيح الاختلالات. ويفترض هذا ما يلي:

- مزيد من الانخراط في السياق الدولي ومزيد من التجذر في السياق المحلي في آن واحد، سواء فيما يتعلق بتصميم برامج التعليم والبحث، أو في تكوين شبكات تربط بينها، أو في مراعاة المعايير الواجبة (مثل "التفكير من المنظور العالمي والعمل ضمن الإطار المحلي")؛

- مزيد من البحوث الأساسية ومزيد من البحوث التطبيقية، فأحداها تثرى الأخرى وكلتاها لا غنى عنها لتنمية لا ينظر إليها من منظور قصير الأجل فقط؛

- زيادة الاهتمام على سبيل الأولوية بالمشكلات التي تعترض التنمية المستدامة، مثل انتشار الفقر والجوع والعنف وتردي أوضاع الصحة والتعليم والبيئة.

١٣ - ولا تنفصل الجودة عن الملاءمة الاجتماعية. إذ أن الحرص على الجودة وتطبيق سياسات تقوم على نهج "ضمان الجودة" يفترضان السعي إلى تحسين كل عنصر من عناصر المؤسسة، وكذلك تحسين المؤسسة ككيان عام يعمل بوصفه نظاما متماسكا.

١٤ - وتتوقف جودة التعليم العالي على ما يلي:

- جودة مستوى العاملين، التي تفترض مكانة اجتماعية ومالية لائقة توفر لهم، وإصرارا على الحد من أوجه عدم المساواة في صفوفهم مثل تلك المرتبطة بالجنس، وحرصا على إدارة شؤونهم وفقا لمبدأ الجدارة، وتدريباً مستمرا يزودون به كي ينهضوا بدورهم في مجتمع متحول، وحوافز وبنى تشجع الباحثين على أن يعملوا متضافرين ضمن فرق متعددة التخصصات تعنى بمشروعات بحثية تدرس الموضوع الواحد من جوانب شتى وعلى أن يهجروا بذلك عادات البحث العلمي الانفرادي المنعزل؛

- جودة مستوى البرامج، مما يستلزم عناية خاصة بتحديد أهداف التدريب في ارتباط مع احتياجات عالم العمل واحتياجات المجتمع، وتطوير الأساليب التربوية بغية زيادة فعالية الطلاب وتنمية روح المبادرة لديهم، وتوسيع نطاق وسائل التدريب وزيادة مرونتها من أجل استغلال الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال ومراعاة خصائص السياقات المختلفة، والانخراط في السياق الدولي، وتكوين الشبكات التي تربط بين البرامج والطلاب والمدرسين؛

- جودة مستوى الطلاب الذين يشكلون المادة الأولية للتعليم العالي، مما يتطلب إيلاء عناية خاصة للمشكلات المتصلة بالتحاقهم وفقا لمعايير الجدارة (القدرات والحافز)، وتطبيق سياسات إرادية لصالح الفئات المحرومة، وإجراء مشاورات مع التعليم الثانوي والأجهزة المعنية بالانتقال من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي، كي يتسنى من ثم توفير سلسلة تربوية حقيقية؛

- جودة مستوى البنى الأساسية والبيئية الداخلية والخارجية، دون إغفال البنى الأساسية المرتبطة باستخدام وتنمية التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، والتي لن يتسنى بدونها تكوين الشبكات وإتاحة وسائل التعليم عن بعد وتوفير إمكانيات الجامعة المجازية؛

– جودة مستوى إدارة المؤسسة بوصفها كلا منسقا ومتماسكا يتفاعل مع البيئة، لأن مؤسسة التعليم العالي لا يمكن أن تكون جزيرة منغلقة على ذاتها.

١٥ – وتعتمد جودة التعليم العالي اعتمادا وثيقا على إشاعة ثقافتي التقييم والتصحيح داخل المؤسسة بأسرها. ويفترض هذا غرس ثقافة التقييم داخل المؤسسة، أي الحرص على توفير "آليات" لجمع المعلومات ذات الصلة والسليمة والموثوق بها من أجل تمكين الأطراف المعنية من اتخاذ القرارات التي يقتضيها تحسين الأنشطة والنتائج. ويفرض هذا أيضا غرس ثقافة التصحيح، أي السعي الاستباقي والتضامني، على أساس المعلومات المستقاة، إلى تنفيذ استراتيجيات من أجل تحسين فعالية الأنشطة المنفذة أو تعديل الأهداف والأنشطة عند الحاجة. ويفترض هذا كذلك غرس ثقافة الاستقلال الذاتي والمسؤولية وضرورة الخضوع للمساءلة.

١٦ – وتفترض إدارة وتمويل التعليم العالي أن ينظر إلى هذا التعليم بوصفه كيانا يتألف من نظم فرعية (المهام، والبنى، والموارد، والثقافة، وإجراءات القبول، واعتماد الدراسات، والإدارة) تتفاعل فيما بينها ومع البيئة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

ولا يمكن اختصار إدارة مؤسسات التعليم العالي في إدارة محاسبية تستند إلى المعايير الاقتصادية وحدها؛ بل أن معايير الإنصاف والملاءمة الاجتماعية لأنشطة التعليم والبحث والخبرة والمشورة ينبغي أن ترجح المعايير الأخرى في إطار من الإدارة المتوازنة. ويفترض هذا تجاوز عدة توترات:

– تجاوز التوتر بين الاقتصادي (أي النظر إلى مؤسسة التعليم العالي على أنها "شركة") والثقافي (أي النظر إلى مؤسسة التعليم العالي على أنها "برج عاجي مسؤول عن صون المعرفة وتطويرها") من أجل الترويج لنهج مجتمعي في التعامل مع التعليم العالي، نهج يجمع بين الاستقلال الذاتي واستقلالية الفكر والبحث عن الحقيقة والصرامة العلمية من جهة، وبين الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبيئة من جهة أخرى، ليجسد بذلك حرص التعليم العالي على القيام بدوره في التنمية البشرية المستدامة؛

– تجاوز التوتر بين الأجل القصير والأجل الطويل، باتباع أسلوب يقوم على الإدارة التنبؤية، والقدرة الاستباقية، والحرص على الخلق العالمي لدى الاستجابة لاحتياجات البيئة؛

– تجاوز التوتر بين الضوابط والحريات، بإنشاء آليات لضمان الجودة، وإشاعة ثقافة التقييم، والتحلي بالاستقلال الذاتي، ومراعاة ضرورة الخضوع للمساءلة.

١٧ – ويواجه تمويل التعليم العالي تحديات هائلة تتمثل في تضخم أعداد الطلاب وزيادة الخدمات المطلوبة من التعليم العالي. وفي مواجهة هذه التحديات، اتفقت المؤتمرات الإقليمية على التنويه بما يلي:

– من جهة أولى، التزامات الدولة إزاء التعليم بوجه عام والتعليم العالي بوجه خاص وذلك من أجل ضمان الحق في التعليم وإتاحة فرص الالتحاق بالتعليم العالي أمام أكبر عدد ممكن في كل مكان وزمان تبعا لمبدأ الجدارة، من ناحية، ومن أجل تمكين التعليم العالي من إنجاز مهامه بالنظر إلى الرابطة الوثيقة بين التعليم وتنمية البلدان، من ناحية أخرى؛

- ومن جهة ثانية، ضرورة إيجاد وسائل تدريب أكثر مرونة، وأكثر قابلية للتقسيم إلى وحدات تجميعية، وأفضل إدارة، وأكثر تكيفا مع حاجات وخصائص الفئات المعنية؛

- وأخيرا، ضرورة البحث عن موارد تكميلية للتمويل المقدم من الدول، مما يعني إيجاد توازن مناسب بين إسهام بعض المستفيدين المباشرين وغير المباشرين بالتعليم من جهة، وبين ضرورات الإنصاف من جهة أخرى.

١٨ - وتفترض الرؤية العالمية للتعليم العالي أشكالا متعددة من التعاون بين جميع المؤسسات التي تتمثل مهامها في السعي إلى التنمية البشرية المستدامة وبناء ثقافة السلام.

١٩ - وفي مواجهة التحولات التي تطرأ على المجتمع والتعليم العالي على أعتاب القرن الحادي والعشرين، ينبغي التفكير في سياسة جديدة للتعاون:

- بالنظر إلى ظواهر الترابط الإقليمي والعولمة، ونشوء مجتمع ينبنى بصورة متزايدة على المعرفة، فإن سياسات التعاون ينبغي في آن واحد أن تواكب هذه الظواهر وتستبقها بربط برامج التعليم والبحث بالسياق الدولي بقدر أكبر من منطلق الحرص المتنامي على الجودة، وينبغي لها كذلك أن تنشئ آليات تكافح الظواهر الاستقطابية والتهميشية والتجزئية؛

- وبالنظر إلى بروز فعالية التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، ينبغي لسياسات التعاون أن تتيح للبلدان النامية الحصول على الوسائل التي تمكنها من الانتفاع بتلك التكنولوجيات ومن اتخاذها وسيلة للحد من أوجه عدم المساواة فيما يتعلق بالمعرفة وتطورها، لا وسيلة لزيادة المسافة التي تفصلها بالفعل عن البلدان المتقدمة؛

- وكما يتسنى عكس مسار عملية تردي مؤسسات التعليم العالي في البلدان النامية، ولاسيما في أقل البلدان نموا، ينبغي لسياسات التعاون أن تسعى إلى تعزيز التآزر والشراكة بين عالم العمل والتعليم العالي، بفضل السعي المشترك إلى تحديد سياسات التدريب الملائمة، والتعاون وتبادل الموارد، وتوفير الخبرات، والمشاركة في دراسات عن السوق وتطور الاحتياجات، وتقييم التصورات البديلة، والبحث والتطوير بشأن التكنولوجيات الجديدة أو نقل المعارف، ودراسة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لبعض الخيارات؛

- وبالنظر إلى مسؤولية التعليم العالي عن تدريب المدرسين والمربين، ينبغي تنفيذ سياسات تعاون أكثر فعالية بالاشتراك مع مؤسسات التعليم العالي الأخرى وسائر مستويات التعليم، من أجل تكوين سلسلة تربوية حقيقية؛

- وبالنظر إلى عولمة أنشطة التعليم والبحث والخدمات، ينبغي لليونسكو أن تدعم برنامجها لتوأمة الجامعات/الكراسي الجامعية لليونسكو وأن تبادر إلى تنمية شبكات الطلاب والمدرسين والباحثين والإداريين ومتخذي القرارات وتنسيقها بقدر أكبر، لأن تلك الشبكات هي محور العولمة والتعاون.

٢٠ - وكي يتسنى تنفيذ سياسات التعاون الجديدة هذه، من المهم استحداث إدارة تنبؤية ومنسقة للتعاون. ومن الجوهرى، كما أعلنت اليونسكو مرارا وكما أشارت المؤتمرات الإقليمية، أن تنظر المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بالتنمية وتمويلها، وكذلك المجتمع الأكاديمي، إلى مؤسسات التعليم العالى فى البلدان النامية على أنها ضرورة للتنمية العامة للنظام التعليمي ولتعزيز القدرات المحلية. ويمكن تحديد خصائص هذه الإدارة التنبؤية والمنسقة الضرورية استنادا إلى عدد من محاور التأمل والعمل:

- دعم العناصر الرئيسية للتكامل والتنسيق بين القطاعات والمؤسسات والوكالات والموارد من أجل ضمان نوع أفضل من التعاون الأفقي؛
- وضع سياسة ملائمة وخطة عمل عالمية بالتشاور مع مختلف الشركاء واستنادا إلى تحليل للتجارب السابقة أو الجارية، والتحسب لآثارها، واستباق التحديات الجديدة التي يتعين التصدي لها على سبيل الأولوية؛
- مساعدة الإداريين على تحديد سياستهم التعاونية وتنفيذها ومتابعتها وعلى تبادل الخبرات؛
- إنشاء مرصد دائمة لمراقبة العناصر الرئيسية للمجتمع وإجراء دراسات مستقبلية من أجل توجيه التعاون؛
- إعادة التأكيد على أهمية الخبراء المحليين الأكفاء والإداريين المحليين المدربين تدريباً جيداً؛
- إنشاء وحدة مسؤولة عن التعاون داخل كل مؤسسة للتعليم العالى حرصاً على أداء مهني أرفع مستوى؛
- إشراك الشباب بقدر أكبر فى التعاون من أجل تنمية ثقافة السلام والإسهام فى تحقيق تنمية أكثر إنسانية واستمراراً.

التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل

وثيقة العمل

تقديم

١ - ما برحت اليونسكو تؤكد منذ إنشائها في عام ١٩٤٦ على الدور الهام الذي يضطلع به التعليم العالي في تنمية المجتمعات، وما انفكت تشدد في السنوات الماضية على مسؤولياته عن تعزيز التنمية المستدامة وثقافة السلام. ولم تكف المنظمة طوال تاريخها عن تشجيع أنشطة التأمل والأعمال المنفذة على المستوى الميداني في هذا الاتجاه.

٢ - وفي الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر العام في ١٩٩٣، اعتمدت الدول الأعضاء في اليونسكو قرارا يدعو المسؤولين "إلى مواصلة رسم سياسة شاملة للمنظمة في مجال التعليم العالي كله". واستند هذا القرار إلى تحليل للتغيرات التي لوحظت على نطاق العالم وللتحديات التي تطرحها على كل من المجتمع والتعليم العالي، بالنظر إلى ما يربطهما من تفاعلات وثيقة. وتنفيذا لهذه الإرشادات، نشرت المنظمة في عام ١٩٩٥ وثيقتها التوجيهية المعنونة بحث في سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي.

٣ - وبناء على اقتراح من المدير العام قرر المؤتمر العام في دورته الثامنة والعشرين عقد المؤتمر العالمي للتعليم العالي (باريس، ٥-٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨)، الذي يندرج ضمن هذا المنظور ويعد ثمرة مساع طويلة ارتكزت منهجيتها لا على "الانطلاق من القمة إلى القاعدة" بل على "الانطلاق من القاعدة إلى القمة". إذ جرت تعبئة جميع مناطق العالم حول المؤتمرات الإقليمية التي عقدت للتحضير للمؤتمر العالمي (هافانا، نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦؛ وداكار، إبريل/نيسان ١٩٩٧؛ وطوكيو، يوليو/تموز ١٩٩٧؛ وباليرمو، سبتمبر/أيلول ١٩٩٧؛ وبيروت، مارس/آذار ١٩٩٨) وذلك كي تطرح تلك المناطق وتضاهي خبراتها بشأن أربعة مفاهيم هامة وموجهة ومتفاعلة تفاعلا وثيقا (هي الملاءمة، والجودة، والتمويل والإدارة، والتعاون). ومن جهة أخرى، عقدت عدة منظمات غير حكومية دولية و/أو إقليمية متخصصة في مجال التعليم العالي، خلال هذه الفترة نفسها، مؤتمرات ركزت على موضوعات تتصل بالمؤتمر العالمي للتعليم العالي. كما نظم اجتماعا خبراء على المستوى الإقليمي، أحدهما في ستراسبورغ بالاشتراك مع مجلس أوروبا (يوليو/تموز ١٩٩٨)، والآخر في تورنتو بكندا (إبريل/نيسان ١٩٩٨) لخبراء من أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة، مع مشاركة ممثلين عن المكسيك وبورتوريكو). واستند هذا الجهد التأملي إلى تحليل مسبق للتحويلات التي تطرأ على كل من المجتمع والتعليم العالي وأسفر عن تبلور رؤية للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين وعن وضع خطة عمل متماسكة.

٤ - وكان من مزايا هذا النهج أنه أشاع النظام في مناقشة التعليم العالي الذي يتخطى بطبيعة الحال، نظرا لروابطه العميقة بالمجتمع، أطره الداخلية الخاصة ليمس جميع القضايا المطروحة على البشرية في نهاية هذا القرن، وهي: قضايا التنمية المستدامة بما فيها قضايا البيئة، وبناء السلام وتوطيده، والتفاهم بين البشر، والديمقراطية، والحرية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى كل المسائل المتصلة بالتغير الذي يطرأ على عمليات العمل، وطبيعة الأنشطة الاقتصادية، والتقدم الهائل للتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال. ولم يكن من قبيل الصدفة إذن أن تناقش هذه القضايا في المؤتمرات الإقليمية التحضيرية للمؤتمر العالمي، بل كان ذلك جزءا من استراتيجية كللت بالنجاح التام.

٥ - إن التحديات المطروحة، في فجر القرن الحادي والعشرين، تحديات ضخمة ولذا كان لابد من استثارة هذه الدينامية الهائلة على أمل الاستجابة لها. واستكمالا لأعمال المؤتمرات الإقليمية، بادر أساتذة جامعيون وطلاب ومتخذو قرارات (لا من رجال السياسة وحدهم بل أيضا من متخذي القرارات والخبراء المنتمين إلى عالم الاقتصاد، بالإضافة إلى مسؤولين عن إدارة العمل الاجتماعي) في جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات غير الحكومية الهامة المعنية بالتعليم العالي أو المهتمة به والمؤسسات الدولية الكبرى إلى المشاركة في المؤتمرات الإقليمية، ثم واصلوا تقديم إسهامهم في التحضير لمناقشة اثني عشر موضوعا مشتركا بين عدة قطاعات، هي:

- الاستجابة لمتطلبات عالم العمل.
- التعليم العالي والتنمية المستدامة.
- بناء التنمية الوطنية والإقليمية.
- العاملون في مجال التعليم العالي: مهمة متواصلة.
- التعليم العالي من أجل مجتمع جديد: وجهة نظر الطالب.
- من التقليدي إلى المجازي: التكنولوجيات الجديدة للمعلومات.
- الدور الرئيسي للبحوث.
- إسهام التعليم العالي في النظام التعليمي ككل.
- المرأة والتعليم العالي: قضايا وآفاق.
- تعزيز ثقافة السلام.
- تعبئة قدرات الثقافة.
- المسؤوليات الاجتماعية والحريات الأكاديمية.

٦ - وأسفرت هذه التعبئة الواسعة على النطاق العالمي عن إنتاج العديد من الوثائق، والبحوث الفردية، وخلصات المناقشات. غير أن الأمر الأكثر أهمية أن هذه التعبئة قد أثارت حماس المجتمع الأكاديمي بأسره - من موجهين وأساتذة وطلاب - والحكومات، وشتى الشركاء الاجتماعيين الذين أدركوا ضرورة إجراء مناقشة جماعية واسعة لتحليل الحالة الراهنة للتعليم العالي في العالم وعلاقاته مع المجتمعات، سعياً إلى تنظيمه تنظيمًا أكثر عدالة وإنصافاً.

٧ - وتشكل الوثيقة الحالية وثيقة عمل للمؤتمر أعدت خصيصاً لتيسير أعمال اللجان، وهي تستهدف تقديم خلاصة عامة تجمع بأكثر الطرق شمولاً المحاور التي يمكن أن تؤسس رؤية مشتركة، كما تعرض القضايا التي تستدعي مناقشات إضافية. وعملاً بالمنهجية التي اعتمدت في المؤتمرات الإقليمية التحضيرية، تتألف هذه الوثيقة من تقديم تعقبه ستة فصول. ويتضمن الفصل الأول تشخيصاً للتحويلات الأساسية التي تطرأ، ونحن نقرب من فجر القرن الحادي والعشرين، على المجتمعات ومن ثم على التعليم العالي، وذلك بغية إبراز المفاهيم والمبادئ الموجهة التي تصوغ رؤية دينامية تتيح التصدي للتحديات المطروحة. وتتضمن الفصول الأربعة التالية خلاصة لنتائج التحليلات التي أجريت أثناء الأعمال التحضيرية بشأن أربعة موضوعات رئيسية هي: الملاءمة، والتنوع، والتمويل والإدارة، والتعاون. وأخيراً، يسعى الفصل الختامي إلى تجميع الأنشطة التي يتعين تعزيزها وفقاً للرؤية المستحدثة. وستستكمل وثيقة العمل الرئيسية هذه بوثائق أخرى، ولاسيما بوثائق مرجعية، تتيح، على غرار الوثيقة المتعلقة بإحصاءات التعليم العالي، الاستناد إلى مزيد من الحقائق الملموسة لدى مناقشة هذه الموضوعات أو زيادة الدقة في تعريف وتحديد المفاهيم التي كانت محل توافق واسع في الآراء، مثل مفهومي الجدارة، واستقلال الجامعات، وما إلى ذلك، وخاصة عن طريق مشروع إعلان (مشفوع بملخص وإطار للعمل ذي الأولوية من أجل تغيير التعليم العالي وتطويره).

٨ - ونقطة انطلاق أي تحليل يتعلق بالتعليم العالي في نهاية هذا القرن تكمن في تعريف مهمته الأساسية اليوم، التي تتمثل في الاستجابة لحاجات المجتمع من أجل الإسهام في بناء تنمية بشرية مستديمة وإشاعة ثقافة السلام. ذلكم هو الأساس الذي تركز عليه ملاءمة أنشطة التعليم والبحث والخبرة والخدمات للمجتمع. وذلكم هو ما يتطلب إدارة رفيعة المستوى. وذلكم هو ما يوجه سياسة التعاون في مجال التعليم العالي.

الفصل الأول

من التحليل إلى المبادئ الموجهة

٩ - تشكل مؤسسات التعليم العالي^(١) (أي التعليم بعد المدرسي) نظماً مركبة تتفاعل مع المؤسسات القائمة في بيئتها، أي مع النظم السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وهي تتأثر ببيئتها المحلية والوطنية (أو بيئتها الوسطى) كما تتأثر على نحو متزايد ببيئتها الإقليمية والدولية (أو بيئتها الكبرى). غير أنها تستطيع بدورها، بل ينبغي لها، أن تؤثر في هذه البيئات المختلفة.

١٠ - وتشهد هذه البيئات المختلفة، كما أوضحت المؤتمرات التحضيرية على نحو جلي، تحولاً شاملاً. ولا يتردد البعض في الحديث عن "أزمة"، بالمعنى الاشتقاقي للكلمة (لفظة "أزمة" تعني، في أصلها اليوناني، "القرار الحاسم")، وذلك بمدلول مزدوج: فبحكم التغيرات الهيكلية وما تنطوي عليه من رؤى نعيش فترة "حاسمة"، أي فترة تفضي إلى تحولات عميقة لا رجوع فيها؛ ويعني هذا أننا نعيش بالتالي فترة تصبح فيها "القرارات" ضرورية لازمة.

١١ - ومن المؤكد أن هذه التحولات تتسم باتجاهات رئيسية، أشير إليها مراراً وتكراراً في المؤتمرات التحضيرية، وهي: العولمة، وتزايد الترابط الدولي، وتزايد الترابط الإقليمي، وتحقيق الديمقراطية، وتضخم أعداد الطلاب، وانتقال مواقع الشركات الكبرى، والتمهيش، والتجزئة، وشيوع التطبيقات التكنولوجية. غير أننا إذا نظرنا إلى هذه الفترة من قرب لوجدنا أنها فترة مركبة حافلة بمفارقات لا يسع التحليل السليم أن يتجاهلها.

مفارقات وتحديات مجتمعات في خضم التحول

١٢ - تتصل المفارقة الأولى بوجود حركة قوية نحو عولمة الاقتصاد عن طريق تكوين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المالية القابضة التي يتزايد تشعبها وتقلص السيطرة عليها، من جهة، إلى جانب تكاثر الشركات الصغيرة والمتوسطة، بل وتنامي الاقتصاد غير الرسمي الذي حقق سبقاً في عدد من البلدان على الاقتصاد المخطط، من جهة أخرى.

١٣ - ونحن نشهد على نحو متزايد، من جهة، طرح عروض شراء عامة لشركات شتى، وهو طرح توجهه مقتضيات مالية أكثر مما تفرضه مقتضيات اقتصادية، وينطوي ذلك على فقدان فرص عمل عديدة، وتزايد عمليات إعادة الهيكلة تبعاً للنتائج المالية، وتغييرات متكررة في سياسات الاتصال وإدارة شؤون العاملين. ويجري تداول أحجام هائلة من الأموال، وهي أحجام قادرة على إلحاق الضرر باقتصاد

^(١) يقصد بعبارة التعليم العالي، وفقاً لنص التوصية الخاصة بالاعتراف بدراسات وشهادات التعليم العالي التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والعشرين (نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣) "برامج الدراسة أو التدريب على البحوث على المستوى بعد الثانوي التي توفرها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بها بصفقتها مؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات المختصة في الدولة".

منطقة بأسرها. ويصدق هذا بصفة خاصة على أسواق الأوراق المالية والأسواق النقدية الوليدة والهشة التي تتحرك فيها رؤوس الأموال دون حواجز والتي يستطيع بها بضعة أفراد "أن يزعزعوا"، في غضون عدة أيام، عملات بلدان منطقة بأكملها، مستثيرين بالتالي حالات إفلاس متتابة وإحباط وتائر النمو ووقوع كوارث اجتماعية يمكن وصفها عن حق بأنها هيروشيما اجتماعية (ناغيلز، تقديم ندوة بروكسل "من الرأسمالية إلى الرأسمالية في العالم وأوروبا: تغيرات وبدائل"، ١٣ و ١٤ مارس/آذار ١٩٩٨). ويميل هذا الشكل من العولمة إلى إحداث تحول عميق، يتمثل في الانتقال من "رأسمالية متحضرة" إلى "رأسمالية جامحة". فالرأسمالية المتحضرة التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شيدت، على الأقل في عدد كبير من البلدان، على دعائم متينة هي: العمالة الكاملة، وتوزيع عائدات العمل توزيعاً أكثر اتساماً بالمساواة نسبياً، والأمن المعيشي، وإشباع الاحتياجات الجماعية بدرجة مرتفعة إلى حد بعيد. أما الرأسمالية الجامحة فتقوم على أساس العجز المتزايد للدول - بل وللمنظمات الدولية - عن ضبط الأسواق، ووضع الضمانات، ومكافحة البطالة الواسعة والخفية على نحو متزايد؛ ومواجهة حرج أوضاع عدد متزايد من الأشخاص، والتوزيع غير المتساوي على نحو متنامٍ للدخول داخل البلدان، والتركيز المطرد للموارد في البلدان الصناعية.

١٤ - ومن جهة أخرى، تستحدث في مواجهة تلك الكيانات الكبرى مجهولة الهوية مبادرات محلية تسعى، حيثما تدعو الحاجة، إلى ضمان العيش أو البقاء اعتماداً على المهارة في تصريف الأمور. وفي هذا السياق غير الرسمي، تتطور كل أشكال التدريب التقني والمهني تقريباً في عدد كبير من البلدان. ففي البلدان الأكثر تقدماً، تنشأ وتنحل طائفة واسعة من الشركات الصغيرة والمتوسطة يدور عدد كبير جداً منها في فلك الشركات متعددة الجنسيات عن طريق التعاقد من الباطن أو تراخيص الامتياز. وتولد شركات صغيرة ومتوسطة أخرى حول فكرة رئيسية أو مهارة جديدة مكتسبة. وهكذا نشأت في إطار المجمعات العلمية المحيطة ببعض الجامعات شركات صغيرة ذات رأسمال مجازف من أجل تطوير تكنولوجيات جديدة تشكل ثمرة من ثمار البحث العلمي. وبدأت دول عديدة تدرك على نحو متزايد، في مواجهة مشكلات العمالة، أن هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة تتحول شيئاً فشيئاً إلى أوعية للعمالة، ولكنها أخذت تعي أيضاً هشاشة وجود تلك الشركات الذي يعتمد على كيانات كبرى مجهولة الهوية.

١٥ - وترتبط بالمفارقة الأولى مفارقة ثانية تتعلق بالتحول العميق الذي يطرأ على ظواهر هجرة القوى العاملة نتيجة انتقال مواقع الشركات الكبرى. فإذا كنا شهدنا، فيما مضى، هجرات للأيدي العاملة الرخيصة نحو الأماكن التي كانت توجد بها الشركات فإننا نشهد الآن ظاهرة عكسية هي: انتقال الشركات نحو الأماكن التي توجد بها الأيدي العاملة الرخيصة. ولكننا نشهد في الوقت نفسه، من جهة أخرى، هجرة للمهنيين الحاصلين على تعليم رفيع المستوى نحو الشركات التي بدلت مواقعها والتي لا تحشد - في موقف يلفت النظر - ضمن عاملها ذوي المؤهلات رفيعة المستوى إلا عدداً قليلاً من الموظفين المحليين.

١٦ - وتتضافر عوامل عديدة للتشجيع على تثبيت العاملين ذوي المؤهلات المحدودة. ويعد أول هذه العوامل مالياً بالدرجة الأولى: فعندما يصل عنصر الأجر في تكلفة منتج ما إلى ٢٤,٨ دولار لو صنع في بلد صناعي وإلى ٠,٢٨ دولار لو صنع في بلد نام، فإن قليلاً من رؤساء الشركات الخاضعين لمقتضيات المنافسة هم الذين سيكون بوسعهم التردد أو التراجع. ويكمن العامل الثاني في السياسة التي تتبعها البلدان الغنية

بصرامة متزايدة في الوقت الراهن والمتمثلة في إقفال حدودها في وجه أعداد غفيرة راغبة في الهجرة إليها. وتكتسي هذه السياسات الحكومية مزيدا من القوة في البلدان التي تنامي بها نفوذ حركات اليمين المتطرف وبات يشكل خطرا حقيقيا على الديمقراطية. كما أن انتشار ظواهر العنف داخل المدن، والعنف في المدارس، ونشوء أحياء مغلقة أشبه بالغيتو لا تعيش فيها سوى فئات حرجة الأوضاع، واستقالة أجل البطالة، وتزايد أعداد اللاجئين في جميع المناطق، والافتقار إلى تصور للمستقبل، واشتداد الإحساس بانعدام الأمن، ظواهر تولد جميعا ردود فعل انغلاقية على مستوى الفكر والسلوك.

١٧ - غير أن هذه المحاولة المتمثلة في الاعتماد على العاملين ذوي المؤهلات المحدودة تصاحبها هجرة متزايدة للعاملين ذوي المؤهلات الرفيعة من البلدان الأكثر تقدما. وعلى هذا المستوى أيضا تتضافر عدة عوامل لتشجيع تلك العملية. فلما كان كبار مسؤولي الشركات التي نقلت مواقعها ينتمون إلى البلدان الغنية في معظم الحالات فإنهم يفضلون وضع ثقتهم في العاملين ذوي المؤهلات العالية المدربين في مؤسسات التعليم العالي الشهيرة، والذين يتقاسمون معهم نفس الثقافة، ونفس القيم، ونفس لغة الاتصال الدولية، كما أنهم يميلون إلى الارتياح في المهنيين المحليين، بصرف النظر عن مستوى مؤهلاتهم. وعلاوة على ذلك، فإن الخبرة المكتسبة في ممار عمل مختلفة تعد في نظرهم نوعا من القيمة المضافة فيما يتصل بالكفاءة والقدرة على التكيف، والتناهي عن المصالح المحلية. كما أن المسافات لم تعد عائقا يذكر مع تحسن النقل الجوي وانخفاض تكاليفه، وما تتيحه التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال لهؤلاء العاملين من إمكانيات عديدة للاحتفاظ بصلة مستمرة مع أوساطهم المهنية والأسرية. وقد جانب الصواب إلى حد كبير الذين تنبأوا بأن نقل مواقع الشركات سيؤدي إلى زيادة الاستعانة بالأطر المحلية ذات المؤهلات العالية المدربة في الجامعات المحلية. والواقع أن المثقفين الوطنيين المدربين في جامعات أجنبية شهيرة تشبعوا بثقافتها هم الذين تلوح أمامهم فرص أكبر في أن تستعين بهم تلك الشركات في مواقعها الجديدة وأن تنقلهم إلى مواقع أخرى. إننا نشهد إذن هجرة للعقول من البلدان النامية، سواء نحو مواقع التصميم النظري التي غالبا ما توجد في البلدان الغنية، أو نحو مواقع الإنتاج التي توجد في بلدان نامية أخرى دون أن تندمج تلك العقول اندماجا حقيقيا في المجتمعات المحلية، بل أنها تندمج بالأحرى في مجتمع دولي متنقل يعيش منغلقا على ذاته. فهل تنطوي هجرة العقول هذه (التي تشمل وفقا لبعض التقديرات ٧٥٠ ٠٠٠ من أصحاب الكفاءات) نحو ظروف عمل ومعيشة أفضل في البلدان الصناعية على نتائج تكفي لعدم تفاقم الاستقطاب الثنائي بين البلدان والمناطق الغنية والفقيرة؟

١٨ - ويجدر التنويه فضلا عن ذلك بأنه لا يكفي أن يكون أحد البلدان بلدا ناميا قادرا على توفير الأيدي العاملة الرخيصة كي ينجح في اجتذاب الشركات لنقل مواقعها إليه. فقد رفضت عروض بلدان عديدة، يندرج عدد كبير منها ضمن البلدان الإفريقية جنوبي الصحراء، لما يعرف عنها من اضطراب سياسي وضعف المستوى العام للتعليم فيها من الناحيتين الكمية والكيفية على السواء. وهكذا ينشأ استقطاب ثنائي فيما بين البلدان النامية أيضا خالقا فجوة قد يتزايد اتساعها بمضي الزمن.

١٩ - وترتبط مفارقة ثالثة، تشكل تحديا حقيقيا، بالآثار الديموغرافية. فمن جهة، نشهد في معظم البلدان النامية نموا سكانيا سريعا (يشكل بلد كبير مثل الصين استثناء لا يستهان به في هذا الصدد)، وهذا يستتبع تزايد الطلب على التعليم في الوقت الذي لا تستطيع فيه السلطات العامة أن توفر الموارد المالية اللازمة لذلك بل الذي قد تضطر فيه إلى تخفيض هذه الموارد بسبب الارتفاع الشديد للديون

العامة، وسياسات التكيف الهيكلي. ومن جهة أخرى، تقترن في معظم البلدان الغنية منذ عدة سنوات معدلات نمو سكاني بالغة الانخفاض مع ارتفاع أعمار السكان، والاستطالة المتزايدة لفترة التعليم، واستهلال حياة العمل في وقت يتزايد تأخره.

٢٠ - وتدعو الزيادة السكانية إلى القلق بوجه خاص في بعض المناطق مثل منطقة آسيا والمحيط الهادي. وقد وصف السيناتور إدغار دوج. أنغارا (الفلبين)، في إحدى وثائق عمل المؤتمر الإقليمي للتعليم العالي الذي عقد في طوكيو في يوليو/تموز ١٩٩٧، الحالة بهذه العبارات: "إن النمو المطرد للسكان في منطقة آسيا والمحيط الهادي يشكل تحدياً حقيقياً. فقرابة ٣,٦ مليار نسمة، أي ٦٠ في المائة من سكان العالم، يعيشون في الأرجاء الريفية من منطقة آسيا والمحيط الهادي. وهم يضمون نحو ١,٥ مليار نسمة من الأطفال والشباب الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً. ومن المهم أن توفر لهم الاحتياجات الأساسية، ومنها العمل بشكل خاص. فكيف يستطيع التعليم أن يستجيب لذلك؟". كيف يمكن حقا الاستجابة لذلك عندما تصل الديون العامة لهذه البلدان إلى أحجام هائلة تحمل المؤسسات المقرضة على أن تفرض خفض عدد الموظفين العموميين؟ ومع تحرير عالم الاقتصاد، نشهد بروز قوة القطاع الخاص في عالم التعليم. وتتجلى هذه الظاهرة بطريقة واضحة في منطقة أمريكا اللاتينية منذ عدد من السنين؛ وتسير إفريقيا جنوبي الصحراء بصورة متزايدة في نفس الطريق. وهذا النمو السكاني المكثف وتعذر الاستجابة الكافية للطلب على التعليم يدفعان في تلك البلدان قطاعاً متنامياً من الشباب إلى الدخول قبل الأوان إلى عالم العمل، أي في معظم الأحيان إلى شبكات الاقتصاد غير الرسمي مع كل ما ينطوي عليه ذلك من استغلال.

٢١ - ويطرح تزايد أعمار السكان في البلدان الغنية مشكلات ذات طابع مختلف تماماً. فإذا كان هناك أيضاً طلب شديد القوة على التعليم فإن هذا الطلب لا يعزى إلى عوامل ديموغرافية بل إلى استطالة فترة التعليم والحاجة إلى الارتقاء العام بالمستوى التعليمي. واستطالة فترة التعليم تحدث في معظم الأحيان بضغط عاملين هما: صعوبة العثور على عمل دون التمتع بحد أدنى من التعليم؛ ورغبة الحكومات في إبقاء الشباب داخل المدرسة لأطول فترة لخفض أعداد العاطلين وتجنب المشكلات المؤدية إلى جنوح الشباب والمرتبة عليه إن هم تركوا لمصيرهم، حتى وإن استلزم ذلك أن يسند لبعض فروع الدراسة دور مقنع يستهدف الاحتفاظ بالشباب داخل مؤسسات الدرس أكثر مما يستهدف توفير التعليم والتدريب.

٢٢ - ومن ثم نجد لدينا من جهة شباباً بلا مراهقة مجبرين على الخضوع لظروف عمل قاسية ومستعدين لاجتراح المستحيل للفرار من أوضاعهم. ونجد من جهة أخرى شباباً ذا مراهقة ممتدة لا يلوح أمام كثير منهم تصور للمستقبل، مغممين بقوة حيوية لا يستطيعون التعبير عنها بسبب استبقائهم في وضع التابع المعول لفترة طويلة للغاية؛ ويبحث قسم لا يستهان به منهم عن مهرب في جنات وهمية يلودون بها (تفيد استقصاءات أجريت مؤخراً أن شاباً من كل ٤ شباب تصل أعمارهم إلى ١٢ عاماً يكون قد تعاطى المخدرات بالفعل في بعض البلدان). فهناك من جهة مكابدة العيش التي تقترن برغبة في الاستزادة لتحسين العيش في بيئة فقيرة؛ وهناك من جهة أخرى مكابدة الوجود التي تقترن برغبة في التطور لتحسين الوجود في بيئة غنية.

٢٣ - وترتبط مفارقة رابعة بالنمو الهائل للمعارف العلمية والتكنولوجية، ومن بينها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال والتكنولوجيات الحيوية. فمن جهة توفر التكنولوجيات

الجديدة، بفضل الفعالية المتزايدة للبحوث العلمية، إمكانيات تقنية متعاضمة وتتيح مواجهة تحديات التنمية المستدامة. ومن جهة أخرى، أوضحت المؤتمرات الإقليمية أن البلدان التي تمس حاجتها إلى هذه التكنولوجيات تجد من الصعب عليها أن تستخدمها لحل مشكلاتها.

٢٤ - وتوفر التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال إمكانيات هائلة: مثل البريد الإلكتروني، وفرص الوصول إلى قواعد البيانات الأشد تنوعاً، والتدريب عن بعد، والبيع والشراء، والأموال "الإلكترونية"، والجامعات المجازية، وشبكات التبادل المجازية. وتتيح التكنولوجيات الحيوية إمكانية تحويل الجينيات لتحسين إنتاج الأغذية ومكافحة بعض ويلات التلوث. ومع ذلك، فإن الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تميل إلى الاتساع بدلا من التقلص. وتتطلب التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال استثمارة ضخما في أجهزة وبرامج الحاسوب وفي فرق تطويرها (طوكيو، الخطة، الفقرة ٢٣). وتعتبر العقبات عديدة في البلدان النامية: "انخفاض العدد الفعلي للمستخدمين المحتملين الذين يملكون في آن واحد القدرات والمعدات اللازمة للاستفادة من فرص الوصول إلى شبكات المعلومات الإلكترونية، وندرة أجهزة وبرامج الحاسوب والمعلومات وارتفاع تكلفتها بالقياس إلى الشمال؛ ونقص البنى الأساسية التي يتسنى الانتفاع بها في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ واحتكار الاتصالات السلكية واللاسلكية المقترن بتقييدات مفرطة وارتفاع التكلفة؛ وعدم ثبات التيار الكهربائي في بلدان عديدة؛ والافتقار إلى الشبكات وإلى التعاون بين المناطق. وعلاوة على الجوانب التقنية والمادية الخالصة، يتمثل أحد الشروط الرئيسية لرسوخ هذه التكنولوجيات في تغذية وحدات الخدمة الحاسوبية برسائل تربوية مطوعة وذات دلالة وتتمتع بقدر كاف من الجودة". (داكار، وثيقة العمل، الفقرة ١٣). ويخضع الاستخدام المناسب للتكنولوجيات الحيوية لمجموعة كاملة من الشروط لا تتوافر إلى حد بعيد في البلدان النامية؛ فضلا عن الشروط المادية، يجب عدم التهورين من الشروط المرتبطة بأنماط ثقافية مغلقة في القدم.

٢٥ - وبفضل التكنولوجيات متزايدة التقدم، تصبح عمليات الإنتاج، أو يمكن أن تصبح، متنامية الكفاءة كما وكيفا، غير أننا نشهد من جهة أخرى عملية تدهور مطرد للبيئة كما وكيفا. وكان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو في عام ١٩٩٢، قد طرح تشخيصات واضحة وشكل لحظة وعي ركزت عليها وسائل الإعلام تركيزا قويا. غير أن الشعور السائد بعد انقضاء خمس سنوات هو أن الحالة قد تدهورت تدهورا إضافيا بدلا من أن تتحسن، وذلك بسبب الافتقار إلى متابعة تتسم بقدر كاف من الإصرار. وينظر البعض إلى العلم والتكنولوجيا على أنهما مصدر عظيم للأمل إذ يسمحان بالاستجابة لتحديات العالم الحديث. في حين ينظر إليهما البعض الآخر على أنهما مصدر ارتياب إذ يسببان من العضلات أكثر مما يحلان من المشكلات، ومن تلك العضلات: إساءة استخدامهما من جانب المتعاطشين للنفوذ والهيمنة (إنتاج الأسلحة) والثروة (التلوث)، وخلقهما مشكلات (حيوية -) أخلاقية من كل نوع، وتحولهما إلى أداة لعدم المساواة، وهي حقيقة عبرت عنها خير تعبير صيغة ترددت في مشاورة هافانا وصفتها بأنها أوجدا "جزرا من الحداثة في بحر من الفقر".

٢٦ - وتتصل مفارقة خامسة بالثقافة. إذ نشهد من جهة ظاهرة عولمة الثقافة وبروز طابعها الدولي. ونشهد من جهة أخرى في الوقت نفسه، تعطشا للدفاع عن الهوية الثقافية والطائفية واللغوية، بل حرصا شديدا على هذا الدفاع.

٢٧ - ولا جدال في أن الاتصال عن طريق الصورة، ولا سيما التلفزيون، يعد من أهم السبل المؤدية إلى عولمة الثقافة. فهذا الجهاز موجود في كل مكان في البلدان المتقدمة؛ كما أنه يتغلغل بصورة متزايدة في البلدان النامية لدى أسر جميع الطبقات ويدعى الجيران إلى مشاهدته في أحيان كثيرة: إذ تجتذب المسلسلات التي تروج قيما تدور حول الثروة والكسب السهل، والجمال، والعنف، والجنس، والترفيه قطاعات واسعة من المشاهدين، فتتسلل تلك القيم بصورة متزايدة إلى الأذهان. وكل ما يأتي من أوروبا وأمريكا يصبح من حيث المبدأ أفضل في أعين كثير من الشباب: فنفس الأحذية أو نفس الملابس التي تحمل اسم العلامة التجارية الذي شوهد في التلفزيون تتمتع بجاذبية تفوق نظيرتها التي صنعت داخل البلد. كما يلاحظ أن نفس المسلسلات التلفزيونية تعرض في وقت واحد تقريبا في جميع أنحاء العالم؛ وقد عاش الناس حرب الخليج كمسلسل يبث بثا مباشرا. وبات ينظر بصورة متزايدة إلى التلفزيون على أنه أداة قوية للتأثير والنفوذ. وهكذا تسعى الشركات القابضة المالية الكبرى، مستفيدة من تحرير الاقتصاد، إلى التقدم بعروض شراء عامة لتصبح أطرافا مساهمة تتمتع بالأغلبية في هيئات التلفزيون الكبرى. وبهذا الشكل ينشأ تدريجيا ما يسميه البعض "القرية العالمية" و "الفكر الموحد". ومن المؤكد أن هناك عوامل أخرى كثيرة أسهمت في تنمية عولمة الثقافة هذه مثل: اتساع نطاق شبكات الاتصال مع نمو التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، وتحرير النقل الجوي، واستخدام الإنجليزية كلغة اتصال في مجالات عديدة، والمشروعات الكبرى لتبادل الطلاب والمدرسين والباحثين.

٢٨ - لكننا نشهد في الوقت نفسه بحثا عن كل ما بوسعه أن يسهم في إبراز الهوية. بهذا المعنى يجب أن نفهم تكاثر هيئات الإذاعة والتلفزيون المحلية، وتجدد الاهتمام بالصحف المحلية وصحف الأحياء، ودعم السياسات الرامية إلى كفالة حرية التعبير للجميع، وتجدد أشكال العيش القائمة على المشاركة الجماعية، والمبادرات التي تسعى إلى الحفاظ على اللغات الطائفية.

٢٩ - إن التحولات التي تجتاح العالم على مشارف القرن الحادي والعشرين تعد من ثم تحولات مركبة ولا يمكن تفسيرها بطريقة تبسيطية. وكما يحدث دوما في فترات الانتقال فإن آثار التحولات العميقة تنطوي على مفارقات عدة، وتلك الآثار يكون من الصعب التحكم فيها في الأجل القصير وتطرح تحديات يتعين التصدي لها في الأجل الطويل، ويمكن تلخيص التحديات المطروحة في هذا الصدد على النحو التالي: مكافحة جميع أشكال الاستقطاب الثنائي (بين القارات، والمناطق، والمجتمعات، والطبقات الاجتماعية، والجنسين، وما إلى ذلك)، وهيئة شروط التنمية المتناسقة والمنصفة والمستديمة. فهل سيظهر المجتمع العزيمية اللازمة للتصدي لها؟ وهل سيضطلع التعليم العالي، في ذلك المشروع الهائل، بنصيبه الذي لا يستهان به؟ ذلكم، بالنسبة لجميع البلدان أيا كانت، هو التحدي الأساسي الذي يعنى به هذا المؤتمر العالمي.

المفارقات التي ينطوي عليها تعليم عال في خضم التحول

٣٠ - إذا كان المجتمع يشهد تحولا شاملا فمن الحتمي أن يصدق هذا أيضا على نظم التعليم العالي، والمفارقات التي ينطوي عليها تحول هذه النظم ليست أقل عددا. فلنحاول إذن إبراز المفارقات الرئيسية كي يتسنى لنا تكوين رؤية سديدة لدور التعليم العالي في نهاية هذا القرن.

٣١ - تتجلى مفارقة أولى في أنه على الرغم من عدم التيقن من العثور على فرصة عمل بعد التخرج، فإننا نشهد تضخما متزايدا لأعداد طلاب التعليم العالي كما نشهد في الوقت نفسه انخفاضا نسبيا في الموارد المالية والمادية والبشرية المخصصة له.

٣٢ - فنحن نلاحظ في البلدان شديدة التقدم وفي البلدان النامية على حد سواء زيادة كبيرة في تدفق الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي، ويحدث هذا في التخصصات التي تعد فيها احتمالات التوظيف أقل من غيرها. وقد تسنى لنا إبان المؤتمرات الدولية التي عقدت في الآونة الأخيرة أن نتحقق من أن تعميم الالتحاق بالتعليم العالي قد أصبح هدفا عاما في البلدان الصناعية، حيث بات بالفعل معدل مشاركة الشريحة العمرية المعنية أكثر من غيرها (١٧ - ٢٣ عاما) يتراوح بين ٣٠ و ٨٠ في المائة. وعلى الرغم من أن تنمية البلدان والمناطق المختلفة تفترض أنواعا من التدريب موجهة توجيهها دقيقا صوب قطاعات معينة وتفترض بالتالي تشجيع تخصصات محددة لا تعد كلها بالضرورة تخصصات جامعية، فإن الطلاب يتهافتون على التخصصات الجامعية العامة الطويلة التي ما زال الكثيرون ينظرون إليها على أنها تخصصات نبيلة سامية، وهي نظرة تعززها في أحيان كثيرة المكانة الرسمية للوظيفة العمومية والنظم المرتبطة بآليات التوظيف والترقية. ويمكن أن نشير بوجه عام إلى أن الطلب، الفردي والاجتماعي، هو القوة الرئيسية التي تدفع إلى تعميم الالتحاق بالتعليم العالي. بل أن تعميم هذا الالتحاق يميل بالفعل لأن يصبح هو القاعدة السارية في أغلبية المجتمعات الراهنة.

٣٣ - وفي حين أن تضخم أعداد الطلاب كان يفترض زيادة تتناسب معه في الموارد فإن الدول، وعلى الأخص في البلدان النامية، تبدو غير قادرة بصورة متزايدة على أن تواجه بمفردها تنمية التعليم العالي باهظة التكاليف. ففي عديد من البلدان، تمتلئ المدرجات بما يفوق طاقتها، لأنها لم تنشأ أصلا لاستقبال تلك الأعداد الغفيرة من الطلاب، فلا تتيح توفير التعليم في ظروف سليمة. ولم تلاحق معدلات تعيين أعضاء هيئات التدريس هذا التطور، مما أجبر منشآت عديدة على خفض عدد حصص الأنشطة العملية، بل وعلى إلغائها في حالات معينة. وتفاقم اختلال التوازن بين مؤسسات التعليم العالي في البلدان المتقدمة ونظيرتها في البلدان النامية بصورة خطيرة: فبينما أصبح من الشائع بصورة متزايدة، في مؤسسات البلدان المتقدمة، تخصيص عنوان للبريد الإلكتروني وتوفير فرصة الاتصال بشبكة الانترنت لجميع الطلاب؛ يفنقر معظم المدرسين أنفسهم لتلك التسهيلات في مؤسسات البلدان النامية. وينوء قسط ضخم من ميزانية معظم مؤسسات التعليم العالي في البلدان النامية بثقل "الأنشطة الاجتماعية" (المنح الدراسية، والمقاصف الجامعية، والوحدات السكنية، والخدمات الصحية، وما إلى ذلك) وتجد هذه المؤسسات من الصعب للغاية عليها أن تؤمن صيانة المعدات وأن تجدد المواد في الوقت المناسب، بل أن تدفع مرتبات المدرسين أحيانا.

٣٤ - كما اقترن تضخم أعداد الطلاب دون زيادة متناسبة في الموارد بتزايد حالات الرسوب. وهكذا يجد التعليم العالي نفسه في مواجهة مأزق عسير: فإما أن يوفر تدريباً أكبر عدد ممكن من أجل زيادة المستوى العام للتعليم، وإما أن يعزز الآليات الانتقائية في جميع مراحل الدخول.

٣٥ - ولذا فإن المفارقة الثانية تتصل كذلك بمشكلة تضخم أعداد الطلاب. إذ بينما يفترض أن يؤدي هذا التضخم إلى انتفاع أكثر إنصافاً، فإننا نشهد في حالات كثيرة تنامي قوة الآليات الاستيعابية.

٣٦ - والواقع أن قبول أعداد أكبر ينبغي أن يسمح لجميع من يملكون القدرات والحافز (ونصادف هنا مفهوم "الجدارة" بالمعنى الحقيقي للكلمة) أن ينتفعوا بالتعليم العالي. ولكن لا مناص من التسليم بأن ذلك لا يصدق على مؤسسات عديدة. وهكذا نجد أن النساء، على الرغم من تزايد نسبتهن بين الطلاب، مازلن ممثلات بأقل من حجمهن في مؤسسات عديدة وبمعدلات غير كافية إلى حد بعيد في كل التخصصات العلمية والتكنولوجية تقريباً، في الوقت الذي لا نتوقف فيه عن ترديد أن النساء يظلمن بدور هام في التنمية. ولما تضرب مؤسسات التعليم العالي المثل الواجب: فلا يزال الرجال يشكلون أغلبية كبيرة للغاية بين أعضاء هيئات التدريس ومتخذي القرارات، وخاصة في بعض مناطق العالم. ومع تزايد تكلفة الدراسات العليا والصعوبة التي تواجهها الدول في توظيف مزيد من الاستثمارات في هذا المجال، تصبح الأسر ذات الدخول المتواضعة غير قادرة على إرسال أبنائها إلى مؤسسات التعليم العالي. ولا تزال القيود التي تكتنف التحاق الأقليات الإثنية والدينية تمثل مشكلة في بعض الأماكن، شأنها شأن القيود التي يعاني منها من تحولوا إلى لاجئين من جراء الصراعات في القارات المختلفة.

٣٧ - وتتصل مفارقة ثالثة بوجود احتياج هائل للارتقاء بمستوى التعليم من أجل رفع مستوى التنمية من جهة، إلى جانب تنامي معدلات البطالة في صفوف خريجي التعليم العالي من جهة أخرى.

٣٨ - ففي جميع البلدان، يسعى رجال السياسة والأسر المختلفة على حد سواء إلى النهوض بمستوى التعليم. وفي البلدان بالغة التقدم، لم يتم تعميم التعليم الثانوي فحسب، بل إن التعليم العالي أصبح بدوره مرحلة ضرورية تمر بها أغلبية واسعة من الشباب. أما في البلدان النامية، فإن كنا لا نلاحظ هذا التعميم الفعلي فإننا نجد تطلعا إلى الماضي في هذا الاتجاه؛ حتى وإن كانت الموارد لا تلاحق ذلك التطلع. وذلك التطلع مشروع بطبيعة الحال، فلم تعد هناك حاجة إلى البرهنة على ارتباط المستوى العام للتعليم في بلد من البلدان بمستوى تنميته.

٣٩ - ولكن لا مناص أيضاً من ملاحظة ظاهرة نشأت في الآونة الأخيرة، ألا وهي تزايد البطالة على نحو خطير بين خريجي التعليم العالي. وتلاحظ هذه الظاهرة بالدرجة الأولى في بعض البلدان النامية التي كان الحصول فيها على شهادة جامعية يعني الحصول الفوري على وظيفة عمومية. بيد أن هذه الإمكانية أخذت تتقلص نتيجة انخفاض الطلب على الموظفين ونتيجة سياسات التكيف الهيكلي، مما أسفر عن تزايد أعداد الخريجين العاطلين وأفضى أيضاً إلى هجرة خير العقول إلى الخارج. ويعد هذا الوضع خطيراً بوجه خاص إذا أخذنا في الاعتبار التكلفة التي تتحملها الدولة لتدريب خريج التعليم العالي. ولا شك في أن هذا يعبر أيضاً عن قصور في السياسات التنبؤية، وفي أنه يتصل كذلك بمسألة ملاءمة التدريب

المقدم، ولاسيما عندما نتبين أن الخريجين يعجزون عن العثور على فرص عمل أو عن خلق فرص عملهم الخاصة.

٤٠ - أما المفارقة الرابعة فيمكن تلخيصها في عبارة موجزة تقول: إفراط في دور الدولة وتفريط في دور الدولة.

٤١ - فيلاحظ الإفراط في دور الدولة عندما ترغب، وعيا منها بحجم الأموال التي تستثمرها في التعليم العالي، في أن تتحكم في استخدام هذه الأموال فتفرض قواعدها الخاصة وتتدخل بلا تبصر في البرامج، أو في اختيار الطلاب والمدرسين (كأن تمارس ضغوطا لقبول أحد الطلاب، أو تعيين أو ترقية أنصارها)، أو توزيع الموارد، أو عدم احترام التزاماتها المختلفة، بما فيها التزاماتها المالية، في الأوقات المحددة فتعوق من ثم الإدارة السليمة.

٤٢ - أما التفريط في دور الدولة فيلاحظ عندما تهمل وضع سياسة واضحة لتنمية البلد تتسق اتساقا وثيقا مع معطيات السياق المحلي والوطني والإقليمي والدولي، وعند الافتقار لأي تشاور حقيقي بين السلطات السياسية والسلطات الأكاديمية بغية توضيح الدور المنوط بمؤسسات التعليم العالي أن تؤديه في التنمية، وعند الافتقار إلى أي منظور طويل الأجل وتكون السمة الأساسية المميزة للدولة هي الاكتفاء "بالإدارة اليومية" لكل حدث على حدة بعد وقوعه، أي بإدارة قصيرة الأجل أساسا، وعندما يغلب الاهتمام بالمكاسب الانتخابية على مراعاة المصلحة طويلة الأجل للمجتمع، وعندما لا يكون التعليم من الناحية العملية أولوية لبعض الحكومات.

٤٣ - ومن المؤكد أن الأوضاع تتباين من بلد لآخر. فأحيانا تتصرف مؤسسات التعليم العالي بما يؤدي إلى تفاقم الاختلالات على نحو ضار بينها وبين الدولة. ويصدق هذا عندما تميل إلى الخلط بين الحرية الأكاديمية وعدم الخضوع للمساءلة، أو بين ضرورة المساءلة وفرض الرقابة، أو بين الحرية الأكاديمية والنزعة الفردية. وتطرح هنا من ثم مشكلة الاستقلال الذاتي والخضوع للمساءلة بكل أبعادها سواء داخل المؤسسة نفسها أو فيما بين الدولة والمؤسسة. ومناقشة هذه القضية ليست بالأمر الهين البسيط عندما يتعلق الأمر بمؤسسات خاصة، ولاسيما في البلدان التي تكثر فيها تلك المؤسسات.

٤٤ - وتتصل مفارقة خامسة بدرجة انفتاح مؤسسات التعليم العالي أو انغلاقها وعزلتها أي: ضرورة الانخراط في السياق الدولي من جهة، وكذلك ضرورة التجذر في السياق المحلي من جهة أخرى.

٤٥ - وقد تعددت الرابطة الجامعية في السنوات الأخيرة فهناك: رابطة الجامعات الإفريقية، واتحاد الجامعات العربية، ورابطة جامعات آسيا والمحيط الهادي، ورابطة جامعات الكومنولث، ورابطة الجامعات الأوروبية، ورابطة جامعات أمريكا اللاتينية، ومنظمة جامعات الدول الأمريكية. فضلا عن ذلك، اشتركت منظمات غير حكومية عديدة في أعمال اليونسكو المتعلقة بالتعليم العالي. وقد نجح برنامج توأمة الجامعات والكراسي الجامعية لليونسكو (بيانات مايو/أيار ١٩٩٨)، بفضل قدرته التعبوية، في إشراك ما يربو على ٧٥٠ مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي في ٨٢ بلدا، عن طريق ٢٩٠ كرسيًا جامعيًا و ٣٠ شبكة. ونظمت في شتى أرجاء العالم مشروعات لتبادل الطلاب والمدرسين، بمبادرة اليونسكو

وكذلك بمبادرة منظمات شديدة التنوع منها على سبيل المثال: شبكة رابطة الجامعات الأمازونية التي أنشئت في عام ١٩٨٧ ثم عززت في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو، ورابطة جامعات مجموعة مونتفيدو، وشبكة كولومبوس/الفا التي تربط أمريكا اللاتينية وأوروبا، وبرنامج مديامبوس الذي يربط مختلف البلدان المطلية على البحر المتوسط، والبرامج الأوروبية العديدة مثل إيرسموس، ولينغوا، وكوميت، وسقراط، وتمبوس، وإسبري، وبريت، وسبرنت، وإكلير، وبرنامج UMAP للتبادل فيما بين البلدان الآسيوية، وشبكات AUPELF/UREF، وبرنامجي توكتن وتالفن، وشبكة ISA، التي تضم الجامعات الموجودة في جزر المحيط الأطلسي، وغيرها. وهذا التعدد مؤثر على الاهتمام بالانخراط في السياق الدولي وعلى الاحتياج لهذا الانخراط، نتيجة عدد من العوامل المتفاعلة هي: تضخم المعارف واستحالة امتلاك ناصيتها جميعا من جانب كل مؤسسة على حدة؛ والبحوث التي بات إجراؤها يتطلب على نحو متزايد تكوين فرق متعددة التخصصات، والحاجة إلى تجميع أفضل الأخصائيين حول موضوع دراسة واحد؛ والتنافس داخل كل من قطاعات التعليم وقطاعات البحث والخبرة سعيا وراء جودة أعلى لاكتساب سمعة أفضل؛ وضرورة امتلاك أجهزة مكلفة في بعض القطاعات وبالتالي تنظيم علاقات شراكة قائمة على تكامل المقتنيات والكفاءات؛ والطابع الدولي للأسواق والحاجة إلى تدريب طلاب قادرين على التكيف مع البيئات المختلفة.

٤٦ - وهذا الانفتاح الدولي يطرح بطبيعة الحال مجموعة كاملة من المشكلات، مثل الالتزام بإيضاح شروط برامج التبادل (الأهداف، وشروط الدخول، والمضامين، وطرائق التقييم)، وبيان نقاط القوة لدى المؤسسة التي يتم اقتراحها على الشركاء، والسعي إلى تحديد معايير متماثلة للجودة، وما إلى ذلك. وهذا الجهد للانخراط في السياق الدولي كان له من ثم آثار إيجابية عديدة. بيد أنه لا يخلو من المخاطر، لأن هذا الانخراط إذا لم يفهم على النحو الصحيح قد يدفع المؤسسات إلى محو خصوصياتها وتطوير أشكال التدريب لتلك الخاصة بالبلدان الأغنى أو بالمؤسسات الأقوى، في حين أن إحدى مهام التعليم العالي هي الإسهام في تنمية سياقه الإقليمي والوطني بل والمحلي. إذ تتباين الاحتياجات تباينا واسعا من سياق لآخر. ومن ثم نجد أنفسنا في مواجهة المفارقة التي تنطوي عليها الضرورة المزدوجة للانخراط في السياق الدولي من جهة والتجذر في السياق المحلي من جهة أخرى. ويتعلق الأمر هنا بتحد يتعين مواجهته بطريقة سديدة، خاصة في وقت يمكن فيه لاستخدام التكنولوجيات الجديدة أن يؤدي بسهولة إلى اتباع نهج تربوي أحادي الاتجاه لا ينظر فيه إلى الطلاب إلا بوصفهم موضوعا لعملية التعليم.

٤٧ - وتتصل مفارقة سادسة بأن منشأ معظم التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال هو البحوث العلمية الأساسية المنفذة في الجامعات وأن هذه التكنولوجيات قد تطورت بفضل بحوث أجريت في الجامعات أو بالتعاون مع الشركات، ولكنها تظل غير مستخدمة إلا على نطاق ضيق للغاية من الناحية الفعلية في التدريس الذي مازال يحتفظ بالتقاليد البالية القائمة على النقل والتلقين وإلقاء المحاضرات بصرف النظر عن نوع الأهداف التي يسعى التدريب إلى بلوغها. ونجد أنفسنا هنا من جديد إزاء مفارقة أخرى: الانفتاح من جهة والانغلاق من جهة ثانية مع مراعاة أن القضية الرئيسية تظل، في هذا المجال كما في سائر المجالات المتعلقة بتنمية المجتمعات، هي التفاوت المتزايد بين البلدان الصناعية والبلدان الأخرى.

٤٨ - وتوفر التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال إمكانيات كبيرة لحل بعض مشكلات التعليم العالي. ولنذكر بعضاً منها على سبيل تقديم أمثلة ملموسة. فيما مضى كان تدريب الجراح على ممارسة الجراحة الدقيقة للأذن مثلاً يتطلب استثماراً ضخماً للغاية من حيث العاملين ومن حيث الوقت على حد سواء، لأن المدرب لم يكن بمقدوره أن يصطحب في غرفة العمليات إلا عدداً صغيراً من الطلاب نظراً لمحدودية حقل الرؤية، وكان ذلك يقتضي عدداً كبيراً من جلسات التدريب لاستيعاب حالات متنوعة بقدر كاف. أما الآن فتتوافر أجهزة تصوير شديدة الصغر يتم إدخالها داخل الأذن وتسمح بتصوير العمليات وقت إجرائها. ومن ثم يستطيع عدد أكبر من الطلاب أن يشاهدوا هذه الممارسات، في الوقت الحقيقي أو في أي وقت لاحق، وفي ظروف تعلم أفضل بما لا يقاس عما مضى. ويمكن وضع هذه الأفلام في صورة رقمية وتخزينها في وحدات خدمة حاسوبية تتيح نشرها على نطاق واسع للغاية، بما في ذلك لدى كليات الطب ذات الموارد المحدودة أو التي ترغب في استثمار مواردها في موضوعات أخرى. كما تعد المجالات والكتب العلمية مكلفة للغاية، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تكاد حالة المكتبات فيها أن تقترب من حد الكارثة، والتي تعاني من تقادم المعارف بوتيرة متزايدة السرعة. ولكن بفضل التقدم الهائل المحرز في مجال تخزين المعلومات، ومع نمو الشبكات الإلكترونية، بات من الممكن ربط جميع مؤسسات التعليم بوحدات الخدمة الحاسوبية الضرورية لها، كما بات من الممكن تخيل صيغ متنوعة للتعليم عن بعد وللجامعات المجازية. كما تنتشر المؤتمرات المعقودة عن طريق الدوائر التلفزيونية في كثير من البلدان والمؤسسات.

٤٩ - ولكن إلى جانب اتباع سياسة إرادية توفر وسائل الوصول الضرورية بروح من التعاون والتضامن، يجب أيضاً تغيير الأذهان والعادات التي تجعل من التعليم القائم على إلقاء المحاضرات أسلوب التدريب الوحيد تقريباً. وقد بذلت جامعات عديدة جهداً هائلاً للاستثمار في تركيب أجهزة الوسائط المتعددة بمدرجاتها وقاعات المحاضرات فيها، ولكننا نلاحظ في أغلب الأحيان أن هذه الأجهزة لا تستخدم بالقدر الكافي، حتى في الحالات التي تكاد فيها الصورة تعد أمراً لا غنى عنه للتدريب، وحتى في الحالات التي يكون فيها التفاعل الشخصي للطالب مع موضوع الدراسة أسلوباً أوفق وأرخص من الحديث الذي يلقيه المدرس. ويمكن تفسير هذه المقاومة بعوامل كثيرة منها: قوة العادة، ونقص التدريب، والخوف من الخطأ بالقياس إلى الشعور بالأمان إزاء التعليم الروتيني القائم على إلقاء المحاضرات، وبصفة خاصة الإدارة الصارمة لوقت المدرس في الأجل القصير. وهذا الجانب الأخير من الأهمية بمكان: فإعداد المحاضرة يتطلب، في الظاهر على الأقل، وقتاً أقل كثيراً؛ أما استخدام الوسائط المتعددة فيتطلب جهداً ضخماً وفترة تصميم طويلة، وأسلوباً مختلفاً تماماً لتنظيم التعليم. ومن هذا المنظر، يتغير عمل المدرس تغييراً جذرياً: فمن مجرد مؤدٍ ناقل يصبح مصمماً وموجهاً للتعلم؛ ليكذب بذلك العبارة التي تقول: "في الجامعة، نجد فائضاً في المعلمين ونقصاً في التعلم". وتتغير مهمة الطالب تبعاً لذلك: إن يناط به تكوين معارفه لا مجرد تلقيها ليبردها كما هي بأكبر قدر من الدقة. ويجد التعليم العالي نفسه هنا في مواجهة تحول عميق يتعين إنجازه.

٥٠ - وثمة مفارقة سابعة تتعلق على وجه الخصوص بالمهمة البحثية للجامعات: فمعظم المدرسين يتمتعون بصفة الباحث، لكن اللافت للنظر أن هناك عدداً أقل كثيراً من البحوث المنفذة، وعدداً أقل وأقل من البحوث "المرتبطة بالسياق المحلي" في المجالات التي تمس فيها الحاجة إلى هذه البحوث.

٥١ - إن البحث هو إحدى المهام الأساسية الثلاث للجامعات، إلى درجة أن جميع المدرسين يتمتعون رسمياً في معظمها بصفة الباحث وبطالبون بهذا الصفة، وهو أمر لا ينطبق على منشآت أخرى للتعليم العالي لها رسالة تدريبية خالصة. ونلاحظ في نهاية هذا القرن أن الجامعات لم تعد تحتكر وحدها البحوث العلمية، بل ولا البحوث الأساسية. فالشركات متعددة الجنسيات أصبح لديها بصورة متزايدة مراكز البحوث الخاصة بها، ويتنامى عدد الشركات المتوسطة والصغيرة المتخصصة في البحث والتطوير. ومن جهة أخرى، يواجه عدد متزايد من الجامعات هذا الوضع على نحو إيجابي بإنشاء "مجمعات علمية" داخل بيئتها لاجتذاب وتجميع هذه المراكز المتخصصة، مما يسمح بإقامة علاقة شراكة مفيدة لكلا الطرفين. بل إننا نشهد بصورة متزايدة في هذه المجمعات العلمية شركات مختلطة صغيرة للبحث والتطوير تملك أسهمها كل من الجامعة والقطاع الخاص وترتبط بها أحياناً الهيئات العامة المحلية أو الوطنية أو الإقليمية. ولا ريب في أن هذا الاتجاه سيتنامى في السنوات المقبلة.

٥٢ - ولكن إلى جانب الجامعات التي اكتسبت صيتاً ذائعاً في مجال البحث، بفضل سياسة علمية سديدة و/أو بفضل سياسة اجتذاب الباحثين المتقدمين من جميع أنحاء العالم (مما يشجع بالتالي هجرة العقول على حساب الجامعات الأقل ثراءً - وهي هجرة يشجعها أيضاً في أحيان كثيرة، وذلك أمر لا مناص من التسليم به، قصور الشروط المالية والمهنية والافتقار إلى الحرية في بلدان كثيرة - ويسهم من ثم في توسيع الفجوة بين بعض مناطق العالم نظراً لضآلة معدلات العودة)، توجد طائفة واسعة من الجامعات لا تعدو فيها صفة الباحث أن تكون صدفة خاوية. والعوامل التي تفسر هذه الحالة عوامل عديدة يعزز بعضها بعضاً، وهي: الإفراط في إسناد مهام توجيهية أو تعليمية للباحثين الشباب في السنوات التي يفترض فيها أن يكونوا أكثر قدرة على الإبداع؛ وعدم وجود مختبرات حقيقية مزودة بكتلة حرجة كافية كما وكيفاً من حيث العاملين والمواد والإمدادات اللوجستية؛ ومحدودية الدور التوجيهي لكبار الأكاديميين المحليين، بل وغيابه الكامل؛ والنقص الشديد في الوثائق أو صعوبة الوصول إلى وحدات الخدمة الحاسوبية؛ وغياب التمويل؛ وضرورة البحث عن أنشطة إضافية لإعالة الأسرة. وتصادف هذه الأوضاع على نطاق واسع بوجه خاص في البلدان النامية حيث تكون، فضلاً عن ذلك، الاحتياجات إلى البحوث "المرتبطة بالسياق المحلي" (أي التي تكون موضوعاتها مشكلات محلية يتعين حلها حتماً)، والمتعلقة بقطاع العلوم الاجتماعية وقطاع العلوم والتكنولوجيا على حد سواء، احتياجات كبيرة بدرجة ملموسة، فتسند عندئذ، في مفارقة لافتة للنظر، إلى أساتذة جامعيين أجانب، لا يكونون محيطين دوماً بخصائص السياق المحلي، مما يتطلب مرتبات ومصروفات كبيرة ويستتبع أحياناً تكاليف متكررة يتعذر تحملها. وينبغي أن يدفعنا هذا الوضع إلى إعادة النظر في بعض سياسات التعاون.

٥٣ - تشهد مؤسسات التعليم العالي بدورها من ثم تحولات عميقة ومركبة. وتتسم سياقاتها بالتنوع والتمايز. وبالتالي ستكون احتياجاتها وإمكانياتها متنوعة ومتميزة بنفس القدر. والمفارقات التي ينطوي عليها هذا الوضع عديدة. ولدى التماس الحلول، سيكون من الخطر ألا تراعى الجوانب المتناقضة القائمة؛ فالاختيارات لا ينبغي في معظم الأحيان تحديدها بطريقة "إما هذا وإما ذاك"، بل بطريقة "هذا وذاك" تبعا لمقتضى السياق، لأن الرؤية والأنشطة ينبغي أن تكون مرتبطة بسياق محلي محدد. ولكن وراء هذه التعددية تتواري حاجات أساسية مشتركة بين البشرية جمعاء. ولذا فإذا كان ينبغي للرؤى

والأنشطة أن ترتبط بسياق محلي محدد فإن رؤية عالمية هي التي ينبغي أن توجههما بالدرجة الأولى، رؤية تستهدف تنظيم مجتمع أكثر عدلا وإنصافا.

أسس رؤية عالمية ومحلية للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين

٥٤ - ما هي إذن أسس الرؤية العالمية للتعليم العالي؟ يمكن أن نجمع هذه الأسس حول عشرة مبادئ قيمة تعتمد على بعضها بعضا اعتمادا وثيقا، وتشكل وحدة قيمة لا تنفصم، يمكن أن نطلق عليها مع مفكري نظرية تكامل الوحدات الشكلية (نظرية الغشتالت) اسم "وحدة قيمة متكاملة". إن هذا الطابع العالمي الكلي للتعليم العالي، وكذلك احتلاله لموضع محدد من المكان والزمان، هما اللذان يشكلان أساس هذه المبادئ العشرة، وفقا للمفهوم الذي يقول "فكر من منظور عالمي واعمل ضمن إطار محلي". وسيتم تناول ما لهذه المبادئ المعروضة فيما يلي من انعكاسات على ميثاق جديد في مجال التعليم العالي تناولا مفصلا في الفصول الأربعة الأساسية من هذه الوثيقة (الملاءمة، والنوعية، والإدارة والتمويل، والتعاون الدولي).

(١) يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي إتاحة الانتفاع العام به لجميع من يملكون القدرات والحافز (الانتفاع والجدارة) والإعداد المناسب لكل مرحلة في الحياة

٥٥ - يتفق هذا المبدأ القيمي الأول الذي يستهدف كفالة الإنصاف اتفاقا كاملا مع المادة ٢٦ من إعلان حقوق الإنسان التي تقول: "لكل شخص الحق في التعلم (...)"؛ وييسر القبول في التعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة". وعلاوة على ذلك فإن الاتفاقية بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم تنص في الفقرة الفرعية (أ) من المادة ٤ على "جعل التعليم العالي متاحا للجميع على أساس القدرات الفردية". وعلاوة على ذلك، فإن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد نص في الفقرة ٢ (ج) من المادة ١٣ على "أن يكون التعليم العالي متاحا للجميع على قدم المساواة، وعلى أساس الكفاءة، وبجميع الوسائل المناسبة، ولاسيما بالأخذ تدريجيا بمجانبة التعليم". وينطبق مبدأ الجدارة، المفهوم بهذا الشكل، لا على الطلاب وحدهم بل أيضا على الموظفين الأكاديميين في مؤسسات التعليم العالي، بلا تمييز على أساس الجنس، أو الدين، أو المنشأ الجغرافي أو الاجتماعي أو الإثني، أو الانتماء السياسي، أو الافتقار إلى الموارد المالية، أو أي عامل آخر من عوامل التمييز. وتؤكد هذه المبادئ أن الانتفاع بالتعليم العالمي هو إحدى المسائل الأساسية الهامة - إن لم تكن أهم المسائل جميعا - في عملية إصلاح هذا المستوى التعليمي، لأنه يوجه سياسات كل بلد أو حكومة في هذا المجال. وتبين حقائق الواقع في بلدان أو مناطق كثيرة أن أوجه عدم المساواة لا تزال قائمة في مجال الانتفاع بالتعليم العالي.

(٢) يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي الاستعانة بأشكال تدخل متنوعة من أجل الاستجابة للاحتياجات التعليمية للجميع في كل مراحل الحياة

٥٦ - تفترض إتاحة التعليم للجميع ألا يتوقف التعليم مع انتهاء فترة الدراسة بل أن يمتد ليشمل كل فترات الحياة، لا من أجل توفير فرص جديدة للذين لم ينتفعوا به فحسب، بل للسماح أيضا بالتجديد

الضروري للمعارف الذي يستلزمه تطور البيئة، أو بمجرد مواصلة النمو الفردي. إذ ينبغي النظر إلى التعليم العالي بوصفه نظاما للتدريب والتعليم المستمرين.

٥٧ - كما يفترض تعليم الجميع في كل فترات الحياة أن يراعي التعليم العالي خصائص الأفراد وبيئتهم. عليه هو إذن أن يوفر لهم سبل التدريب والتعليم المناسبين: التدريب لبعض الوقت، وفي مواعيد متعددة والتعليم عن بعد، وتجميع الوحدات الدراسية، والجامعات المجازية، ونقل مواقع فرق التدريب. فالتعليم العالي هو المسخر لخدمة الأفراد لا الأفراد هم المسخرون لخدمة التعليم العالي. ولذا ينبغي له أن يجازف وأن يجرب وسائل جديدة، وأن يثري الوسائل المجربة عن طريق تبادل الخبرات، وأن يستفيد بصورة كاملة من إمكانيات التكنولوجيات الجديدة والتعليم عن بعد.

(٣) يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي أن تكون مهمته لا التدريب فحسب بل التربية أساسا

٥٨ - لا ينبغي للتعليم العالي أن يكتفي بتدريب الطلاب أو الكبار؛ بل ينبغي له أن يمضي إلى مدى أبعد كثيرا وأن يعزز مهمته التربوية، أي أن يسهم في ازدهار الإنسان من جميع جوانبه، وفي تحسين الرفاه على الأرض. ويقتضي الأمر، كما أشار الخبراء الذين اجتمعوا في تورنتو في إبريل/نيسان ١٩٩٨، "إعادة التأكيد على أن الرسالة الرئيسية للتعليم العالي هي أن يوفر التدريب والتربية من منظور طويل الأجل، لا بغية التكيف مع سوق العمل في الأجل القصير فحسب بل أيضا بغية تنمية الفرد وتمكينه من الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تعليمه حس المواطنة وتزويده بالتدريب مدى الحياة". إن الدرس ليس محايدا أبدا؛ ولذا يتعين إشاعة القيم الإنسانية من خلاله. وينبغي أن ينظر إلى أشكال التدريب في مجملها بوصفها إعدادا لحياة جماعية أفضل حالا؛ ولذا ينبغي لمؤسسات التعليم العالي أن تغرس روح المبادرة، وأن تعلم كيفية خلق الفرص وعدم انتظار فرصة العمل كحق مكتسب.

(٤) يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي أن يضطلع بوظيفة الرصد اليقظ ولفت الانتباه

٥٩ - ينبغي للتعليم العالي، بوصفه مكانا للتدريب والتعليم والخبرة والبحث، أن يحرص على تسخير موارده الفكرية واستقلاله الفكري للنهوض بوظيفة الرصد اليقظ ووظيفة لفت الانتباه. وتتمثل هاتان الوظيفتان في إبراز الأوضاع، في شتى عناصرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية والتكنولوجية، التي يتم فيها المساس بالحق والعدل. كما أنهما تتمثلان في استباق نتائج هذه الأوضاع. وتتمثلان أخيرا في دراسة الاتجاهات التي تؤثر على مصير المجتمع، وأصلح التصورات لبناء تنمية محسنة ومستديمة، مع مراعاة المبدأ القائل إن المستقبل لا يبني بما هو ممكن تقنيا بقدر ما يبني بما هو ممكن ومنشود اجتماعيا.

(٥) يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي أن يكون له من ثم دور أخلاقي توجيهي في فترة أزمة القيم

٦٠ - يسعى التعليم العالي في جميع أنشطته إلى التماس الحق ولا يني عن ملاحقة الباطل، وتنفيذ الحجج الزائفة، وتأصيل تأكيدات. ولكنه لا يتوقف أيضا عن تسخير جميع أنشطته لخدمة العدل، أي ما يتفق مع الحقوق الأساسية العالمية، ألا وهي حقوق الإنسان، وحقوق الطفل، والحقوق المتصلة باحترام الطبيعة والتمتع ببيئة لائقة.

٦١ - وفي مواجهة الآثار الضارة لعولمة يساء فهمها ومخاطر الرأسمالية الجامحة، أي غير المتحضرة، وفي مواجهة تصاعد المصالح الأنانية وانتشار النزعة النسبية، ينبغي للتعليم العالي أن يدعو بأعلى صوت إلى سلم قيم عالمية ترجح فيه كفة "نحن" العالمية على كفة "أنا"، ويسخر فيه العلم والتكنولوجيا لخدمة البشرية جمعاء لا لخدمة المصالح الأنانية لحفنة من الأقوياء، ويغلب فيه التضامن على التنافس. ويبدأ هذا الدور في المقام الأول داخل مؤسسات التعليم العالي نفسها، في أسلوب تنظيمها وفي المناخ الذي تشيعه داخلها.

(٦) يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي أن يطور من خلال أنشطته جميعاً ثقافة السلام

٦٢ - تبدأ ثقافة السلام باحترام ومراعاة الآخر باختلافاته وحقوقه وواجباته. وهي تفترض المشاركة، والالتزام، وحس المسؤولية، واحترام الالتزامات. ولذا فإن ثقافة السلام هذه تبدأ داخل المؤسسة نفسها. لكن العمل في سبيل ثقافة سلام عالمية يفترض أيضاً أن يستحدث التعليم العالي بحوثاً عن هذا الموضوع (مثل دراسة العوامل التي تسبب الصراعات المدمرة، والحروب، والعنف، والاضطرابات، والكرهية، وما إلى ذلك) وأن يفسح لهذا الموضوع مكاناً مهماً في مناهجه الدراسية.

(٧) يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي أن يقيم روابط للتضامن العالمي مع مؤسسات أخرى للتعليم العالي ومع مؤسسات أخرى في المجتمع

٦٣ - إلى جانب التحالفات الإستراتيجية التي باتت ضرورية على ضوء التنافس الدولي والحرص على التماس الفعالية والكفاءة، يقيم التعليم العالي تحالفات تركز على التضامن. ويتعلق الأمر بتضامن حقيقي لا بعلاقات تقوم على هيمنة المؤسسات الأقوى على المؤسسات الأضعف. إن كل شريك لديه جوانب ثراء، وتلك الجوانب ليست مادية فحسب، وهو يتقاسمها من منطلق نشدان التكامل والبحث المشترك عن الإنصاف والجودة. وينبغي مواصلة النظر بهذه الروح إلى الكراسي الجامعية لليونسكو وشبكات توأمة الجامعات، وكذلك إلى برامج المنظمات الأخرى المرتكزة على نفس هذه المثل العليا. ومن المهم أن تقوم جامعات الشمال التي تجتذب باحثي البلدان النامية وتسهم بذلك في هجرة العقول بتيسير عودتهم إلى مؤسسات التعليم العالي في هذه البلدان بروح من التضامن الحقيقي.

(٨) يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي أن يستحدث أسلوباً إدارياً يستند إلى المبدأ المزوج للاستقلال المسؤول، والخضوع للمساءلة في إطار من الشفافية

٦٤ - كيما يضطلع التعليم العالي بشتى المهام آنفة الذكر ويضع نفسه في خدمة الجميع، ينبغي له أن يبنأ بنفسه عن الضغوط التي قد تحرفه عن مساره. ولا يعني هذا أن يعتصم ببرج عاجي بل أن يسهر على الوقوف، بالاشتراك مع السلطات السياسية المنوط بها اقتراح مشروعات التنمية، على الدور الذي يمكنه أن يقوم به في هذه المشروعات، وأن يتمتع بالاستقلال أي أن يتولى مسؤولية الإدارة الداخلية لهذه المشروعات، ولكن عليه أن ينظم في الوقت نفسه على مختلف المستويات الداخلية والخارجية عملية خضوع للمساءلة عن نتائج أنشطته في إطار من الشفافية. فالاستقلال المسؤول والخضوع للمساءلة وجهان لا ينفصمان للحرية الأكاديمية "المفهومة بصورة سليمة".

(٩) يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي أن يظهر حرصاً على صياغة معايير للجودة والملاءمة تتجاوز المعايير الخاصة بسياقات معينة

٦٥ - ما برح السعي إلى الجودة والملاءمة يشكل سمة ثابتة للتعليم العالي. ولما كان التعليم العالي ذا طابع دولي من حيث جوهره إلى جانب كونه مرتبطاً بسياق محدد، فإنه يقيم روابط مع مؤسسات أخرى، مما يعني اتخاذ مبادرات لتطبيق مناهج دراسية ومؤهلات متماثلة، وهو أمر لا يعني بحال تنميط هذه المناهج.

(١٠) يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي أن يجعل مبدأه القيمي الأسمى هو وحدة النساء والرجال في إطار من التمايز والتكامل القائمين على التضامن، وأن يجمع سائر الأطراف للعمل في سبيل هذا المبدأ

٦٦ - الواحد والمتعدد جانبان لا ينفصمان من الحق والعدل؛ وهذا هو ما يؤسس عموميتهما. إن مدينة الإنسان لا يمكن أن تشيد بطريقة متناسقة إلا على هذين الأساسين. إنها لا يمكن أن تنبني على أساس آليات التعارض والتنافر، بل على أساس عملية تمايز وتكامل وتضامن. ويصدق الشيء نفسه على هوية المجتمعات المحلية والوطنية والإقليمية. ولذا ينبغي أن يحرص المؤتمر العالمي بالدرجة الأولى على طابع العالمية الذي يتجلى في مظاهر متميزة عديدة، وأن يستبعد التعارضات والفجوات المختلفة التي تتسم بها صورة الأوضاع العالمية الراهنة للتعليم العالي والمجتمع بصفة أعم.

الفصل الثاني

ملاءمة التعليم العالي

٦٧ - "سينظر إلى ملاءمة التعليم العالي أولاً من حيث دوره ومكانته في المجتمع ومهامه فيما يتعلق بالتعليم والبحوث والخدمات الناجمة عنها، ومن حيث صلاته بعالم العمل بمعناه الواسع، وعلاقاته مع الدولة والتمويل العام، وأوجه تفاعله مع مستويات وأشكال التعليم الأخرى" (بحث في سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي، اليونسكو، صفحة ٧، الفقرة ٦).

٦٨ - وتطرح ملاءمة التعليم العالي بمزيد من الحدة في فترات التحول التي تكثر فيها الأوضاع المنطوية على مفارقات وتقوم فيها القوى الفاعلة في المجتمع بالجذب في اتجاهات متباينة. وعندئذ ينبغي للتعليم العالي، أكثر من أي وقت آخر، أن يضطلع بدور أساسي مسخراً جميع موارده وروحه الاستقلالية لخدمة ما هو ملائم للإنسان وللمجتمع بوجه عام.

الملاءمة هي التلاقي مع ...

الملاءمة هي التلاقي مع السياسات

٦٩ - إن دور السياسات هو في المقام الأول تحديد التوجهات الرئيسية للسياسة العامة لتنمية الإقليم (المقاطعة أو البلد أو المنطقة) الذي تعني به، والسهر على تحقيق الاتساق بين مختلف قطاعات وعناصر التنمية. ويتمثل أحد الأدوار الأساسية للتعليم العالي في تزويد السياسيين وأعضاء الحكومات والنواب البرلمانيين، بالمعلومات الملائمة المستمدة من أعماله البحثية كي يتمكنوا من إجراء الاختيارات السديدة وهم على علم تام.

٧٠ - والتلاقي الحقيقي بين السياسات والتعليم العالي ينبغي أن يحدث في ظل وضوح الأدوار المختلفة: فدور السياسات هو إجراء الاختيارات وتحديد التوجهات استناداً إلى آراء صحيفة؛ ودور التعليم العالي هو التحليل والتقييم والاستباق استناداً إلى معياري الحق والعدل. فالتعليم العالي يتخلى عن دوره إذا تجاهل وظيفتي الرصد اليقظ ولفت الانتباه، أو إذا لم يحلل القضايا الرئيسية للمجتمع.

٧١ - ويفترض تحليل وتقييم تحولات المجتمع وآثار السياسات المنفذة أن يولي التعليم العالي أهمية كبيرة للتشاور وللتحليل النقدي لقواعد البيانات عند توافرها، أو لإنشائها عند الافتقار إليها. وسيسهر التعليم العالي، هنا أيضاً، على وضع اتفاقات شراكة مع الهيئات المعنية بقواعد البيانات هذه، وسيوضح معها القواعد الأخلاقية لاستخدامها.

٧٢ - كما يتمثل دور السياسة في تخصيص الموارد التي يديرها التعليم العالي على نحو يتسق مع التوجهات الرئيسية المحددة وبطريقة منصفة بين القطاعات المختلفة. ففي عالم تعد فيه الضغوط الداعية إلى تحرير الاقتصاد شديدة القوة، ينبغي للسياسة أن تسهر على التوزيع السديد للموارد بين القطاعين

الاقتصادي والاجتماعي بحيث يكون القطاع الاقتصادي في خدمة القطاع الاجتماعي وليس العكس. وينبغي أن يدرك التعليم العالي، من جانبه، أنه لو نهض بمهامه نهوضاً سليماً سيكون عاملاً بالغ الأهمية لتنمية القطاع الاقتصادي والقطاع الاجتماعي على حد سواء. فهو الذي يدرب في الواقع أطر الغد. ومن داخله يُعين معظم متخذي القرارات ورجال السياسة. وهو الذي يقوم كذلك بتدريب معظم المدرسين والمربين والباحثين. ولذا يحق له أن يطالب بالموارد اللازمة للنهوض بمهام على هذا القدر من الأهمية. مثلما يحق لقطاع السياسة أن يطلب كشف حساب عن القسط الذي يضطلع به التعليم العالي في تنمية البلد، مع مراعاة الموارد المتاحة. وهذا التفاعل في ظل المسؤولية المتبادلة ينبغي، كما دعا المشاركون في المؤتمر الإقليمي الذي عقد في باليرمو، أن يكون موضع "عقد تربوي جديد وصريح بين مختلف الشركاء، يوضح حقوق ومسؤوليات كل طرف" (النتائج، صفحة ٣، الفقرة ١٠).

٧٣ - ومن بين العقبات التي تعترض التفاعل المتناسق بين الدولة والتعليم العالي، يجب الإشارة في حالات عديدة إلى ترهل البنى التشريعية والقانونية التي تحكم التعليم العالي. فضلاً عن ذلك، تشير المؤتمرات الإقليمية أيضاً إلى خمول بعض الأجهزة الإدارية، وبطء ردود أفعالها، ومغالاة بعض أجهزة الرقابة في التركيز على التفاصيل الدقيقة، بل وضغوط بعض السلطات للحصول على مزايا لا تحقق لها. ونبصر في بعض مناطق العالم التي شهد فيها التعليم العالي الخاص نمواً قوياً، اختلالاً بالغ الوضوح بين المؤسسات العامة التي تعاني في أحيان كثيرة من هذه الأشكال لقصور الأداء، والمؤسسات الخاصة التي لئن كانت شديدة المرونة في أدائها فإنها لا تخضع بالدرجة الكافية لمقتضيات السياسة التنسيقية العامة. ويطلب المؤتمر الإقليمي الذي عقد في هافانا بإصلاح البنى التشريعية والقانونية وإجراء مشاورات على المستوى الإقليمي من أجل تحقيق التناسق فيما بينها (هافانا، الصفحة ٤، الفقرة ٨).

الملاءمة هي التلاقي مع عالم العمل

٧٤ - إن عوامة الاقتصاد العالمي، وتزايد أحجام الشركات متعددة الجنسيات، وحراكها على الصعيد الدولي والصعوبة المتزايدة للتحكم في سياساتها، وتحديث عمليات الإنتاج الذي يتطلب زيادة المستوى التعليمي لقسم متنام من القوى العاملة، والتطور المتزايد للتكنولوجيات الذي يخلق احتياجات للتدريب المستمر مدى الحياة تحولات تحمل جميعاً التعليم العالي على الدخول في أشكال من التلاقي أكثر عدداً وتواتراً مع عالم العمل.

٧٥ - وتتمثل إحدى الثمار الأولى لهذا التلاقي في أن عالم الشركات يمكن أن يجلب للتعليم العالي روح المبادرة الاستثمارية، وحرصه على الفعالية والكفاءة، وحسه التنافسي، وعنايته بالمهارة؛ وفي المقابل يمكن لعالم التعليم العالي أن يجلب لعالم الشركات حكمته العريقة في التناهي عن الظواهر والمظاهر، وقدرته الاستباقية واهتمامه بالأجل الطويل، والآثار المضاعفة لنتائج بحوثه الأساسية، وحرصه على الطابع الكلي للحق والعدل سعياً إلى إقامة عالم أكثر انسجاماً.

٧٦ - ولما كان وجود الشركات يمكن أن يتعرض كل يوم لأن يطرح على بساط البحث فقد اكتسبت العادة على أن تتكيف مع تحولات السوق، بل أن تسعى لتطويره في اتجاه موات لها. غير أن مؤسسات التعليم العالي، ولاسيما التابعة منها للجهاز الحكومي، لا تملك عناصر حفازة تتمتع بهذا القدر من القوة.

ويصدق هذا بوجه خاص فيما يتعلق بمهمة التدريس (وإن كان التنافس قويا للغاية، في المقابل، بين مراكز البحوث المتقدمة). ومع ذلك فمن الحتمي أن يتكيف التعليم العالي مع التحولات التي تطرأ على عالم العمل، دون أن يعني هذا أن يفقد هويته وأولوياته الخاصة التي تتعلق باحتياجات المجتمع ككل في الأجل الطويل.

٧٧ - ويتعلق التحول الأول بالمناهج الدراسية، التي ما زالت تتمحور في أحيان كثيرة حول تكديس المعارف - فإن كان بمقدور المرء حتى وقت غير بعيد أن يمتلك ناصية كل المعارف المكتسبة في قطاع اختصاصه، فقد أصبحت هذه المهمة مستحيلة الآن: فالمعارف في مجال الكيمياء تتضاعف خلال ما يقل عن ست سنوات؛ أما المعارف في مجال المعلوماتية فتتضاعف في أقل من خمسة أشهر. ويجب أن "ينتقل التركيز القائم حاليا على نقل المعرفة إلى عملية استحداثها." (هافانا، الإعلان، الفقرة ٦). ومن نفس المنطلق، طالب المشاركون في المؤتمر الإقليمي الإفريقي "بأن توضع البرامج التدريبية اعتبارا من الآن على ضوء الكفاءات التي يتعين امتلاك ناصيتها، لا استنادا إلى معارف يتعين تلقينها ثم استظهارها"؛ كما أعربوا عن رغبتهم في وضع "برامج تربوية حقيقية وليس مجرد برامج تدريسية"؛ وكان من رأيهم أن الأهداف ذات الأولوية للمناهج الدراسية ينبغي أن تصاغ من حيث "قدرة الطالب على تحليل الأوضاع المركبة، وقدرته على المبادرة، وقدرته التصرف كمواطن مسؤول من أجل تنمية ثقافة السلام" (داكار، الفقرة ٢١).

٧٨ - وينبغي للتعليم العالي أكثر من أي وقت مضى أن يتخذ موقفا تجاوبيا واستباقيا إزاء عالم العمل عن طريق تحليل مجالات وأشكال العمل الناشئة الجديدة والتنبؤ بها والاستعداد لها. وينبغي في هذا المجال أيضا تزويد البحوث الجامعية بقواعد بيانات تتيح لها أن تراقب التطورات التي تطرأ على عالم العمل وتحللها وتستبقها على نحو أفضل (طوكيو، صفحة ٧، الفقرة ٨). ويمكن إنشاء مرصد لضمان متابعة الاتجاهات والحاجات في هذا المجال في الأجلين القصير والطويل (بيروت).

٧٩ - وإلى جانب الشركات الضخمة التي تنتشر فروعها في بلدان كثيرة، يوجد العديد من الشركات المتوسطة والصغيرة التي توفر فرص عمل عديدة. ولئن كان من الأصعب دراسة هذه الشركات الأخيرة بسبب كثرتها وتباينها واتصافها بطابع رسمي أقل وضوحا، فإنها تشكل مع ذلك حقلًا مهما من حقول النشاط الاقتصادي، سواء في البلدان المتقدمة أو في البلدان النامية. وينبغي للتعليم العالي أن يوليها مزيدا من الأهمية وأن يقيم معها علاقات بناءة بدرجة أكبر (باليرمو، صفحة ٥، الفقرة ٢٢). وبالمثل، فإن النمو الكبير للاقتصادات غير الرسمية في البلدان الأشد فقرا ينبغي أن يكون مجالا مهما آخر تعكف عليه الدراسات بدافع الحرص على فهم أفضل لنشوء هذه الاقتصادات، وآليات أدائها، وطرائق تنمية الكفاءات داخلها، وإسهامها في تنمية البلد أو تخلفه، وما تشيعه من قيم التضامن أو ما تولده على العكس من مظاهر الاستغلال.

٨٠ - وتصبح علاقات الشراكة ضرورية بصورة متزايدة مع الشركات كبيرها وصغيرها سواء على مستوى التدريب الأولي أو على مستوى التدريب المستمر، ويلاحظ أن نطاق التدريب المستمر ينتظر أن يتسع بقدر إضافي في المستقبل. وبشكل التنظيم المشترك لأنواع التدريب المختلفة، والمشاركة في نفقات بعض هذه الأنواع، والتدريب بالتناوب، وتوفير الموارد اللازمة من بشرية ومالية، ونقل التكنولوجيات، صورا من

الشراكة يمكن تطويرها جميعا بروح من احترام السمات النوعية لمهام كل طرف (طوكيو، صفحة ١٣، الفقرتان ٨ و ٩). وتتمثل الشراكة أيضا في الإسهام في تدريب الخريجين على كيفية التعلم وكيفية ابتدار الأعمال فيكونون بذلك قادرين على إيجاد عمل لأنفسهم (هافانا، صفحة ٥، الفقرة ٦). كما تتمثل الشراكة في تشجيع التعليم العالي على تنمية مشروعات تساعد على إنشاء شركات جديدة (طوكيو، صفحة ١٣، فقرة ٨). وينبغي أن تساند الحكومات والقطاعات الإنتاجية وقطاعات الخدمات والمجتمعات المحلية تهيئة بيئة تساعد الشركات الوليدة على استهلال نشاطها، (بيروت). وهي تتمثل كذلك في التشجيع بقدر أكبر على تعيين الخريجين المحليين في الشركات الدولية مما يسهم في الحد من البطالة في صفوف خريجي التعليم العالي (هافانا، صفحة ٧، الفقرة ٦). ولكنها تتمثل أيضا في إشاعة الحرص داخل الشركات على وضع الإنسان والمجتمع، وليس مجرد المقتضيات المالية، في مركز النشاط الاقتصادي.

الملاءمة هي التلاقي مع المستويات الأخرى للنظام التعليمي

٨١ - يناط بالتعليم العالي، باستثناءات نادرة جدا، أن يوفر التدريب الأولي للمعلمين ولعديد من العاملين الاجتماعيين. وتلك مسؤولية هامة تستوجب سعيا نشطا إلى التلاقي بين التعليم العالي والمستويات الأخرى للنظام التعليمي من أجل تكوين "سلسلة تربوية" متصلة الحلقات (باليرمو، الفقرة ٣). ويصبح هذا التلاقي أمرا ضروريا إذا ما أردنا للنظام التعليمي أن يشكل كلا متماسكا تتمحور نظمه الفرعية أو مستوياته المختلفة حول مشروع تعليمي مشترك مسخر هو ذاته لخدمة مشروع التنمية المتناسقة والمستديمة في المكان والزمان. ويجب أن تحرص كل الأطراف دوما على ضرورة توفير تعليم أساسي راق للجميع، وتعليم ثانوي يعد الطلاب لمتابعة الدرس في المستويات الأعلى، ويعددهم كذلك للدخول فورا إلى الحياة العملية بتزويدهم بفرص الانتفاع بطائفة واسعة من الأنشطة.

٨٢ - ونظرا للتأثير المؤكد لدور التعليم العالي في التنمية، فإن البحوث الجامعية ينبغي أن تعتبر إحدى أولوياتها تحليل وتقييم مختلف مستويات النظام التعليمي من زاوية علاقتها الوثيقة مع عالم العمل دون أن يعني هذا أن تصبح تابعة له، وذلك في إطار مشروع مجتمعي يحتل فيه الإنسان والرفاه الجماعي مركز الشواغل جميعا. وينبغي أن تكون هذه البحوث متعددة التخصصات أساسا، لأن العناصر الاقتصادية والاجتماعية مترابطة ترابطا وثيقا؛ ولذا لا يمكننا التهورين من أهمية أن تستحدث بشأن هذه الموضوعات بحوث رفيعة المستوى في مجال العلوم الاجتماعية (باليرمو، الفقرة ١٥).

٨٣ - ولا جدال في أن إحدى نقاط التلاقي بين التعليم العالي ومستويات التعليم الأخرى هي التدريب المستمر للمعلمين. فالمعارف تتطور بوتيرة متسارعة؛ ويحتاج المعلمون إلى تجديد معارفهم. كما أن السياقات والاحتياجات لا تفتأ تتغير، ولا تستطيع المدرسة أن تبقى غير مكترثة بها. وتغزو التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال جميع قطاعات الحياة؛ ولذا تصبح أدوات أساسية تتطلب تعليما يوفر منذ المدرسة الأساسية. وتتعدد الشبكات في كل القطاعات؛ وينبغي للمدارس أيضا أن تنظم نفسها في هذا الاتجاه بمعونة خبراء التعليم العالي. وقد أحرزت البحوث التربوية تقدما هائلا في السنوات الأخيرة، ومن مسؤولية مؤسسات التعليم العالي أن تنقل النتائج المكتسبة في هذا المجال عن طريق سياسة إرادية للتدريب المستمر.

الملاءمة هي التلاقي مع الثقافة والثقافات

٨٤ - إن الثقافة حقيقة عالمية، واحدة ومتعددة في آن معا. والثقافة ليست حقيقة جاهزة، بل هي حقيقة تشيد في المكان والزمان. فهي بحث مستمر عن الحق والجمال والعدل في شتى المجالات وفي عصور لا تكون متطابقة أبدا. وهي في آن واحد تراث ينبغي ألا يضيع بل يتعين على البحوث أن تعكف على جرده كثرة نفيسة؛ وهي أيضا تراث ينبغي نشره وإثراؤه للمضي إلى مدى أبعد في البحث عن الكلي العام الذي تنطوي عليه المظاهر المتعددة (طوكيو، الفقرة ١). فالعلم والتربية والثقافة لا انفصام لها كما يعلن ميثاق اليونسكو.

٨٥ - وكما أن هوية كل إنسان تتشكل من خلال عملية مركبة تقوم على التوحد بالآخر والتمايز عنه في آن واحد، لا على الاندماج والذوبان فيه، فإن هوية المجتمع البشري السليم تتشكل من خلال عملية تقوم في آن واحد على التوحد بثقافة محددة والتمايز عن الثقافات الأخرى لا التعارض معها. وكما أن الشخص المزدهر كائن في حالة صيرورة مستمرة، فإن أي ثقافة محددة ليست كيانا جامدا بل هي تتشكل عن طريق التلاقي مع الثقافات الأخرى. وينبغي أن يعمد التعليم العالي أكثر من أي وقت مضى إلى التلاقي مع الثقافات الأخرى بهدف الإسهام في تشكيل الثقافة فيما تتسم به من عام وشامل، وفي تشكيل ثقافة السلام في نهاية المطاف.

الملاءمة هي التلاقي مع الجميع

٨٦ - أعرب الإعلان الختامي، الذي صدر في جومتيين عام ١٩٩٠، عن الأمل في إتاحة التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٠. ولكن حتى إذا كانت معدلات الالتحاق بالتعليم قد زادت على الصعيد العالمي، فإنها ظلت راكدة بل تراجع في بعض مناطق العالم التي تنفذ فيها سياسات التكيف الهيكلي على حساب الاحتياجات الاجتماعية، أو التي أدت فيها عمليات الإبادة إلى فقدان نحو ٥٠ في المائة من المعلمين. ولا تفتأ الاحتياجات والمطالب التعليمية تتزايد بتأثير ضغط مزدوج يتمثل في النمو السكاني بالمناطق النامية من جهة، والرغبة في زيادة المستوى العام للتعليم من أجل الارتقاء بالتنمية وضمان موطن قدم في ساحة التنافس العالمي من جهة أخرى. "وتدل الاسقاطات الديموغرافية على أن عدد سكان العالم سيظل يتزايد ليرتفع من ٥,٥ مليار نسمة في الوقت الحاضر إلى ١٤ مليار نسمة في نهاية القرن المقبل. ولئن كانت المعدلات المتوسطة للنمو السكاني آخذة في الانخفاض، فإن عدد السكان مستمر في التزايد بالمناطق النامية التي لم تكلل فيها بالنجاح الجهود الرامية إلى خفض الخصوبة. وإذا لم يتسن الحد من النمو السكاني ستتعرض الموارد الطبيعية والبيئة لمزيد من الأضرار في الوقت الذي ينصرف فيه جهد الحكومات إلى مشكلات أشد حدة". كما أن التعليم العالي قد تعرض، في العقدين الماضيين، لتغيرات مثيرة وأساسية، ولا تزال كثير من القوى التي أسهمت في إحداث هذه التغيرات تمارس تأثيرها ومنها: تضخم أعداد الطلاب، والقيود المالية، والخصخصة، وإعادة ترتيب النظم، وتنوع البنئ، وإدخال تغييرات على تصميم المناهج الدراسية واعتمادها". (فيسوري، الوثيقة المتعلقة بالملاءمة، صفحة ٢).

٨٧ - إن التحديات تعد إذن هائلة، خاصة وأن المؤتمرات الإقليمية التحضيرية للمؤتمر العالمي لثن كانت قد طالبت بإشاعة أكبر قدر من الديمقراطية فإنها قد أكدت أيضا على ضرورة "أن تتحمل الدول

المسؤولية الرئيسية عن تمويل التعليم العالي، وأن تراعي الظروف الاقتصادية للأسر، وأن يكون المعيار الوحيد للالتحاق أو لعدم الالتحاق هو الجدارة" (داكار، الفقرة ٤٠). وأكد مؤتمر أمريكا اللاتينية على ضرورة "السعي إلى إتاحة فرص التعليم العالي للجميع على أن يكون رفيع المستوى ويعاد النظر فيه باستمرار قصد زيادة الفرص المتاحة منه للأجيال المقبلة (هافانا، خطة العمل، الفقرة ١). "وينبغي وضع استراتيجيات مناسبة لزيادة مشاركة المجموعات الأقل حظاً، ولاسيما النساء ... كما ينبغي بذل هذه الجهود لتشجيع مشاركة الأقليات الإثنية" (طوكيو، خطة العمل، الفقرة ٥). "ويقتضي الأمر اتخاذ تدابير خاصة لتيسير التحاق المنخرطين في الحياة العملية أو الذين تركوا دراستهم قبل إتمامها" (بيروت).

الملاءمة هي التلاقي في كل مكان وزمان

٨٨ - يستلزم توفير فرص التعليم للجميع المقترن بالحاجة إلى تشجيع التعليم مدى الحياة قدراً أكبر من المرونة ومزيداً من التنوع في وسائل التدريب والتعليم العالي. "وينبغي للحكومات أن تزيد وتنوع الفرص المتاحة لكل مواطن في الانتفاع من التخصصات رفيعة المستوى ومن أشكال التدريب والمعارف والمعلومات اللازمة للدخول إلى عالم العمل" (طوكيو، خطة العمل، الفقرة ٥). وينبغي أن يتخذ هذا التنوع أشكالاً متباينة: "التوسع في التوزيع الإقليمي لفروع التعليم، من أجل جعل المؤسسات التي تخدم السكان المحرومين ... أكثر اشتمالاً على الفروع القصيرة الموجهة لتلبية احتياجات محددة والمولدة لفرص العمل؛ ... والبرامج و ... البنى المرنة التي تسمح بالتنقل بين البرامج والتكيف السريع مع تطور الحاجات" (داكار، الفقرة ١٨). "وتتيح التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال فرصاً واعدة هامة لزيادة المشاركة في التعليم العالي، لا من جانب الطلاب داخل الحرم الجامعي فحسب، بل أيضاً من جانب الطلاب الذين يدرسون عن بعد، ... وتتيح الانتفاع بالموارد التقنية والوثائقية، وتيسر الاتصال بين الباحثين والطلاب ... وقد استكشف بالفعل مفهوم الجامعة المجازية على نطاق واسع في المنطقة. غير أن غرس هذه التكنولوجيات يتطلب في الوقت نفسه استثماراً ضخماً في أجهزة وبرامج الحاسوب وفرق التطوير؛ ويجب بذل جهود كبيرة لضمان عدم التهمين من الاحتياجات البشرية والاجتماعية التي تتبادل التأثير في هذا الصدد" (طوكيو، الإعلان، الفقرة ٣).

٨٩ - التلاقي في كل مكان وبجميع الوسائل، ولكن أيضاً في كل وقت. "إن طبيعة المعارف المعاصرة، التي تشهد عملية تجدد مستمر ... تتفق تماماً ... مع المفهوم الراهن للتعليم المستمر ... وينبغي للتعليم المستمر ... أن يتيح لأي شخص - في أية مرحلة من حياته - أن يعود إلى قاعة الدراسة وأن يجد فيها فرصة للمشاركة مجدداً في الحياة العلمية ... ويتمكن ... من بلوغ مستويات جديدة من التدريب المهني" (هافانا، الإعلان، الفقرة ٥). "ولذا ينبغي إيجاد سياسات جديدة ونماذج إرشادية جديدة للتعليم العالي تستند إلى مفاهيم أساسية مثل ... التعليم مدى الحياة" (طوكيو، الخطة، الفقرة الأولى، صفحة ٩). "وينبغي للمنشآت أن تتكيف ليتسنى لها استيفاء معارف المهنيين وتزويدهم بتدريب تكميلي وتدريب في مجالات جديدة، وأن توفر، بالإضافة إلى التدريب المتين في الفروع الأساسية، طائفة واسعة التنوع من المواد والمقررات والشهادات الوسيطة وإقامة الروابط بين الفروع العلمية" (هافانا، الخطة، الفقرة ٣). ويفترض هذا التعليم المستمر "أن تكون مؤسسات التعليم العالي قادرة ... على تحديد الصلات بين حلقات هذه "السلسلة التربوية" والعلاقات القائمة بينها بحيث يتسنى لكل شخص أن يدير تعلمه

بصورة مستقلة أيا كان مستواه" (باليرمو، الفقرة ٣). كما يفترض هذا "نهجا جديدا لتنمية المناهج الدراسية عن طريق مراعاة تعدد التخصصات العلمية وتداخلها، ومرونة الاختيارات لكن في ظل نظام متماسك يسمح بتقسيم المقررات إلى وحدات تجميعية، وتحويل الوحدات الدراسية، واعتماد الخبرة المهنية، وتنظيم السنة الدراسية في فصول دراسية" (باليرمو، الفقرة ٧). وينبغي أن تنظم البرامج بطريقة تنشط قدرة الطلاب على المبادرة، استنادا إلى نهج مرنة وابتكارية ومشاركة بين التخصصات (بيروت).

الملاءمة هي التلاقي مع الطلاب والأساتذة

٩٠ - لكن التلاقي مع الطلاب ليس مسألة تتعلق بفرص الالتحاق فحسب بل إنها أيضا مسألة تلاق حقيقي مع الطالب بوصفه كائنا يتطور.

٩١ - وإلى جانب المناهج الدراسية الرسمية، فإن البيئة التي يعيش فيها الطالب عامل يعزز التربية أو يناوئها. فالبيئة غير النظيفة لا تعلم الحرص على البيئة وحس الجمال. والبيئة التي تسودها روح التنافس المحموم لا تعلم التضامن. والبيئة التي لا يحترم فيها المدرسون التزاماتهم (الغياب غير المبرر، والتأخير، وما إلى ذلك) لا تعلم المسؤولية. ولذا ينبغي التفكير في مؤسسات التعليم العالي وإدارتها بوصفها مساحات تربوية لا مجرد أماكن للتدريب (داكار، الفقرة ٢١).

٩٢ - "في مجتمع يطرأ عليه التحول، نحتاج إلى تدريب عام ومهني متكامل يستهدف تنمية الفرد في مجمله ويشجع التقدم الشخصي، والاستقلال الذاتي، والاندماج الاجتماعي، والقدرة على اتخاذ القيم وسيلة تساعد على ارتقاء الفرد" (هافانا، الخطة، البيان ٣، الفقرة ٥). ويبدأ هذا التدريب المتكامل وتعلم روح المبادرة عن طريق المشاركة الفعالة للطلاب لا في الأنشطة التعليمية فحسب بل أيضا في إدارة مؤسسات التعليم العالي وفي حياتها: "ينبغي إشراك الطلاب والطالبات بقدر أكبر في بعض أجهزة الإدارة" (داكار، الفقرة ٤٧). وينبغي أن تكون مؤسسات التعليم العالي أكثر حساسية لشواغل الطلاب بمراعاة احتياجاتهم وبتخاذ التدابير التي تتيح لهم أن يشاركوا مشاركة نشطة في عمليات اتخاذ القرارات في المؤسسات (بيروت).

٩٣ - والأساتذة هم الموارد الأولية التي تعتمد عليها إلى حد كبير ملاءمة التعليم العالي ونوعيته، في إطار مهامه الأساسية الثلاث وهي: التعليم، والبحث، والخدمات. ولذا يعد التلاقي مع احتياجات الأساتذة أمرا رئيسيا كي يتمكنوا من أداء المهام المنوطة بهم، مع مراعاة أحكام التوصية بشأن أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧.

٩٤ - يتعلق الأمر إذن في المقام الأول بإدارة السلك الوظيفي (الاختيار، والتعيين، والتقدم، والترقية) على أساس الجدارة، أي مؤهلات الكفاءة المطلوبة. "وستولي الحكومات والبرلمانات ومؤسسات التعليم العالي اهتماما خاصا لوثيقة التوصيات التي تتناول مركز وأوضاع العاملين في التعليم العالي... " (طوكيو، الخطة، الفقرة ١٩).

٩٥ - ويتعلق الأمر بعد ذلك بتمكينهم من تطوير معارفهم واستيفائها عن طريق مبادرات مختلفة، مثل سنوات الإجازة الدراسية، والرحلات الدراسية، والالتحاق لفترات محددة بمراكز الامتياز، والمشاركة في

اللقاءات العلمية، وإقامة الشبكات، والانتفاع بالتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال. كما يتعلق أيضا بتمكينهم من اكتساب الكفاءات الجديدة التي يتطلبها تطور التعليم العالي. "يفترض التغيير الرامي إلى تقليص نسبة التدريس وزيادة نسبة التعلم: التوسع في التعلم الموجه ذاتيا، وإسناد دور أكبر للمدرسين بوصفهم موجهين مرافقين ومصادر خبرة... كما يفرض هذا التغيير إلى تعريف جديد للتوازن بين الاكتشاف والنقل، وكذلك بين تكامل المعارف وتطبيقها. ومن الجوانب الحاسمة في هذا التغيير انتهاج سياسة مبدعة ومحددة تحديدا سديدا في مجال شؤون العاملين، سياسة تعتبر التدريس مسارا وظيفيا تديره برامج تطور سليمة. وستولى عناية خاصة لترقية النساء، بما في ذلك لأعلى مستويات التعليم العالي" (باليرمو، الفقرة ٦).

٩٦ - وإدارة شؤون العاملين تفترض بالضرورة إشاعة ثقافة التقييم، وهو تقييم ينبغي إجراؤه بروح التلاقي مع الآخر ومع الأوضاع المختلفة، ومن ثم بروح الحوار البناء. وينبغي أن يقتصر التقييم الذاتي بالتقييم الخارجي، كما ينبغي العناية بالوقائع والنتائج لا الاهتمام بالحكم على الأشخاص، وينبغي كذلك مناقشة دلالة النتائج مع الأشخاص المعنيين، والتفاوض بشأن القرارات التي يتعين اتخاذها ووضعها في صيغ تعاقدية دون إغفال المتابعة.

أشكال من التلاقي سعيا من أجل تنمية مستدامة متناسقة

وتصحيح الاختلالات

مزيد من الانخراط في السياق الدولي ومزيد من التجذر في السياق المحلي

٩٧ - لم يعد التأثير الذي يمكن أن يمارسه التعليم العالي على تنمية بلد من البلدان في حاجة إلى برهان. إن الاختلالات بين مناطق العالم المختلفة لا تفتأ تتزايد. وداخل البلدان النامية أساسا، تستمر أو تتفاقم شتى صور الاختلالات (بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الجنسين، وبين الأقلية والأغلبية، وما إلى ذلك). ولا تملك مؤسسات التعليم العالي من الموارد المالية والبشرية ما يتيح لها أن تستجيب منفردة وبمستوى طيب وكاف من الجودة لمجمل الاحتياجات والمطالب. ولذا يصبح من الضروري اتباع سياسة تقوم على الانخراط في السياق الدولي والتجذر في السياق المحلي في آن واحد، على مستوى التعليم ومستوى البحث سواء بسواء.

٩٨ - ويفترض الانخراط في السياق الدولي تعزيز الارتباط بالشبكات، مما يعني أن تنفذ المؤسسات سلسلة كاملة من العمليات وأن تتناقل النتائج مستفيدة من تقدم تكنولوجيات الاتصال والمعلومات: تحديد القطاعات القوية والضعيفة سواء في مجال التعليم أو في مجال البحث (على أساس أن المهمتين تتربطان ترابطا وثيقة)؛ وترتيب أولويات الاحتياجات المحلية والوطنية؛ وتحديد الاحتياجات ذات الأولوية التي يمكن تلبيتها نتيجة وجود كتلة حرجة كافية كما وكيفا من الموارد، وتلك التي لا يتسنى تلبيتها من جهة أخرى؛ وتحديد أوجه التكامل المتاحة داخل البلد وخارجه؛ ووضع سياسة تجمع الموارد، بدلا من أن تشتتها، وتوجهها لإنشاء مراكز امتياز محلية ووطنية ودولية، يضمها موقع واحد أو تعمل عن طريق المبادلات أو عن بعد، تبعا للحالة؛ ووضع سياسة تربط مراكز الامتياز هذه بمشروع متماسك ينظر إليه من منظور إنمائي يغطي عدة سنوات.

٩٩ - لكن هذا الانخراط في السياق الدولي ينبغي أن يقتصر بالتجذر في السياق المحلي، أي بمراعاة وجود أهداف خاصة مهمة، ومعايير خاصة بسياقات بعينها، وظروف متميزة تحكم ممارسة مهام التعليم والبحث.

مزيد من البحوث الأساسية ومزيد من البحوث التطبيقية

١٠٠ - الإفراط الشديد في الاهتمام بالبحوث التطبيقية استجابة للحاجات المباشرة قد يؤدي إلى استنفاد المصدر الرئيسي لتنمية المعارف ونقلها إلى ميدان البحوث التطبيقية وميدان البحث والتطوير. أما الإفراط في التركيز على البحوث الأساسية فينطوي، من جهة، على خطر الانعزال عن احتياجات عالم العمل والمجتمع أو ترك هذه الاحتياجات بصورة مغالى فيها إلى مؤسسات لا يخدم حرصها على الربحية في الأجل القصير قضية التنمية المستدامة ويعني، من جهة أخرى، إغفال الحقيقة المتزايدة الواضحة المتمثلة في أنه قد بات من الصعب أكثر فأكثر التفرقة بين كلا النوعين من البحوث، وأن عديدا من أسئلة البحوث الأساسية تنشأ عن مشكلات تطرحها في البداية البحوث التطبيقية (أنظر دكار، الفقرة ٢٤، وباليرمو، الفقرة ١٢).

١٠١ - ومن نفس المنطلق، ينبغي للتعليم العالي أن يعنى بقدر أكبر بالتداخل بين التخصصات العلمية المختلفة. "إن البحوث المشتركة بين التخصصات ذات الطابع الأصيل حقا تشق الطريق لتخصصات الغد الجديدة وتعد أكثر ملاءمة لتلبية احتياجات عالم الصناعة ولحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. ولذا فإن أحد التحديات المطروحة هو المبادرة المبكرة إلى تنشيط البحوث المشتركة والجامعة بين التخصصات، مع مراعاة أن المؤسسات تنظم عادة على هيئة أقسام تخصصية وأن معظم أجهزة التقييم الخارجي تعزز هذه الحقيقة بإجرائها التحليلات النقدية في إطار تخصصاتها هي ذاتها مع عدم تشجيع الارتباطات فيما بين التخصصات. إن الحدود التخصصية الجامدة بين العلوم والعلوم الاجتماعية والآداب تحد من فهم العمليات الأساسية للطبيعة والمجتمع؛ وهذه الحدود آخذة في التداخي على أية حال في عدد من المجالات. ولذا يجب التشجيع على إنشاء برامج مشتركة وجامعة بين التخصصات؛ وينبغي توفير موارد تسمح بإجراء بحوث تعاونية بين التخصصات المختلفة، تدرس فيها فرق البحث الموضوع الواحد من جوانب شتى" (فيسوري، الوثيقة المتعلقة بالملاءمة، صفحة ١٠). وكما أشار الخبراء المجتمعون في مجلس أوروبا في يوليو/تموز ١٩٩٨ (وثيقة العمل المعنونة "التعليم العالي والبحوث") "يسند العلم، وقد أصبح المصدر الرئيسي لثروة الأفراد والأمم، للتعليم العالي دورا متزايدا في التعليم مدى الحياة، في حين أن طابع العلم التراكمي التمييزي يفرض على التعليم العالي في الوقت نفسه أن يوازن ميل العلم إلى الارتباط بالاعتبارات الاقتصادية".

التنمية البشرية المستدامة وتنمية ثقافة السلام

١٠٢ - إن التنمية البشرية المستدامة لا يمكن أن تنبني دون وجود ثقافة سلام في أماكن وأوقات تؤدي فيها الحروب والمذابح والاضطرابات والصراعات إلى تقويض الاقتصاد، وتوليد أوضاع هشة حرجة، وتفاقم الاختلالات. وفي المقابل، فإن ثقافة السلام لا يمكن أن تتطور في سياقات تميل فيها مستويات التنمية إلى الركود، بل التراجع، وترجح فيها المصالح الخاصة وقصيرة الأجل على السعي إلى تحقيق

تنمية بشرية مستديمة لصالح الجميع. "ينبغي لمؤسسات التعليم العالي أن تنتهج سياسة استباقية في هذا الاتجاه (تقديم حل لبعض مشكلات تنمية المنطقة) وتسخير كل قواها لمحاربة الفقر، وتدهور البيئة، ومختلف أشكال الاستبعاد، والأضرار الناجمة عن الصراعات" (داكار، الفقرة ٥٠). ولمؤسسات التعليم العالي دور رئيسي تؤديه في تحقيق التنمية المنصفة والمستديمة وإشاعة ثقافة السلام مع تشجيع التضامن الفكري والأخلاقي" (باليرمو الفقرة ١). "استنادا إلى احترام حقوق الإنسان، والمشاركة الفعالة للمواطنين، والاحترام المتبادل" (بيروت).

الفصل الثالث

جودة التعليم العالي

١٠٣ - "لقد أوضحت الجودة هما كبيرا من هموم التعليم العالي، وذلك لأن إرضاء احتياجات المجتمع وتوقعاته من التعليم العالي يتوقف في نهاية المطاف على جودة مستوى العاملين فيه وبرامجه وطلبته، وكذلك على هيكله الأساسية وبيئته الأكاديمية. وللبحث عن "الجودة" جوانب عدة، وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لتدابير رفع الجودة في مجال التعليم العالي هو التحسين الذاتي المؤسسي وعلى نطاق النظام بكامله" (اليونسكو، بحث في التغيير والنمو في مجال التعليم العالي، صفحة ٨، الفقرة ١٥).

١٠٤ - وليس من السهل تعريف مفهوم الجودة. فجودة التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد. وإننا نتناوله، كما ينوه دونالد ايكونغ، من خلال مفهوم مركب هو "ضمان الجودة" الذي يعني أن "كل السياسات والنظم والعمليات توجه نحو ضمان المحافظة على جودة منتجات التعليم المقدمة من المؤسسة وتحسينها. ونظام ضمان الجودة وسيلة تستحدثها المؤسسة لتؤكد لنفسها وللآخرين أن الظروف قد هيئت كيما يبلغ الطلاب المستويات القياسية التي حددتها المؤسسة لنفسها" (ايكونغ، الوثيقة التوجيهية المتعلقة بالجودة، صفحة ٢).

١٠٥ - ويعني مفهوم ضمان الجودة، المعروف على هذا النحو، أنه يمكن النظر إلى الجودة بوصفها التوافق مع ما قرره المؤسسة، أي أن الأهداف المحددة قد تم بلوغها بطريقة تتسق مع معايير الجودة المحددة. ويظل هذا التعريف نسبيا للغاية ويفسح المجال لتفسيرات متباينة بشأن مستوى التشدد المطلوب، بحكم تنوع المهام والأهداف، وكذلك بحكم تأثير العوامل السياقية على اختيار معايير الأداء ووضعها موضع التنفيذ.

١٠٦ - وتقودنا هذه الأفكار والتحليلات التي أجريت إبان المؤتمرات الإقليمية لأن نقول "إن الجودة لا يمكن فصلها عن الملاءمة الاجتماعية" (شيتوران ودياس، صفحة ٣)، أي انها بحث عن حلول لاحتياجات المجتمع ومشكلاته، ولاسيما تلك المرتبطة ببناء ثقافة السلام والتنمية المستدامة. وهي تقودنا أيضا لأن نقول إن الجودة لا تنصب على المنتجات فحسب، بل أيضا على العمليات التي يستحدثها نظام يعمل ككل متماسك لضمان هذه الملاءمة الاجتماعية.

جودة التعليم العالي ترتبط أولا بجودة عناصر النظام

جودة مستوى العاملين

١٠٧ - إذا كنا في عالم العمل نقول إن المصدر الرئيسي لثروة الشركات المتقدمة يكمن في مستوى الجودة الرفيع لرأسمالها البشري، فإن هذا القول يصدق بالأحرى على مؤسسات التعليم العالي، الذي ترتبط مهامه (التعليم والبحوث والخدمات) بمستويات مرتفعة من التعقد والتشدد. فتلك المهام تتطلب من المدرسين والباحثين لا مستويات من القدرة مرتفعة بوجه خاص فحسب، بل تتطلب منهم أيضا حرصا على الالتزام وقيما أخلاقية تتفق مع متطلبات جودة توجهها الملاءمة الاجتماعية.

١٠٨ - وتفترض سياسة ضمان الجودة من ثم تحديد خصائص الكفاءات والقدرات المطلوبة قبل وضع سياسة اختيار المدرسين والباحثين، التي يجب أن تستند إلى الجدارة أساساً، وتطبيقها تطبيقاً صارماً. ولكن هذا يعني أيضاً إدارة السلك الوظيفي بطريقة تحقق على الدوام تلاؤماً بين الاحتياجات التي يتعين تلبيتها والتي تتطور بمضي الزمن من جهة، وبين الكفاءات والقدرات المتاحة من جهة أخرى، مما يستلزم سياسات للتدريب المستمر للمدرسين والباحثين ويستلزم بالتالي استراتيجيات دعم مناسبة.

١٠٩ - وتفترض أيضاً سياسة ضمان الجودة الاهتمام بدوافع العاملين. ويبدأ هذا بسياسة ترمي إلى توفير مكانة اجتماعية ومالية لائقة للمدرسين، تماثل مكانة نظرائهم في قطاع الصناعة (ويلسون، باليرمو، نتائج دراسات الحالات، صفحة ٥، الفقرة ٥). ولكن هذا يفترض كذلك سياسات تتوخى مكافحة بعض الاختلالات و "وضع سياسات إرادية، تستهدف لا الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين فحسب، بل تستهدف أيضاً تعزيز دور المرأة في المجتمع، الأمر الذي يبدأ بتدابير تتخذ في هذا الاتجاه داخل مؤسسات التعليم العالي نفسها. وينبغي اتخاذ تدابير للتمييز الإيجابي، مثل التيسيرات التي تساعد على إنهاء دراسات الدكتوراه (إمكانية تمديد الفترة اللازمة عندما تكون محددة الأجل، وتوفير المنح الدراسية، وما إلى ذلك). وينبغي دعم الشبكات أو الرابطة النسائية. وينبغي تنفيذ سياسة منهجية ومتساسة للبحوث ولدراسات الحالات عن مكانة كل جنس من الجنسين، وينبغي نشر نتائجها على نطاق واسع" (داكار، الفقرة ٤٥).

١١٠ - ونتيجة للتحويلات المختلفة التي يشهدها المجتمع ومؤسسات التعليم العالي، ستعتمد جودة مستوى العاملين اعتماداً متزايداً على نوعين من التغيرات الرئيسية. يتعلق أولهما بالتدريب التربوي للمدرسين، الذين يتعين عليهم أن يتبعوا على نحو متزايد مفاهيم وأساليب تربوية أكثر ابتكاراً واتساقاً بالطابع التفاعلي، عن طريق الاستفادة من الموارد التي توفرها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، وتمكين طلابهم من الاستفادة بها. "ويجب تأهيل... الأساتذة... تأهيلاً يمكنهم من استيعاب استعمال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في عملهم التعليمي ويجعل منهم عناصر كفؤة لترويج استعمالها" (هافانا، الخطة، البيان ٤، الفقرة ٢). ويتعلق الثاني بوضع حوافز وبنى تشجع الباحثين على أن يعملوا متضافرين ضمن فرق متعددة التخصصات تعنى بمشروعات بحثية تدرس الموضوع الواحد من جوانب شتى، وعلى أن يهجرؤا بذلك عادات البحث العلمي الانفرادي المنعزل.

١١١ - "التغلب على الاختلال القائم بين أنشطة التدريس وأنشطة البحث" (داكار، الفقرة ٩) هو إحدى المشكلات الباعثة على القلق التي ينبغي أن يهتم بها التعليم العالي والتي تطرح بصور متباينة تبعاً للمناطق المختلفة. ففي البلدان النامية، قد يصل حجم مهام التدريس والتوجيه أحياناً إلى أبعاد يستحيل معها إجراء بحوث رفيعة المستوى وتصبح معها صفة الباحث فارغة جوفاء لا تجدي إلا في تبرير مصدر تكميلي للموارد. وفي بعض البلدان ذات الدخول بالغة الانخفاض، تصل ظروف معيشة المدرسين-الباحثين إلى قدر من الصعوبة يجعل المهام الخارجية المدرة للدخل تشغل الجانب الأساسي من وقت أولئك المنوط بهم إجراء البحوث. وفي البلدان الأكثر تقدماً، تطرح المشكلات بصور أخرى: فقد يتخلى بعض المدرسين عن الاهتمام بمهنتهم التدريسية لأن مهمتهم البحثية تعد أكثر نفعاً لمستقبلهم

الوظيفي، نظراً لأن المعايير العلمية ترجح ما عداها لدى التعيين والترقية. ويفضل بعضهم الآخر الاهتمام بالتدريس على سبيل الأولوية، لاعتبارات تتعلق بالميل الشخصي أو بصعوبة إجراء البحوث، حسب الحالة. وإذا لم يحظ هذا الاهتمام بالاعتراف الفعلي من جانب المؤسسة في إدارة السلك الوظيفي، ستنشأ داخل المؤسسة كتلة تزيد أو تقل من الأشخاص المحبطين الذين قد يتركون أثراً سلبياً على سياسة البحوث رفيعة المستوى.

١١٢ - وتلك مشكلات تبعث على القلق. بل إن المؤتمر الإقليمي الذي عقد في باليرمو "قد دعا إلى إعادة النظر في انطباق مبدأ همبولداين، أي الصلة الضرورية بين البحث والتدريس بالنسبة لجميع الأكاديميين في كل المؤسسات" (ايكونغ، الوثيقة المتعلقة بالجودة، صفحة ١١). وتضاف إلى الأسباب التي استعرضناها توا حجة أخرى هي: "أن هناك ميلاً متزايداً إلى ربط الموارد المخصصة للبحوث بتقييم جودة البحوث، والهدف الضمني هو التخصيص الانتقائي للموارد أو تركيزها في الأقسام أو المؤسسات التي ينظر إليها على أنها ذات مستوى أرفع" (ايكونغ، المرجع نفسه، صفحة ١٢). وهذا أمر يتطلب عناية كبيرة كي لا يسبب مجموعة من الآثار المعاكسة.

جودة مستوى البرامج

١١٣ - تؤثر عوامل متزايدة على ضرورة تعديل البرامج ويمكن أن تؤثر من ثم على جودتها، وتتمثل هذه العوامل في: تضخم المعارف ومولد تخصصات علمية جديدة؛ والحاجة المتنامية إلى اتباع نهج متعدد التخصصات وجامع بين التخصصات لفهم ظواهر الطبيعة والمجتمع؛ وتنوع فروع التعليم وارتباط بعضها بمناطق معينة؛ وتعدد الفروع القصيرة والحاجة إلى ضمان معابر بين الفروع المختلفة القصيرة منها والطويلة؛ والرغبة في ضمان قدر أكبر من الملاءمة الاجتماعية في عالم متغير. وهذه الضغوط تقود التعليم العالي إلى إجراء ثلاثة أنواع رئيسية من التغيير الكيفي في البرامج: بشأن الأهداف، وبشأن الأساليب، وبشأن الربط بين بنى البرامج.

١١٤ - ومن المهم وضع أهداف ومعايير قابلة للمقارنة تتعلق في آن واحد بالتدريب الأساسي وبتعليم قيم تتفق مع المبادئ القيمية المذكورة في الفصل الأول ومع الحاجة إلى مراعاة الملاءمة الاجتماعية التي أشير إليها مراراً. ولا ينبغي النظر إلى التدريب الأساسي بوصفه مجرد تكديس للمعارف بل على أنه موجه صوب اكتساب القدرات، وأهمها بالنسبة لكل طالب هي: القدرة على الاستعانة بالمعارف والدرايات التقنية الملائمة لتحليل الأوضاع المركبة، وحل المشكلات التي تطرحها، والقدرة على ابتدار الأعمال في إطار تعاوني، والقدرة على التعليل الدقيق للاختيارات التي تم التوصل إليها، والقدرة على الاستباق. وسيطور تعليم القيم قدرة الطالب واعتياده على التصرف كمتقن ملتزم حقيقي وكمواطن مسؤول ومتضامن لبناء التنمية المستدامة وثقافة السلام.

١١٥ - وكما يكون هذا التدريب والتعليم الأساسيان رفيعي المستوى، يجب أن يتجذرا في سياقات الحياة الفعلية وألا يكونا عملية شكلية فارغة من المعنى أو غير قابلة للنقل. فمكان التدريب وبيئته القريبة هما الساحتان الأوليان لممارسة الكفاءات والمواقف آنفة الذكر وللاستجابة من ثم للمطالب الصريحة أو الضمنية للبيئة. وتشكل إقامة شبكات التبادلات المادية أو المجازية مجالاً أرحب يتيح في

آن واحد الانتقال إلى البعد العالمي الكلي عن طريق التعرف على السياقات الأخرى وكذلك عن طريق الفهم الأفضل لخصائص السياقات المحلية. وهكذا يتعلم الطلاب مع المؤسسات الشريكة كيفية تحديد الأهداف المشتركة والأهداف الخاصة على نحو أفضل، وكيفية التفرقة على نحو أدق بين ما يمكن نقله كما هو وما ينبغي تعديله.

١١٦ - وإذا كانت جودة مستوى البرامج تعتمد على جودة الأهداف، فإنها تتأثر أيضا إلى حد كبير بجودة الأساليب التربوية. فمع تضخم أعداد الطلاب الذي لا يقترن بزيادة تناسبية في الموارد ولا باستخدام التكنولوجيات الجديدة، يواجه التعليم العالي ميلا إلى اللجوء بقدر أكبر للتعليم التلقيني لمجموعات كبيرة، وهو أمر من الصعب أن يتفق مع الأهداف الموصوفة فيما تقدم. وتشكل "الاستجابة لتضخم الأعداد دون خفض الجودة بل زيادتها" تحديا يكتسي على نحو متزايد أهمية حاسمة ويفترض التصدي له أن يبذل التعليم العالي جهدا تخيليا ضخما. والأساليب التي تشرك الطالب بقدر أكبر في إدارة تعلمه والاستعانة ببعض الموارد التي توفرها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، داخل الموقع ذاته أو عن بعد، سبل يتعين استكشافها وإثراؤها عن طريق تبادل الخبرات.

١١٧ - ومع الانفتاح المتزايد على التدريب مدى الحياة وفي أماكن متباينة، ينبغي للبرامج أن تطوع الأساليب التربوية لخصائص الجمهور المعني: فالشخص الراشد الذي اكتسب خبرة مهنية لا يتصرف بنفس طريقة الشاب الذي خرج لتوه من مرحلة المراهقة؛ والشخص الراشد الذي توفده شركته لاكتساب مهارات ترتبط بتغيير وظيفته لا تحركه نفس دوافع واحتياجات شخص راشد بلا عمل يأتي بمحض إرادته على أمل اكتساب مهارات يرجو أن تعود عليه بالنفع.

١١٨ - والانفتاح على قدر أكبر من المرونة وعلى وسائل التعلم مدى الحياة يحمل مؤسسات التعليم العالي، وسيحملها بصورة متزايدة، على إعادة النظر بشكل أساسي في بنى برامجها لإيجاد صلات فيما بينها، أي للربط بين بنى البرامج.

١١٩ - وفي إطار البروز المتزايد للطابع الدولي للبرامج، يتعين على التعليم العالي أن يعيد النظر في أنماط تنظيم برامجها، لا بصورة منعزلة، بل في علاقة مع المؤسسات الأخرى ومع مراعاة الانفتاح المتزايد على التدريب مدى الحياة. يجب إذن مواصلة الجهد الذي استهلته شبكات تبادل الطلاب والمدرسين والذي تمثل في التحديد الواضح لشروط دخول البرامج الخاضعة للتبادل والتخرج منها.

جودة مستوى الطلاب

١٢٠ - يؤلف الطلاب المادة الأولية للتعليم العالي وبالتالي شرطا أوليا لجودته. لذا فإن مبدأ الجودة، أي مجموع المهارات المناسبة، هو الذي ينبغي أن يحكم الالتحاق بالتعليم العالي. "ويقتضي الأمر بذل جهود دؤوبة لزيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي، وخاصة بالنسبة للمجموعات الممثلة فيه بنسب منخفضة. وبمقدور التعليم عن بعد والتعلم المفتوح أن يضطلعوا بدور رئيسي في سياسة التحاق أكثر انفتاحا" (طوكيو، الإعلان، الفقرة ٩). بل إن الأمر يقتضي بذل جهود لزيادة فرص "جميع فئات المجتمع" في الالتحاق بالتعليم العالي (بيروت).

١٢١ - ولذا ينبغي أن يضاعف التعليم العالي المبادرات الرامية إلى "ضمان مبدأ إتاحة تعليم عال ... للجميع" (هافانا، الخطة، الفقرة ١) وينبغي أن تضع الحكومات سياسات "للتمييز الإيجابي" لصالح من يتمتعون بفرص أقل أو لاستعادة بعض التوازنات. بل إن المؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي يذهب إلى حد المطالبة بمجانبة التعليم العالي "توخيا لتحقيق مزيد من الإنصاف في هذا المجال لضمان قدر مناسب من جودة الدراسات وفعاليتها" (هافانا، الخطة، الفقرة ١). وهذه المطالبة، التي تستند إلى تفسير حرفي لنص ورد في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الفقرة ٢ (ج) من المادة ١٣)، لها انعكاساتها على التمويل وتطرح مشكلات حادة بشكل واضح في مناطق العالم التي تصل فيها الديون العامة للدول إلى مستويات مرتفعة بوجه خاص.

١٢٢ - ويفترض انتفاع جميع الطلاب المتمتعين بالجدارة بفرصة الالتحاق بالتعليم العالي تشاورا مع التعليم الثانوي والأجهزة المعنية بالانتقال من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي. وينبغي أن يتم هذا التشاور بروح التعاون المتبادل بحيث تكون "السلسلة التربوية" (باليرمو، الفقرة ٣) قوية وتوفر تعليما ثانويا وتعلما عاليا رفيعي المستوى. وتوافر مرصد يخزن المعلومات المتعلقة بمتابعة طلاب التعليم الثانوي في دراساتهم الجامعية يعد مفيدا بوجه خاص لتزويد مؤسسات التعليم الثانوي والتعليم الجامعي بمعلومات مجددة تساعد على تحسين جودة التعليم، وانتهاج سياسة التحاق قائمة على أساس مبدأ الجدارة، والعناية بالاختلالات القائمة بين طلاب كلتا المرحلتين الذين تختلف خصائصهم، وذلك ضمانا لانتفاع أكثر إنصافا. وينبغي للتعليم العالي أن يتعاون في تحسين التعليم الثانوي، بما يضمن أن يمتلك خريجوه ناصية المهارات الأساسية اللازمة للحياة، بما فيها المهارات اللازمة لمتابعة الدراسات في المستوى الأعلى (بيروت).

١٢٣ - وتفترض جودة مستوى الطلاب التي ينظر إليها بروح الحرص على أكبر قدر من الإنصاف، ألا تخلط مؤسسات التعليم بين مفهومي "النخبة" و "الجدارة". فمفهوم النخبة يشير إلى البحث عن الخصوصي في حين أن مفهوم الجدارة يشير إلى البحث عن العمومي.

١٢٤ - كما يفترض الحرص على جودة مستوى الطلاب ألا يتركوا لشأنهم أثناء دراستهم بل أن يكونوا أطرافا مشاركة في حياة المؤسسة وإدارتها من أجل تنمية روح المبادرة وحس المسؤولية وثقافة التضامن في نفوسهم. وفضلا عن ذلك، من المهم أن تنشئ المؤسسات بنى للتوجيه والمساعدة الاجتماعية والنفسية والتربوية كيما يشعر الطلاب الذين يجتازون أوضاعا صعبة أن هناك حرصا على التضامن معهم وإصرارا على معاونة جميع الطلاب المتمتعين بالجدارة على استكمال تدريبهم.

جودة مستوى البنى الأساسية والبيئة الداخلية والخارجية

١٢٥ - تفترض جودة التدريس والبحث توافر بنية أساسية مادية كافية وحسنة التواءم مع الاحتياجات. ولكنها تفترض أيضا صيانة هذه البنى وإدارتها على الوجه الأمثل، لا بايلاء الأولوية لمبدأ السهولة بالنسبة للقائمين بالإدارة، بل لاحتياجات المؤسسة.

١٢٦ - وهذه الشروط لا يتم الوفاء بها إلى حد كبير في كثير من مؤسسات التعليم العالي. ففي بعض مؤسسات البلدان النامية، لا تعتبر المكتبات سوى مخازن للكتب المنشورة منذ أكثر من عشر سنوات؛

ولا تعد المختبرات سوى قاعات تضم معدات عتيقة علاوة على كونها غير فعالة بسبب نقص المنتجات الأساسية اللازمة للتجارب؛ كما أن المدرجات قد صممت لأعداد أقل بمقدار النصف أو بمقدار ثلاثة أمثال؛ وحتى الورق ذاته ربما اعتبر سلعة نادرة يتطلب الحصول عليها مساعي طويلة ومكلفة وغير مجدية في أحيان كثيرة.

١٢٧ - وستعتمد جودة البنى الأساسية في المستقبل على الاهتمام الذي توليه مؤسسات التعليم العالي لتنمية التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، والتعليم عن بعد، والجامعة المجازية. بيد أن الاستثمارات المطلوبة للاستفادة منها استثمارات كبيرة ضخمة. كما أن الاستثمارات المطلوبة لمواكبة تطورها بالغ السرعة استثمارات لا يستهان بها. أما تمويل البحوث في هذا المجال، فإنه يتطلب مبالغ طائلة ويتطلب من ثم الاستعانة بمؤسسات تميل إلى إعادة تركيز استثماراتها بصورة متزايدة في بعض المراكز المعروفة بأنها من مراكز الامتياز، وخاصة في البلدان الصناعية. وتساعد هذه الاعتبارات جميعاً على فهم حيرة من يبصرون اتساع الفجوة بين المناطق الغنية والفقيرة. فهم إن كانوا يعترفون بأهمية التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال لتحسين جودة وملاءمة التعليم العالي، فإنهم لا يرون كيف تستطيع مؤسسات التعليم العالي، بغير مساعدة ضخمة ترتبط بالتعاون الحقيقي بين الدولة والجهات المانحة الخارجية، أن تحل مشكلات عادية من قبيل: "ندرة أجهزة وبرامج الحاسوب والمعلومات وارتفاع تكلفتها بالقياس إلى الشمال؛ ونقص البنى الأساسية التي يتسنى الانتفاع بها في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ واحتكار الاتصالات السلكية واللاسلكية المقترن بتقييدات مفرطة وارتفاع التكلفة؛ وعدم ثبات التيار الكهربائي في بلدان عديدة؛ والافتقار إلى الشبكات وإلى التعاون بين المناطق" (داكار، الفقرة ١٣). غير أننا إذا وضعنا في الاعتبار أن التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال تسبب بالفعل تغييرات جذرية في أساليب التعلم (بيروت) لتبين أنه ينبغي إيلاء الأولوية الواجبة لهذا الموضوع.

١٢٨ - ومن المفيد دوماً التأكيد على أن التكنولوجيات الجديدة تفتح آفاقاً غير عادية للتعلم ولتنويع المؤسسات، لكن على المؤسسات أن تراعي أن هذه التكنولوجيات لئن غيرت العلاقات بين المدرسين والطلاب، فإنها لا تلغي ضرورة وجود صلة مباشرة بين الطالب والمدرس وفيما بين الطلاب أنفسهم، الذين يعتمدون على هذا التفاعل في تطورهم الاجتماعي.

١٢٩ - ولكن بصرف النظر عن حجم وجودة البنى الأساسية، يجب الإشارة أيضاً إلى جودة بيئة الحياة داخل مؤسسة التعليم العالي وجودة البيئة الخارجية. فلئن كانت مؤسسة التعليم مكاناً للتدريب ينبغي أن يشجع الطلاب على تحمل مسؤولية تدريبهم، فإنها أيضاً مكان للتربية: وجودة بيئة الحياة داخل المؤسسة ينبغي أن تتجلى في مؤشرات ملموسة تنم عن الحرص على الجمال (التصميم المعماري)، وإفساح مكان للحياة الثقافية)، والحق (حرية انتفاع الطلاب بقواعد البيانات، وتخصيص أماكن للمناقشات)، والعدل (المشاركة في المشروعات الاجتماعية وفي حركات التضامن). ولكن لا يمكن للجامعة أن تكون جزيرة منغلقة على ذاتها؛ إذ ينبغي خلق تفاعلات بين البيئة الداخلية والخارجية، مثل الحرص على جودة المواصلات بين الحرم الجامعي والمدينة، والانتفاع المشترك بموارد معينة، وتبادل قواعد البيانات،

وشبكات الاتصالات السلوكية واللاسلكية. وينبغي أن تستهدف علاقات الشراكة هذه البحث المشترك عن الجودة من أجل تنمية أفضل.

جودة التعليم العالي تعتمد اعتمادا وثيقا على إشاعة ثقافتى التقييم والتصحيح داخل المؤسسة بأسرها

ثقافة التقييم

١٣٠ - مفهومى الجودة وضمان الجودة بات يقترن بهما على نحو متزايد مفهومى التقييم وثقافة التقييم، كما أكدت على ذلك جميع المؤتمرات الإقليمية. وإذا كان مفهوم التقييم قد اعتبر نوعا من الرقابة على الصلة بين النتائج المحرزة والنتائج المتوقعة، قياسا على مفهوم رقابة الجودة الذى حظى باهتمام الشركات فى العقود الأخيرة، فإنه يميل الآن إلى اتخاذ اتجاه آخر أكثر اتساعا ليعنى عملية جمع ومعالجة المعلومات ذات الصلة والسليمة والموثوق بها من أجل تمكين الأطراف المعنية من اتخاذ القرارات التى يقتضيتها تحسين الأنشطة والنتائج. إن اعتبار التقييم أداة رقابية رؤية جامدة وانغلاقية للغاية تنظر إلى التقييم على أنه وسيلة عقابية؛ أما اعتبار التقييم أداة تساعد على اتخاذ القرارات فرؤية أكثر دينامية وانفتاحا تنظر إليه على أنه وسيلة ذات مضمون بناء أوضح. إذ ينظر إلى الرقابة فى أحيان كثيرة على أنها حكم على الأشخاص؛ أما التقييم فيتناول على العكس الأنشطة والنتائج المنفذة بصورة جماعية والتى يجرى السعي بصورة مستمرة إلى تحسينها وزيادة ملاءمتها.

١٣١ - وعليه، إذا أردنا الاستجابة للتحديات التى يطرحها العالم على التعليم العالى، "ينبغي بناء ثقافة التقييم وتوطيدها فى جميع المؤسسات" (طوكيو، الخطة، صفحة ٨). ويعنى هذا من ثم أن الأهداف المنشودة ينبغي تحديدها تحديدا واضحا من جانب الأطراف المعنية وبمشاركتها فى ارتباط مع مسؤولى المستويات العليا ضمنا لاتساق مجمل الأهداف المحددة. كما يعنى هذا أن تترجم تلك الأهداف إلى عدة مؤشرات ملائمة يمكن رصدها كي يتسنى استقاء معلومات عن التنفيذ.

١٣٢ - وينبغي إشاعة ودعم ثقافة التقييم والتقييم الذاتى هذه على جميع المستويات، من مستوى الطلاب حتى مستوى السلطات العليا مروراً بالمدرسين (الذين ما زالوا معتادين فى عدد كبير للغاية من المؤسسات على إجراء التقييم أكثر من اعتمادهم على لتقييم الذاتى أو على الخضوع للتقييم) والباحثين (أينما وجد بحث حقيقى وجدت ثقافة للتقييم يتبناها المجتمع العلمى). ولكن ينبغي للمؤسسة أن تغرس ثقافة التقييم أيضا على جميع الأصعدة وإزاء البيئة الخارجية، الاجتماعية منها والمهنية، من أجل الإجابة عن السؤال الحاسم التالى: هل تسهم المؤسسة من خلال مهامها المتصلة بالتعليم والبحوث والخدمات فى التنمية البشرية والمستديمة للبيئة التى توجد داخلها؟

١٣٣ - وتفترض ثقافة التقييم إنشاء قواعد بيانات، يضم بعضها بيانات دورية تتيح تحليل تطور نتائج الأنشطة على امتداد الزمن، ويضم بعضها الآخر بيانات ظرفية تتعلق بأنشطة محددة تنفذ فى زمان ومكان محددين ولكنها تندرج ضمن مشروع عام. ويستهلك إنشاء قواعد البيانات هذه وإدارتها وتحليلها طاقة ومالا ووقتا. ومن المهم إذن "إيجاد توازن عادل بين التكاليف وتحسين مستوى الجودة" (ايكونغ، صفحة ١١).

ثقافة التصحيح

١٣٤ - تفترض ثقافة التقييم وجود ثقافة تصحيح، أي البحث القائم على المشاركة والتضامن والمستند إلى جمع المعلومات ذات الصلة عن الاستراتيجيات التي يتعين اتباعها لتحسين فعالية الأنشطة المنفذة أو لمواءمة الأهداف والأنشطة عند الحاجة. وتفترض ثقافة التصحيح من الناحية الأساسية ثقافة تقوم على مشاركة الأطراف المعنية بالمشروع.

١٣٥ - وتبدأ المشاركة بمشاركة الطلاب. وهي تستجيب لهدف مزدوج: هدف بنائي لأن من المستحيل تلقينهم ثقافة المبادرة دون إشراكهم في مشروع تدريبهم وفي الانفتاح على العالم الخارجي. إن حماسة الشباب وسخاءه بل ونزعة الطوباوية قوى أساسية تتكامل مع قوى الراشدين الذين يستطيعون تزويد الشباب بخبرتهم ودرابته العملية بشأن غرس الأفكار القوية ووضعها موضع التنفيذ. إن الأفكار تحكم العالم ولكن ينبغي امتلاك الدراية العملية التي تتيح ترجمتها إلى أنشطة ونتائج.

١٣٦ - وتفترض ثقافة التصحيح إنشاء أماكن للاتصال داخل المؤسسة، تشارك فيها جميع الأطراف المعنية. ففي أحيان كثيرة للغاية تعتري النظام أوجه قصور في الأداء نظرا لغياب الاتصال. وفي أحيان كثيرة تعد التدابير المتخذة لإصلاح أوجه القصور هذه غير فعالة لأنها لم تكن موضع تشاور حقيقي. ولكن لا يكفي إنشاء أماكن الاتصال. فكثيرا ما يساء استخدام هذه الأماكن، ومن مظاهر ذلك: أن المشاركين يفدون عليها دون معلومات أو بمعلومات محدودة، وأنها تتحول إلى أماكن لإلقاء أحاديث مطولة لتأكيد أو استعراض النفوذ؛ وأن القرارات تتخذ فيها على عجل بعد مناقشات طويلة غالبا ما تكون عقيمة. أما ثقافة التصحيح فتفترض نزعة مهنية: توفير مساحات للاتصال جيدة الإعداد وجيدة الإدارة؛ وتفويض أشخاص أكفاء في إعداد ملفات راسخة الأركان؛ ومراعاة الخبرات السابقة؛ والحرص على تقييم نتائج القرارات المتخذة.

ثقافة الاستقلال الذاتي، والمسؤولية، والخضوع للمساءلة

١٣٧ - ينبغي أن يوطد استقلال مؤسسات التعليم العالي وأن يقترن هذا الاستقلال بمستوى رفيع من المسؤولية والخضوع للمساءلة مع إفراح أكبر قدر ممكن من المشاركة أمام الطلاب والمدرسين والإداريين في عملية اتخاذ القرارات (بيروت).

١٣٨ - "وإن المعرفة هي رصيد اجتماعي لا يمكن استحداثه ونقله وانتقاده وبعثه لفائدة المجتمع، إلا في مؤسسات قائمة على التعددية والحرية وتملك استقلالا ذاتيا كاملا وحرية أكاديمية تامة. غير أنه ينبغي كذلك أن يكون لدى هذه المؤسسات وعي واضح بمسئولياتها وعزيمة لا تفتر لخدمة البحث عن حلول لطلبات المجتمع واحتياجاته ونواقصه، وتفترض الممارسة الكاملة لاستقلالها أن تكون مسؤولة أمام المجتمع" (هافانا، الإعلان، الفقرة ٢).

١٣٩ - "ثقافة تستند في آن واحد إلى الاستقلال الذاتي (المؤسسة التعليم العالي إزاء المؤسسات الخارجية، وللمؤسسات الفرعية الداخلية إزاء بعضها بعضا، وذلك بروح تنمية الديمقراطية) ... وإلى المسؤولية

القائمة على التضامن حول مشروع واضح للمنشأة. بهذه الروح ينبغي النظر إلى مسألة الخضوع للمساءلة التي لا تنفصل عن مفهوم الجودة" (داكار، الفقرة ١٢).

١٤٠ - وتفترض هذه الثقافة القائمة على الاستقلال الذاتي والمسؤولية والخضوع للمساءلة، بادئ ذي بدء، أن يتمكن المدرسون - الباحثون "من التمتع بظروف معيشة وأجر وعمل أكثر مواتاة" (داكار، الفقرة ٣٤). ولئن كانت هذه المشكلة تعد حرجة بوجه خاص في عدد من البلدان النامية، فإنها تطرح كذلك في البلدان بالغة التقدم حيث نشهد، في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، هجرة للعقول التي تحتاج إليها الجامعة عند وجود اختلال واضح بين المرتبات التي يمنحها التعليم العالي وتلك التي تمنحها الشركات الخاصة (باليرمو).

١٤١ - إن الربط الوثيق بين ثقافة المساءلة (ومن ثم التقييم والتصحيح) وثقافة الاستقلال الذاتي المسؤول (الذي يقترن بمفهوم الجدارة) يشكل أحد التحديات الكبرى المطروحة على مؤسسات التعليم العالي في القرن المقبل.

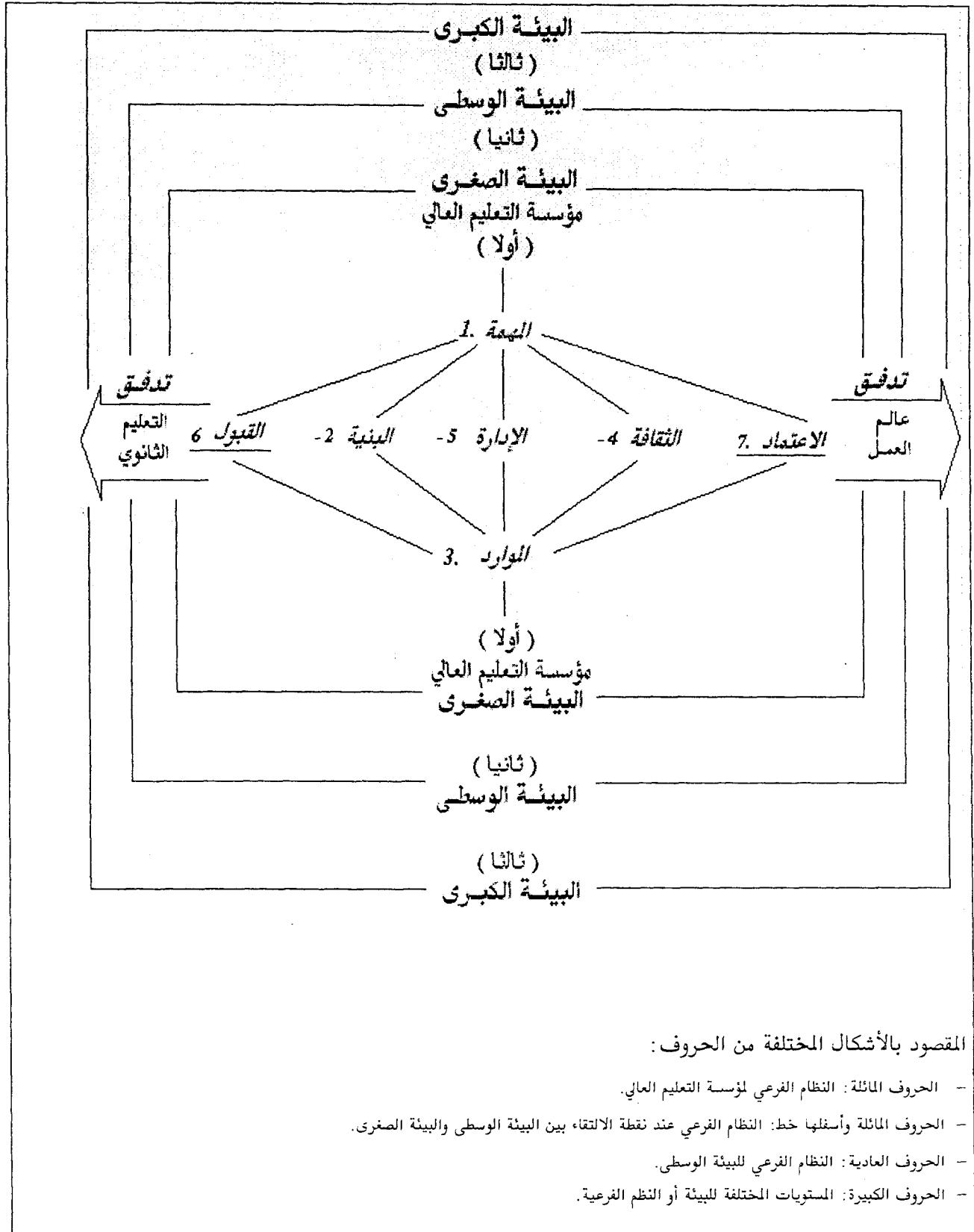
الفصل الرابع إدارة وتمويل التعليم العالي

١٤٢ - إذا نظرنا إلى مؤسسة التعليم العالي من زاوية الإدارة، لأمكن تصورها كنظام شامل يتألف من نظم فرعية تتفاعل فيما بينها وترتبط بتفاعلات عديدة مع البيئة الخارجية.

١٤٣ - إذ ترتبط مؤسسة التعليم العالي أولاً بتفاعلات عديدة مع البيئة الوسطي (المحلية والوطنية) التي تفرض عليها شروطاً معينة (مثل صفة الجهاز الحكومي، واللوائح، وما إلى ذلك) وتزودها ببعض الموارد (كجزء من التمويل، كبر أو صغر). لكن مؤسسة التعليم العالي تسبح أيضاً في بيئة كبرى تنقل إليها عدداً من الظواهر الجغرافية السياسية التي تضغط عليها (أنظر الفصل الأول). ولكن إذا كانت هاتان البيئتان تمارسان ضغوطاً متباينة، فإن مؤسسة التعليم العالي تؤثر بدورها في هاتين البيئتين وخاصة من خلال ما يسمى عائد التعليم.

١٤٤ - وتتألف مؤسسة التعليم العالي من مجموعة من النظم الفرعية: فالجامعة كنظام شامل تتألف من الناحية البنيوية من نظم فرعية هي الكليات والأقسام. ولكن إلى جانب هذا المستوى البنيوي، يمكن أن نأخذ في الاعتبار أيضاً مستوى المهام التي تميز كلاً من النظام الشامل والنظم الفرعية البنيوية.

١٤٥ - وتتألف مؤسسة التعليم الجامعي، من الناحية المستعرضة، من ٥ نظم - مهام متفاعلة، وتتألف من ناحية التعاقب الزمني من نظامين - مهمتين يتعلقان بنوعي التدفق اللذين يمران عبرها (أنظر الشكل).



١٤٦ - فمن ناحية التعاقب الزمني، يؤثر قطاعان على عملية التغيير، وهما نظام قبول الطلاب الذين يشكلون المادة الأولية لمؤسسة التعليم العالي، ونظام الاعتماد الذي يحدد خصائص تخرج هؤلاء الطلاب.

١٤٧ - ومن الناحية المستعرضة، ينشأ النظام الشامل ويتطور استناداً إلى خمسة نظم أساسية هي نظم المهام، والبنى، والموارد (المالية والبشرية)، والثقافة (والثقافات الفرعية)، والإدارة. وهذا النظام الأخير يتوقف عليه تناسق التفاعلات بين النظم السبعة التي تؤلف النظام الشامل. وعلى عكس الرؤية الضيقة، وهي رؤية تم تجاوزها، لم يعد نظام الإدارة مقتصرًا على إدارة الموارد المالية والموارد المادية للمؤسسة.

معايير الملاءمة الاجتماعية والجودة والإنصاف ترجح

على المعايير المحاسبية

١٤٨ - "لا يمكن اختصار إدارة مؤسسات التعليم العالي في إدارة محاسبية تستند إلى المعايير الاقتصادية وحدها، بل ينبغي أن تراعي أيضا معايير الإنصاف (مثل انتفاع النساء أو الفئات المحرومة بالتعليم العالي، وكذلك شروط دراسة تلك الفئات) ومعايير الملاءمة الاجتماعية لأنشطة التعليم والبحث والخبرة والمشورة" (داكار، الفقرة ٤٤). ويلخص هذا المقتطف جيدا شواغل مجمل المؤتمرات الإقليمية بشأن طرائق إدارة التعليم العالي وتمويله.

تجاوز التوتر بين الاقتصادي والثقافي

١٤٩ - تخضع إدارة مؤسسات التعليم العالي لضغوط متزايدة القوة من البيئة الاجتماعية الاقتصادية التي تشهد تحولا كاملا.

١٥٠ - وفي باليرمو، أكد جدول الأعمال الأوروبي للتغيير في مجال التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين على نقاط مختلفة هي: تأثير التكامل الأوروبي؛ والمطالب المتزايدة على الخدمات رفيعة المستوى من التعليم العالي؛ والاتجاه المتنامي إلى عولمة وتناسق التعليم والتعلم والبحث؛ والإسهام المهم لمؤسسات التعليم العالي في بناء أوروبا الغد الكبرى.

١٥١ - ويؤكد المؤتمر الإقليمي الذي عقد في طوكيو على أهمية اقتسام خبرات وتجارب مؤسسات التعليم العالي، ويطالب بإيجاد ارتباط أوثق بين التدريب والبحث والتجارة وتحسين النقل والاتصال السريع. ويطالب في الوقت نفسه بتشجيع السعي إلى تحقيق أهداف إقليمية واجتماعية والحفاظ على التراث الوطني والثقافي الذي يشكل أساس الهوية.

١٥٢ - وينظر المؤتمر الإقليمي الذي عقد في داكار إلى العولمة بوصفها قوة اقتصادية متعالية تستند إلى مصادر قوة نائية. ويرى المؤتمر أن الهوة بين المناطق النامية وغيرها آخذة في الاتساع، ويعتبر أن العولمة ليست فرصة متاحة بقدر ما هي تهديد داهم، فمن مظاهرها: هجرة العقول إلى البلدان شديدة التقدم؛ والآثار الضارة التي تركتها سياسات التكيف الهيكلي على القطاعات الاجتماعية والثقافية والتعليمية؛ والديون العامة التي تتنامى أحجامها على نحو مثير؛ وهجرة الصناعات ذات القيمة المضافة العالية إلى مناطق أخرى؛ وتفاقم الفقر والبطالة والجوع والمرض والامية وما إلى ذلك؛ والضروب المختلفة من

الصراعات؛ وتدهور البيئة. ولكن على الرغم من هذه الملاحظات المفجعة، فقد اعترف المؤتمر بأن النزعة الحمائية لا تقدم حلا، ولذا يجب وضع رؤية أخرى لا تحكمها بالدرجة الأولى المقتضيات الاقتصادية مجهولة الهوية، وذلك بمساعدة الدول ومؤسسات التعليم العالي، بروح من الترابط الدولي التضامني. ويؤيد مؤتمر بيروت عمليات التكامل ويرى أنها ينبغي أن تبدأ على المستويين الثقافي والتربوي.

١٥٣ - وينضم مؤتمر أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى هذا الرأي، وينوه بالتفاوتات القائمة لا فيما بين المناطق فحسب بل أيضا داخل المنطقة الواحدة مستخدما عبارة موحية تشير إلى أن هذه التفاوتات قد أوجدت "جزرا من الحداثة في بحر من الفقر". وقد سلط خوان كارلوس هيدالغو ("تمويل التعليم العالي"، الصفحات ٥ - ٧) الضوء على نهجين رئيسيين في النظر إلى الجامعة في فجر القرن الحادي والعشرين، وهما نهجان يدعوهما "الجامعة - الشركة" و "الجامعة - المجتمع". ويتضمن الجدول التالي ملخصا للسمات الرئيسية لهذين النهجين:

الجدول ١ : مقارنة مفهومين لإدارة التعليم العالي (عن هيدالغو، من بيان ألقاه في مؤتمر هافانا).

المفاهيم الرئيسية	النهج الأول "الجامعة الشركة"	النهج الثاني "الجامعة المجتمع"
تقييم الجودة	تحدد الجودة بقدرته الخريج على الاندماج في عالم العمل. وتدخل أيديولوجية السوق إلى مؤسسة التعليم العالي.	للجودة دلالة أوسع نطاقا. فهي تقييم انطلاقا من مفهوم الربحية الاجتماعية.
الاستقلال الذاتي	تفقد الجامعة ما يشكل ركيزة استقلالها، لأن نشاطها يحدده الطلب المباشر الناشئ عن قوى السوق، وهي تفقد إذن قدرتها على تقرير نوع البحث والتدريب الذي يتعين تنفيذه.	الفكر المستقل، أي البحث عن الحقيقة وتوخي الصرامة العلمية، بشكل صميم هذا النهج. ولا تترك الجامعة نفسها إذن لتصبح تابعة للدولة أو لعلاقات خاصة مع أيديولوجيات أو أحزاب.
الالتحاق	الالتحاق يقرره التوازن بين الطلب على المهنيين، وتدفق الداخلين إلى الجامعة والمتخرجين منها. ويمكن إذن توقع تقييد القبول؛ ويصبح التعليم ضربا من الامتيازات.	يعتبر التعليم حقا أساسيا لكل مواطن. ومهمة الجامعة هي تدريب موارد تلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ويتعلق الأمر بالتوفيق بين الكم والكيف استنادا إلى مبدأ الجدارة.
البحث	البحث مهمة ثانوية لا تكون مبررة إلا إذا استطاعت أن تستجيب على وجه السرعة للطلب والاحتياج التكنولوجيين. وينبغي أن تترك نفقات البحث والتطوير بقدر الإمكان للبلدان الأكثر تقدما.	تتسم البحوث الأساسية والتطبيقية والمعارف التكنولوجية بوجه عام بأهمية أساسية لسببين جوهريين هما: أنها تغذي التعليم والتدريب، وأنها تتيح إمكانية التنمية المستدامة والمستقلة.
التعليم كأولوية	المسألة مسألة أولويات. وفي حالة أزمة الموارد، يصبح التعليم العالي أقل أولوية من مستويات التعليم الأخرى.	التعليم عملية اجتماعية ذات طابع تراكمي تشكل "سلسلة تربوية"، وتكلفة فرصة التعليم ليست مسألة داخلية بل مسألة ترتبط بالقطاعات الأخرى للتنمية والمجتمع.
التعليم كتكلفة واستثمار	التعليم تكلفة يتعين إبقاؤها ضمن أدنى الحدود وإخضاعها لتوازن المالية العامة.	التعليم استثمار يتيح زيادة الإنتاجية الاقتصادية وتحسين الأوضاع الثقافية والاجتماعية.

لا يقتصر مفهوم الكفاءة على المعايير الاقتصادية والحاسبية بل يرتبط بمعايير مشتركة للجودة والملاءمة والإنصاف تراعي أيضا المنظور الأطول أجلا.	هدف الكفاءة هو ترشيد التكاليف وتقليلها إلى أدنى الحدود، استنادا إلى تحليلات للتكاليف والمنافع والحسابات الاقتصادية.	الكفاءة
"العائد التعليمي" ليس فرديا بل عائدا يولد خارج النظام التعليمي، أي في سوق العمل التي تنتفع من خدمات التعليم العالي. ولذا فإن التدريب لا يخضع للاقتطاع الضريبي، وإلا انطوى ذلك على تشجيع الجهل.	يحصل الطالب بفضل تدريبه على "عائد تعليمي شخصي" يعود عليه بالربح في وقت لاحق. ولذا فإن هذا العائد ينبغي أن يكون خاضعا للاقتطاع الضريبي.	التدريب كأساس خاضع للاقتطاع الضريبي
نظام التمويل الذي يقوم على التدخل المحدود للدولة وفرض رسوم دخول يعد أكثر رجعية وتأخرا. والحد من أوجه عدم المساواة يرتبط في المقام الأول بسياسة تنتهجها الدولة على مستوى الضرائب ومستوى توزيع النفقات العامة.	نظام التمويل من جانب الدولة آخذ في التراجع بل ينعت بالرجعية لأن الفقير (الذي يدفع ضرائب أكثر نسبيا) ينفق بذلك على الغني. - ومن ثم تكون رسوم الدخول إجراء أقل اتساما بعدم الإنصاف.	طبيعة مساهمة الدولة
يقتضي جعل النظام أكثر عدلا اتباع سياسة إرادية أكثر شمولاً تقوم على مسؤولية السياسات الحكومية.	يصبح النظام أكثر عدلا إذا كان الطالب يمول تدريبه بنفسه. هي إذن مسألة داخلية تخص مؤسسة التعليم العالي التي يمكن أن تستقطع جزءا من رسوم دخول الأكثر غنى لتمويل تدريب الأكثر فقرا.	العدالة الاجتماعية

١٥٤ - وقد يبدو هذان المفهومان جامدين، ومن الصحيح أننا نجد في مؤسسات كثيرة عناصر من كلا النظامين. ولكن في عدد من الجامعات المشهورة بكفاءتها تمارس ضغوط قوية لصالح النهج الأول حتى وإن وجدت داخلها في الوقت نفسه قوى مؤيدة لنهج ذي طابع تقليدي أوضح يركز على نشدان المعرفة بطريقة منزهة عن الغرض دون الاهتمام بضغوط البيئة الخارجية (أنظر خلاصة دراسات الحالات التي نوقشت في باليرمو). وترفض الاستنتاجات التي خلصت إليها المؤتمرات الإقليمية المختلفة النهج الأول، لكنها تتفق أيضا على أن الجامعة الشاملة لا يمكن أن تقر الموقف التقليدي المتحصن في برج عاجي، بل يجب عليها أن تتطور نحو إتباع نهج ذي طابع مجتمعي أوضح (النهج الثاني) يجمع بين الاستقلال الذاتي واستقلالية الفكر والبحث عن الحقيقة والصرامة العلمية من جهة، وبين الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبيئة من جهة أخرى، فبذلك تجسد الجامعة حرصها على القيام بدورها في التنمية البشرية المستدامة.

التوتر بين الأجل القصير والأجل الطويل

١٥٥ - النهج الأول (الجامعة - الشركة) يعد نهجا قصير الأجل: فأنواع التدريب ينبغي أن تستجيب على وجه السرعة لاحتياجات واضحة وضوحا جليا وأن توفر عائدا مؤكدا. وينبغي قصر البحوث الأساسية، التي يصعب تحديد انعكاساتها في الأجل القصير والتي تعد مع ذلك ضرورية كي لا تقل خصوبة البحوث التطبيقية واستحداث التكنولوجيات الجديدة، على عدة مراكز امتياز موجودة في البلدان التي تملك الموارد اللازمة لتمويلها. ومراكز الامتياز هذه لا توجد بالضرورة، وفقا لهذا النهج، في منشآت التعليم العالي؛ فبعضها يندرج بالفعل وسيندرج على نحو متزايد مستقبلا في الشركات الكبرى

متعددة الجنسيات. وعليه، فإن البلدان الغنية والشركات متعددة الجنسيات المدعومة من جانب شركات قابضة قوية تأخذ على نحو متزايد في الإمسك بزمام تنمية المعرفة بوصفها مصدرا للثروة والقوة، ولكن ليس بالضرورة بوصفها مصدرا للتنمية البشرية المستدامة. ومن ثم بمقدورنا أن نتوقع أيضا من هذا النهج إهمال البحوث في العلوم الإنسانية والآداب بقدر ما لا تكتسي أي أهمية اقتصادية ومالية. ويمكننا أن نتوقع كذلك من هذا النهج بالتالي أن تتزايد شتى صنوف التفاوت وعدم المساواة. وهذا النموذج في إدارة مؤسسات التعليم العالي، الذي يفضل الأجل القصير ويترك الأجل الطويل في أيدي المصالح المالية أساسا، ليس هو الذي توصي به المؤتمرات الإقليمية.

١٥٦ - إن نموذج إدارة مؤسسات التعليم العالي ينبغي أن يراعي مهمتها المتمثلة في الرصد اليقظ ولفت الانتباه. فهذه المؤسسات تسخر مواردها الفكرية واستقلالها الفكري لخدمة التنمية البشرية المتناسقة والمستدامة. وتتمثل مهمتها المتصلة بالرصد اليقظ في الإشارة داخل بيئتها الخاصة وداخل البيئة الخارجية إلى الأوضاع - في شتى عناصرها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية والعلمية والتكنولوجية والأخلاقية - التي يجري فيها المساس بالحق والعدل. أما مهمتها المتصلة بلفت الانتباه فتتمثل في استباق نتائج هذه الأوضاع، واستباق الاتجاهات الرئيسية التي تؤثر على مستقبل المجتمع، وتخيل التصورات التي لها حظ أكبر في النجاح في بناء تنمية أفضل. "إن التعليم العالي ينبغي أن يدعم قدرته على إجراء تحليل نقدي وعلى التنبؤ وامتلاك رؤية مستقبلية، وينبغي له أن يفعل ذلك بهدف إعداد مقترحات بديلة في مجال التنمية - وعلى المدى الطويل - لمواجهة المشكلات التي تنجم عن واقع يشهد عملية تحول مستمرة ومتسارعة" (هافانا، الإعلان، الفقرة ٣).

١٥٧ - إن ما تحتاج مؤسسات التعليم العالي إليه على نحو متزايد هو إذن نموذج للإدارة التنبؤية: فهي تحتاج إلى إدارة تنبؤية للمهام في مواجهة عالم يشهد تحولا متزايد السرعة؛ وتحتاج إلى إدارة تنبؤية لبنى التدريب من أجل الاستجابة لمقتضيات التعليم مدى الحياة ولضرورات رؤية ذات طابع إقليمي ودولي أوضح؛ وتحتاج إلى إدارة تنبؤية لبنى البحث في مواجهة ضرورات البحوث التي يتزايد فيها تداخل التخصصات العلمية واعتمادها على فرق بحثية مترابطة عن طريق الشبكات؛ وتحتاج إلى إدارة تنبؤية لتدقق الطلاب الداخليين والمتخرجين بروح تضمن أنواعا من التدريب أكثر ملاءمة وأفضل جودة؛ وتحتاج إلى إدارة تنبؤية للموارد المالية والمادية والبشرية من أجل أداء المهام على نحو أفضل والاستجابة للتطورات المستجدة؛ وتحتاج إلى إدارة تنبؤية للثقافات الفرعية الداخلية والخارجية للمؤسسة من أجل إيجاد ثقافة منفتحة على الابتكار ومسخرة لبناء التنمية البشرية المتناسقة والمستدامة.

١٥٨ - وتفترض الإدارة التنبؤية، على عتبة القرن الحادي والعشرين، "فيما يخص التعليم العالي، إتباع خطوط سياسية جديدة ونموذج إرشادي جديد يستندان إلى مفاهيم جديدة، مثل القدرة الاستباقية" (طوكيو، خطة العمل، صفحة ٨). وتتعلق المسألة في جملة أمور بتحسب "احتياجات سوق العمل" (هافانا، خطة العمل، الفقرة ٦). وتتعلق بشكل أعم بأن "تعتمد بنى تنظيمية واستراتيجيات تعليمية تزودها بسرعة الاستجابة وبالمقدرة الاستباقية الضرورية لمواجهة المستقبل المجهول بإبداع وفعالية" (هافانا، الإعلان، الفقرة ٤).

١٥٩ - وبالنظر إلى الطابع العالمي للتعليم العالي، ينبغي أن تنفذ الإدارة التنبؤية بروح الحرص على الخلق العالمي، أي بتوفير التوجيه في أوقات أزمة القيم. وينبغي أن تكافح النزعات النسبية المتفشية والمواقف القائمة على المصالح الأنانية: تكافح رفض تحمل المسؤولية أو إلقاءها على عاتق الآخرين؛ وتكافح الحالات التي ترجح فيها كفة "أنا" على كفة "نحن"، وتكافح استخدام التكنولوجيات غير المسخرة لخدمة الفرد والجماعة والحياة، وتكافح التنافس بين الطلاب. إذ يفترض بناء التنمية المستدامة وثقافة السلام إدارة أخلاقية مرتكزة على التضامن المسؤول.

تجاوز التوتر بين الضوابط والحريات

١٦٠ - ينبغي وضع السعي إلى الجودة في موضع القلب من نظام إدارة مؤسسات التعليم العالي. وكما ورد في الفصل الثالث، لأن كان مفهوم مراقبة الجودة يناسب نظاما إنتاجيا مغلقا يؤدي فيه تدخل الأفراد دورا ضئيلا، فإنه لا يناسب نظاما مفتوحا تضطلع فيه الموارد البشرية بدور حاسم. وفي هذا الإطار، فإن مفهوم تقييم الجودة الأكثر انفتاحا هو الذي يجب وضعه في موضع القلب من نظام الإدارة. وتفترض مراقبة الجودة أن هناك مؤشرات دقيقة، محددة سلفا، بوسعها أن تميز دون لبس ودون جدال منتجات النظام. أما تقييم الجودة فيفترض أن تتشاور الأطراف المعنية وأن تتفق على معايير الجودة. ويمكن ترجمة بعض هذه المعايير إلى مؤشرات قابلة للرصد، في حين أن بعضها الآخر يقاوم هذه المحاولات؛ وبعض المعايير تعد مستعرضة بما يكفي لتناسب مواقع وأوقات مختلفة، في حين أن بعضها الآخر يعد خاصا بفئة من السياقات المعنية أو بفترات محددة تماما، وبعض المعايير تميز المنتجات المنشودة، في حين أن بعضها الآخر يتعلق بالظروف المطلوبة أو بالعمليات الواجب تنفيذها (ومنها مثلا الشهادات المطلوبة، واستخدام الموارد التعليمية، وتقييم الممارسات التربوية، وما إلى ذلك). وفي جميع الحالات، فإن ما يميز تقييم الجودة هو المشاركة الفعالة للأطراف المعنية التي تقوم معا بتحليل مجمل المعلومات ذات الصلة والسليمة والموثوق بها بالقدر الكافي من أجل اتخاذ قرارات للتحسين وليس لمجرد توقيع الجزاء.

١٦١ - ويفترض نظام الإدارة المتمحور حول السعي إلى الجودة والملاءمة والموجه نحو إنجاز المهام أن تتجاوز أطراف مؤسسات التعليم العالي التمسك بالحريات الأنانية أو حريات طوائفها المهنية، ورفض الشفافية والخضوع للمساءلة، والارتياح في بعض هيئات أو عناصر المؤسسة. ويعد الجمع بين مفهومي الاستقلال الذاتي المسؤول والخضوع للمساءلة أمر لا غنى عنه لإعادة صياغة مفهوم الحرية الأكاديمية التي حورت دلالتها على امتداد الزمن بضغط من المواقف الانغلاقية.

١٦٢ - إن مؤسسة التعليم العالي تضطلع بوظيفتي الرصد اليقظ ولفت الانتباه. ولما كانت هذه المؤسسة نظاما شاملا يتفاعل مع البيئة الخارجية التي يمكن أن تمارس عليه صنوفا شتى من الضغوط، مثل تلك المرتبطة بالتمويل، فلا غنى عن التفكير في حرية هذه المؤسسة بالمفاهيم التالية: من مهمة السلطات الخارجية أن تضع سياسة للتنمية تستند إلى مجمل المعلومات ذات الصلة (التي يمكن استقاء بعضها من بحوث التعليم العالي) وأن تتشاور مع مؤسسات التعليم العالي لتحديد مهامها؛ وبمجرد توضيح هذه المهام، ينبغي لهذه المؤسسات أن تطالب باستقلالها الذاتي وبمسؤوليتها عن طرائق تنفيذ مهامها في حدود الموارد المتاحة لها وأن تزود عن هذا الاستقلال وتلك المسؤولية؛ لكن يجب على مؤسسات التعليم

العالي، إلى جانب هذا، أن تخضع للمساءلة عن نتائج عملها في ارتباط وثيق مع المهام المحددة والموارد الموفرة، بنفس الطريقة التي يجب بها على السلطات الخارجية أيضا أن تخضع للمساءلة عن نتائج سياساتها (اختيار الأولويات تبعا للسياق الإنمائي لا هنا والآن فحسب، بل في المستقبل أيضا). ويذكر جون ل. ديفيس (باليرمو، "جدول أعمال أوروبي لتغيير التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين"، صفحة ٢٩) هذه العبارة الموفقة لتمييز روح هذا الأسلوب في الإدارة: "إن المؤسسات التي تحرز النجاح هي التي تكون قادرة على تجاوز عدم مرونة الدولة والبنى الأساسية وعلى الاستفادة من الآليات الابتكارية بطريقة مستمرة".

١٦٣ - وتتألف مؤسسة التعليم العالي من مجموعة كاملة من النظم الفرعية. ويبرز تحليل دراسات حالات عديدة لنماذج الإدارة (أنظر مثلا دراسات الحالات التي أجريت بمناسبة المؤتمر الإقليمي الذي عقد في باليرمو) نموذجين رئيسيين متعارضين هما: نموذج الإدارة ذو الطابع المركزي القوي ونموذج الإدارة ذو الطابع اللامركزي القوي؛ وبين النموذجين يوجد نموذج وسيط يسعى إلى التطور على نحو متزايد داخل الجامعات التي تتوخى الاستجابة لتحولات العالم.

١٦٤ - وفي النموذج المركزي، تعد البنى الوسيطة (الكليات والأقسام في معظم الأحيان) شعبا إدارية تتيح تقسيم الكيان الكلي شديد الاتساع إلى كيانات فرعية مقسمة على أساس منطقي بدرجة تزيد أو تقل استنادا إلى تخصصها العلمي في معظم الأحيان، لكنها تستمد نفوذها من السلطات المركزية لا بشأن القرارات المهمة فحسب بل أيضا بشأن القرارات التفصيلية في حالات كثيرة (مثل الترخيص بإرسال فاكس، أو توفير الورق لآلات تصوير المستندات). ولا يزال هذا النموذج قائما في عدد من المؤسسات، وخاصة في بعض البلدان النامية.

١٦٥ - أما في النموذج اللامركزي، فإن البنى الوسيطة تعد مستقلة للغاية وتتمتع من ثم بقدر كبير من الاستقلال الذاتي إلى درجة أن أقساما متجاوزة يمكن أن تعمل بطرق مختلفة اختلافا بينا. وفي هذا المنظور، فإن دور السلطات المركزية يقتصر أساسا على تمثيل المؤسسة العامة لدى المؤسسات الخارجية، أو في المناسبات الرسمية.

١٦٦ - ولا يتيح هذان النموذجان، وخاصة إذا دفعناهما إلى الطرف الأقصى، الاستجابة لمتطلبات الطابع العالمي للتعليم العالي. إذ يميل النموذج المركزي إلى تحويل الأطراف المعنية إلى محض منفذين، وهو لا يشجع كل عضو في المؤسسة (من طلاب، ومدرسين - باحثين، وموظفين إداريين، وعمال) على النهوض بوظيفتي الرصد اليقظ ولفت الانتباه، تاركا ذلك للسلطات المركزية. أما النموذج اللامركزي فيميل إلى أن يكرر أداء المهام بدلا من أن ينشئ كلا متماسكا يخدم مهام المؤسسة الشاملة (ذلك أن الكل ليس مجموع أجزائه)؛ كما يميل إلى التعلق بالسمات الخاصة، والولاءات المهنية، وبعض أوجه الجمود التقليدية.

١٦٧ - تقتضي مواجهة التحولات إذن نموذجا ثالثا: بنى وسيطة مستقلة ومسؤولة وخاضعة للمساءلة، وفي الوقت نفسه، سلطات مركزية قوية ومهنية. وهذا النموذج في الإدارة مستمد على وجه الخصوص من دراسات الحالات التي جرى تحليلها إبان المؤتمر الإقليمي الذي عقد في باليرمو. "وينبغي أن يكون

المستوى المركزي للجامعة شديد الفعالية بشأن مجموعة من الجوانب الأساسية: وضع سياسة استراتيجية متماسكة؛ وإعادة توزيع الموارد على أساس مبادئ استراتيجية محددة؛ والتقييم والتصحيح بفضل نظم معلومات يجري تحسينها باطراد؛ والبحث عن عقود خارجية كبيرة؛ وتقديم مساعدات مناسبة للكليات" (باليرمو، ديفيس، المرجع نفسه، صفحة ٣١). والمستوى المركزي له أيضا دور يؤديه في العلاقات مع المستويات المحلية والإقليمية والدولية. فهو مطالب بأن يضطلع بدور تفاوضي، بل وبممارسة الضغط، لدى السلطات الحكومية، لا من أجل الحفاظ على استقلاله في الفكر والعمل بروح الخضوع للمساءلة فحسب، ولكن أيضا من أجل الاضطلاع بدوره كجامعة عامة الذي يشمل مهمته المتصلتين بالرصد اليقظ وبلفت الانتباه، وحرصه على بناء تنمية بشرية منسجمة ومستديمة، وعنايته بإدارة تدفقات الطلاب والعاملين على أساس مبدأي الجدارة والإنصاف، وما إلى ذلك (أنظر الفصل الأول). وعليه، فإنه مطالب أيضا بأن يفعل ما من شأنه ألا يجعل البنى الوسيطة تنغلق على ذاتها بل أن تفتح على التعلم مدى الحياة وعلى إنشاء بنى تعليمية وبحثية إقليمية أو دولية بما يفضي إلى إقامة مراكز امتياز.

في مواجهة التحديات، أي تمويل؟

مواجهة التحدي المتمثل في تضخم أعداد الطلاب وزيادة الخدمات المطلوبة من التعليم العالي

١٦٨ - يواجه التعليم العالي تضخما متزايدا في أعداد طلابه، وسيستمر هذا التضخم مطردا تحت التأثير المتضافر لعاملين هما: النمو السكاني (في البلدان النامية، وفي أقل البلدان نموا بوجه أخص) والطلب على رفع المستوى التعليمي. وتعد الإحصائيات الواردة في الجدول ٢ ذات دلالة بليغة بوجه خاص، إذ أنها تبرز التحديات المطروحة على التعليم العالي والتي لها انعكاسات هامة على تمويله.

الجدول ٢ نسب التسجيل الإجمالية في التعليم العالي، بالنسبة المئوية في عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥، ونسبة الإعالة الاقتصادية للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و ١٤ سنة بالقياس إلى أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة في الأعوام ١٩٨٥ و ١٩٩٥ و ٢٠٠٥ (إسقاط) المصدر: اليونسكو، "تقرير عن التربية في العالم"، ١٩٩٥

المناطق	نسبة التسجيل ١٩٨٥		نسبة التسجيل ١٩٩٥		الإعالة الاقتصادية		
	بنات	بنات %	بنات	بنات %	٨٥	٩٥	٠٥
المجموع العالمي	١٢,٩	١٤,٠	١٦,٢	١١,٧	١٦,٨	١٥,٦	٤٣,٨
المناطق المتقدمة	٣٩,٣	٣٩,٤	٥٩,٦	٣٩,٢	٥٦,٠	٦٣,٣	٢٦,٠
أمريكا الشمالية	٦١,٢	٥٦,٩	٨٤,٠	٦٥,٧	٧٤,٦	٩٣,٨	٢٩,٨
آسيا/أوقيانوسيا	٢٨,١	٣٤,٥	٤٥,٣	٢١,٤	٤٧,٩	٤٢,٦	٢٤,٧
أوروبا	٢٦,٩	٢٨,٢	٤٧,٨	٢٥,٦	٤٥,٩	٤٩,٨	٢٣,٥
بلدان المرحلة الانتقالية	٣٦,٥	٣٣,١	٣٤,٢	٤٠,٠	٣٠,٧	٣٧,٧	٢٧,٥
المناطق النامية	٥,٦	٨,١	٨,٨	٤,٨	١٠,٣	٧,٣	٤٨,٣
إفريقيا جنوبي الصحراء	٢,٢	٣,٤	٣,٥	١,١	٤,٦	٢,٥	٨١,٧
الدول العربية	١٠,٧	١٤,٠	١٢,٥	٧,٢	١٤,٥	١٠,٥	٦١,٦
أمريكا اللاتينية/الكاريبي	١٥,٨	١٧,٤	١٧,٣	١٤,٢	١٧,٦	١٧,٠	٤٥,١
شرق آسيا/أوقيانوسيا ومنها:	٥,٤	٦,٨	٨,٩	٣,٩	١٠,٥	٧,٢	٣٥,٢
الصين	٢,٩	٣,٩	٥,٣	١,٧	٦,٨	٣,٧	٣٠,٩
جنوب آسيا ومنها:	٥,٣	٧,٣	٦,٥	٣,٢	٨,٢	٤,٦	٥١,٧
الهند	٦,٠	٨,١	٦,٤	٣,٨	٧,٩	٤,٨	٤٧,٢
أقل البلدان نموا	٢,٥	٣,٧	٣,٢	١,٣	٤,٦	١,٧	٧٤,٣

المقصود ببعض العبارات:

- نسبة التسجيل الإجمالية: طلاب التعليم العالي، أيا كان عمرهم، بالنسبة المئوية للسكان في الفئة العمرية الخمسية التالية لسن نهاية المرحلة الثانوية.

- % بنات: نسبة طالبات التعليم العالي بالقياس إلى مجموع الطلاب.

١٦٩ - ومن هذا الجدول، يمكن استخلاص الملاحظات الرئيسية التالية:

- على الصعيد العالمي: نلاحظ زيادة نسب التسجيل في التعليم العالي بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥. وينتظر أن يتواصل هذا التطور نظرا لقوة الطلب على رفع المستوى التعليمي.

- وعلى الصعيد العالمي كذلك، نشهد تقلصا للاختلال بين نسب التحاق البنات والبنين، لكن هذا الاختلال لم يتلاش تماما، خاصة في بعض المناطق - كما سنرى فيما يلي.

- وفي البلدان النامية زادت نسب التسجيل بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥ بدرجة كبيرة (من ٣٩,٣ في المائة إلى ٥٩,٦ في المائة). وسيواصل هذا التطور ما دام مستوى التعليم يبدو مهما في أعين الأسر ومتخذي القرارات، وذلك على الرغم من ازدياد أعمار السكان (أنظر مستويات الإعالة الاقتصادية).

- وفي البلدان المتقدمة، أصبحت نسب تسجيل البنات تتجاوز الآن نسب تسجيل البنين (في عام ١٩٨٥، كانت البنات تمثلن ٣٩,٢ في المائة من الطلاب، وارتفعت هذه النسبة إلى ٦٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٥). غير أن الإحصائيات الأكثر دقة حسب فروع الدراسة تبين أن أغلبية الطالبات يتجهن نحو دراسة الآداب والعلوم الاجتماعية.

- وفي المناطق النامية، تعد نسب التسجيل في التعليم العالي أقل بدرجة ملحوظة عن نظيرتها في البلدان المتقدمة (ففي عام ١٩٨٥، بلغت ٦,٥ بالقياس إلى ٣٩,٣ في المائة؛ وفي عام ١٩٩٥، بلغت ٨,٨ في المائة بالقياس إلى ٥٩,٦ في المائة. أي أن الفجوة اتسعت في غضون عشر سنوات لأن الزيادة في نسب التسجيل في المناطق النامية كانت أقل قوة عن نظيرتها في المناطق المتقدمة. ولكن من ناحية الأعداد، سجلت المناطق النامية في عام ١٩٩٥ عددا من الطلاب أكثر مما سجلته المناطق المتقدمة (٣٦,٦ بالقياس إلى ٣٤,٣ مليون طالب)، في حين كان هذا الوضع معكوسا في عام ١٩٨٥ (٢٤,٤ بالقياس إلى ٢٥,١ مليون طالب). ويعزى هذا إلى النمو السكاني الكبير: فالشباب يمثلون قسما أكبر كثيرا من السكان حتى إذا كانت الإسقاطات تبين انخفاضا في معدلات الإعالة الاقتصادية نتيجة تحسن متوسط العمر المرتقب (باستثناء البلدان التي تضررت من المجاعات أو الحروب).

- وفي المناطق النامية، تدعو منطقة أفريقيا جنوبي الصحراء إلى القلق بوجه خاص، لأنها تمثل أدنى نسب التسجيل (٢,٢ في المائة في عام ١٩٨٥ بالقياس إلى ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٥). وهي تماثل إلى حد كبير أقل البلدان نموا (٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٥ مقابل ٣,٢ في عام ١٩٩٥).

- وفي المناطق النامية، تعد الاختلالات شديدة الوضوح بين البنات والبنين وهي لا تزال قائمة على الرغم من تحسنها بقدر طفيف (كانت البنات يمثلن ٤,٨ في المائة في عام ١٩٨٥ بالقياس إلى ٧,٣ في المائة في عام ١٩٩٥).

١٧٠ - ومن هذا الجدول يمكننا أن نستنتج أيضا أن التعليم العالي يواجه زيادة في النسب المئوية للتسجيل وفي أعداد الطلاب المسجلين، وطلبا على رفع المستوى التعليمي آخذا في التزايد في جميع مناطق العالم، والتحاقا متناميا للبنات، لكنه يواجه في الوقت ذاته اختلالا بين المناطق وبين الجنسين. ولكن إلى جانب هذا الطلب الشديد المرتبط بتضخم أعداد الطلاب، يواجه التعليم العالي في الوقت نفسه طلبا متزايدا الشدة على أنواع شتى من الخدمات رفيعة المستوى.

١٧١ - وفي مواجهة التحديات التي يطرحها تضخم الأعداد، وفي مواجهة ضرورة الحد من الاختلالات بين المناطق وبين الجنسين ومن المظاهر الأخرى القائمة على التفرقة، وفي مواجهة المطالب الجديدة متزايدة الشدة، أية سياسة (أو سياسات) تمويلية يمكن اقتراحها كي يتمكن التعليم العالي من أداء مهامه مع مراعاة الملاءمة والجودة والإنصاف؟

التزامات الدولة إزاء التمويل

١٧٢ - تتفق المؤتمرات الإقليمية على التنويه بالتزامات الدولة إزاء التعليم بوجه عام، والتعليم العالي بوجه خاص. "يجب على الحكومات أن تكفل احترام الحق في التعليم ... ويتعين عليها الاضطلاع بمسؤولية تمويل التعليم وفقا للظروف والمتطلبات الخاصة بكل نظام تعليمي" (هافانا، خطة العمل، البيان ٣، الفقرة ١). "ولا يزال الدعم العام للتعليم العالي أمرا لا غنى عنه. فالتحديات التي يواجهها التعليم العالي هي في نفس الوقت تحديات للمجتمع بأكمله" (هافانا، الإعلان، الفقرة ١٥). "وينبغي للحكومات والبرلمانات أن تدرك التزاماتها إزاء التعليم العالي وأن تخضع للمساءلة بشأن الالتزامات التي تعهدت بها خلال العقود الماضية إبان المؤتمرات الإقليمية أو العالمية فيما يخص توفير الموارد البشرية والمالية" (طوكيو، الفقرة ١٠، وبيروت، الفقرة ٢٤).

١٧٣ - فلندرس إذن توزيع النفقات العامة بحسب الطالب في التعليم العالي بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥.

الجدول ٣: النفقات العامة العادية (تقديرات) بحسب التلميذ أو الطالب وبحسب المستوى التعليمي، بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥.

١٩٩٥		١٩٨٥		١٩٩٥		١٩٨٥		
العالى		قبل الابتدائي + الابتدائي		العالى		قبل الابتدائي + الابتدائي		
+ الثانوي		+ الثانوي						
دولارات	% من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	دولارات	% من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	دولارات	% من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	دولارات	% من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	
٥٨,٢	٣٣٧٠	١٨,٢	١٠٥٢	٦٦,١	٢٠١١	١٧,٥	٥٣٢	المجموع العالمى
٢٥,٥	٥٩٣٦	١٩,٩	٤٦٣٦	٣٠,٥	٣٤٩٨	١٧,٣	١٩٨٢	المناطق المتقدمة
٢٥,٥	٥٩٣٦	٢١,٥	٥٠٢١	٢٣,٠	٣٧٦١	١٧,٨	٢٩٠٠	أمريكا الشمالية
١٧,٥	٥٤٨٨	١٧,٢	٥٣٩٠	٣٤,٤	٣٧٢٠	١٦,٩	١٨٢٣	آسيا/أوقيانوسيا
٣٢,٩	٦٥٨٥	٢٠,٣	٤٠٦٢	٣٦,٤	٢٩٧٥	١٦,٩	١٣٨٥	أوروبا
٢١,٧	٤٥٧	١٧,٩	٣٧٧	٢٦,٥	٦٦٦	١٨,٨	٤٧٣	بلدان المرحلة الانتقالية
٧٨,٩	٩٦٧	١٣,٥	١٦٥	١٠٣,٩	٦٠٢	١٢,٨	٧٤	المناطق النامية
٤٣٣,٩	١٢٤١	٢٣,٢	٦٦	٤٨١,٥	١٥٣١	٢٢,٦	٧٢	إفريقيا جنوب الصحراء
٧٣,٥	١٥٨٨	١٦,٦	٣٦٠	١١٥,٦	٢٢١١	١٩,٠	٣٦٤	الدول العربية
٢٧,٢	٩٣٧	١٠,٢	٣٥٢	٣٠,٤	٥٤٨	٨,٥	١٥٣	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٧٠,٣	٧٠٩	١١,٥	١١٦	٩٣,١	٤٠٦	١٠,١	٤٤	شرق آسيا/أوقيانوسيا
٨٩,١	١٠٥٨	١٤,١	١٦٨	٧٧,٦	٣٣٣	١٣,٠	٥٦	جنوب آسيا
١٢٥,٦	٢٥٢	١٢,٨	٢٦	١٥٣,٩	٢٩٩	١٢,٩	٢٥	أقل البلدان نموا

١٧٤ - ومن هذا الجدول، يمكن استخلاص عدد من الملاحظات:

- زادت النفقات العامة، مقدرة بالدولار (بالقيم غير الثابتة) بحسب التلميذ أو الطالب، على الصعيد العالمي بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥، ولكن هذه الزيادة لم تكن متكافئة بين مستويات التعليم: فقد تضاعفت تقريبا (كانت النسبة تساوي ١,٩٨) فيما يخص مجمل مستويات التعليم قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي، وزادت بمقدار الثلثين (كانت النسبة تساوي ١,٦٧) فيما يخص التعليم العالي. وإذا عبرنا عن ذلك بصورة تتيح عقد المقارنات لتبين لنا أن حصة النفقات العامة المرصودة للمستويات السابقة على التعليم العالي قد ارتفعت من ١٧,٥ في المائة إلى ١٨,٢ في المائة من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في غضون عشر سنوات، مما يؤكد إصرار الدول على وضع القرارات المتخذة في قمة جومتيين موضع التنفيذ. غير أن هذه الحركة لا تمضي في نفس الاتجاه فيما يتعلق بالمستوى العالي، لأن النفقات العامة قد انخفضت من ٦٦,١ في المائة إلى ٥٨,٢ في المائة من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. ويعبر هذا الانخفاض عن رغبة الدول في تقليل الاستثمار في التعليم العالي أو عن عجزها عن الاستثمار بنفس المستوى السابق، على الرغم من زيادة أعداد الطلاب. وقد يعني ذلك أيضا أن بعض البلدان قد نجحت في تنويع مصادر التمويل أو في ضغط النفقات بتنويع العرض من الفروع الدراسية الأقصر زمنا أو الأقل تكلفة. ويقتضي إجراء تحليل أعمق لأسباب هذا الظاهرة توافر بيانات إضافية. وستكون هذه البيانات ضرورية كذلك لتحديد وجهة سياسات التعليم العالي تحديدا أفضل.

- وفي المناطق المتقدمة نشهد قفزة هائلة للأمام في النفقات العامة لصالح المستويات قبل الجامعية (من ١٧,٣ في المائة إلى ١٩,٩ في المائة من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي) إلى جانب تراجع هائل في الوقت نفسه فيما يخص التعليم العالي (من ٣٠,٥ في المائة إلى ٢٥,٥ في المائة من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي). غير أن ثمة اختلافات بين القارات: فأمريكا الشمالية تشكل استثناء واضحا (ارتفعت النفقات من ٢٣,٠ في المائة إلى ٢٥,٥ في المائة من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وهو ارتفاع سيربطه البعض بما تظهره أمريكا الشمالية من دينامية اقتصادية في الوقت الراهن)؛ وتؤكد أوروبا الاتجاه العام (من ٣٦,٤ في المائة إلى ٣٢,٩ في المائة)؛ وخفضت آسيا وأوقيانيا قرابة نصف نفقاتها العامة محسوبة كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (من ٣٤,٤ في المائة إلى ١٧,٥ في المائة).

- تتميز بلدان المرحلة الانتقالية بحدوث انخفاض طفيف في النفقات العامة فيما يخص المستوى قبل الجامعي (من ١٨,٨ في المائة إلى ١٧,٩ في المائة من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي) وبحدوث انخفاض أكثر وضوحا فيما يخص مستوى التعليم العالي (من ٢٦,٥ في المائة إلى ٢١,٧ في المائة من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي).

- وتتميز البلدان النامية بالارتفاع الشديد نسبيا لتكلفة التعليم العالي عند حساب النفقات العامة كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي: ففي عام ١٩٨٥ كانت هذه التكلفة تمثل ١٢,٨ في المائة من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيما يخص التعليم قبل الجامعي، لكنها كانت تمثل ١٠٣,٩ في المائة فيما يخص التعليم الجامعي؛ وفي عام ١٩٩٥ بلغت النسبة ١٣,٥ في المائة من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيما يخص التعليم قبل الجامعي؛ مما يمثل زيادة حدثت في غضون

عشر سنوات، و ٧٨,٩ في المائة فيما يخص التعليم العالي، مما يمثل تقليصاً قد يرى البعض أنه لا يزال غير كافٍ بالقياس إلى المناطق الأخرى من العالم.

- وحالة التعليم العالي في أفريقيا جنوبي الصحراء تبعث على القلق بوجه خاص، لأن نصيب طالب الجامعة في عام ١٩٨٥ كان يمثل ٤٨١,٥ في المائة من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، في حين أن نصيب تلميذ المدرسة كان يمثل ٢٢,٦ في المائة من هذا الناتج، وبعد عشر سنوات ظل نصيب طالب الجامعة يمثل ٤٣٣,٩ في المائة من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي للفرد وتلميذ المدرسة يمثل ٢٣,٢ من هذا الناتج. ويعبر ذلك عن الوزن الذي يمثله التعليم العالي لهذه البلدان التي تواجه مشكلات أخرى مهمة، مثل الصحة، والمعونة الاجتماعية لأشد السكان فقراً، والتدريب المهني في المستويات قبل الجامعية، والبيئة. ويستحق تحليل هذه الصعوبة وما يترتب عليها من اختلال اهتماماً خاصاً يستند إلى إحصائيات أكثر دقة. ومع ذلك نستطيع أن نشير إلى بعض العوامل: تكدر الطلاب في الفروع الجامعية ونقص التنوع في اتجاه الفروع المهنية الأقصر والأرخص؛ وكثرة حالات الرسوب التي تستوعب تكاليف ضخمة نتيجة بيئة تربوية تعاني من قصور كفي؛ والمزايا التي توفر للطلاب في حالات معينة؛ والتحمل الكامل لأعباء معيشة الطالب داخل الحرم الجامعي، وصعوبة وضع صيغ بديلة، مثل التعليم عن بعد الذي أثبت جدواه في مناطق أخرى من العالم؛ وصعوبة إيجاد مصادر تمويل أخرى.

١٧٥ - وتسترعي هذه النتائج الانتباه لأنها توضح الاختلالات بين المناطق والتباين في الاستثمارات، سواء من الناحية الكمية أو من ناحية أنماط التمويل، وتحقق نتائج كمية وكيفية متباينة بنفس القدر دون وجود علاقة ارتباطية بالضرورة. ومع ذلك، يعتبر خبراء عديدون التعليم العالي شرطاً لتنمية البلدان النامية والمناطق المختلفة بشتى عناصرها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والديموقراطية والصحية.

١٧٦ - وكما أكد انجيل دياز باريجا ومعاونوه (هافانا، "تمويل التعليم العالي وأنشطته في أمريكا اللاتينية والكاريبية"، صفحة ٢٢) "... يصادف عدد من الصعوبات لدى وضع اقتراحات لتمويل التعليم العالي. ويمكن الإشارة إلى فئتين رئيسيتين من الصعوبات. ترتبط الأولى بظروف تاريخية مختلفة وبمتغيرات عديدة تؤثر على آليات تنويع التمويل. ويعتمد تنفيذ البدائل على عوامل كثيرة تتجاوز إلى حد بعيد ديناميات مؤسسات التعليم العالي: الديون الخارجية، وحجم الناتج القومي الإجمالي، والتكوين الاجتماعي، والاحتياج إلى التنمية العلمية والتكنولوجية، وتكوين المنشآت المنتجة، وتشكل الطبقة الوسطى، وارتفاع مستوى تدريب الفئات الاجتماعية المصنفة بوصفها فقيرة للغاية، كما يعتمد على عوامل أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإمكانيات تنويع الفئات الأصلية للموارد الاقتصادية. وتكمن الفئة الثانية من الصعوبات في أنه لا توجد أساساً بدائل جديدة لتمويل التعليم العالي".

١٧٧ - وفي الوقت الراهن يلاحظ حتى اتجاه، مستلهم من بعض النظريات الليبرالية الجديدة، إلى تقليل الالتزامات المالية للدولة إزاء التعليم العالي، استناداً إلى تفسير معين لمفهوم "العائد المستمد من التعليم"، أي المنافع المباشرة أو غير المباشرة التي يحققها التعليم. ويمكن تلخيص الحجج التي يسوقها دعاة هذا الاتجاه على النحو التالي: إن رأس المال البشري الذي يولده التعليم العالي مرتفع بوجه خاص، والخريج هو المستفيد الرئيسي منه؛ إذ يزوده تدريبه بثقافة ومهارة مهنية تميزانه تمييزاً واضحاً عن الأشخاص غير المؤهلين أو محدودي التأهيل، وتسمحان له بإنتاجية أعلى ومن ثم بعائدات أعلى بدرجة ملموسة،

تعزى في نهاية المطاف إلى التدريب الذي حصل عليه في التعليم العالي. كما يقول دعاة هذا الاتجاه إن من غير الطبيعي أن تكون الجماعة هي المصدر الأساسي للتمويل، لأن جانبه الأكبر سيأتي عندئذ ممن لا ينتفعون به. ويرون كذلك أن هذا الوضع مجحف بوجه خاص لأن الفقراء يدفعون من الناحية التناسبية ضرائب أكثر من الأغنياء وينتفعون منه بقدر أقل. ولذا يدعو المدافعون عن هذا التفسير إلى الحد من تدخل الدولة في تمويل التعليم العالي لصالح البحث عن بدائل تستمد مزيداً من التمويل من الأشخاص الذين ينتفعون بالتعليم العالي.

١٧٨ - ويلقى هذا التفسير معارضة قوية من اقتصاديين عديدين درسوا مفهوم العائد المستمد من التعليم، وبوجه أخص التعليم المقدم في المرحلة الجامعية. إذ يرى هيدالغو (هافانا، المرجع نفسه، صفحة ٩) "أن المعرفة ليست أساساً خاضعاً للاقتطاع الضريبي... والعائد المستمد من التعليم لا ينجم عن النظام التعليمي بل ينشأ من خارجه... فهذا العائد لا يعبر عنه بعملية تدريب الطالب لكنه يتجلى (أ) في العائد الشخصي للخريج الذي يلتحق بسوق العمل؛ (ب) وفي زيادة إنتاجية الشركة أو المؤسسة التي تضم الخريج إليها؛ (ج) وفي زيادة إنتاجية الذين يستوعبون التقدم العلمي أو التكنولوجي أو يستفيدون من ثماره على نحو مباشر أو غير مباشر؛ (د) وفي زيادة إنتاجية النظام مأخوذاً ككل متكامل، بفضل التقدم التقني الذي استوعبه والتأهيل الناشئ من العرض التعليمي الذي يوفره التعليم العالي".

١٧٩ - ويجب الاستعاضة عن مفهوم العائد المستمد من التعليم بمفهوم الوفر الخارجي، وخاصة مفهوم الربحية الاجتماعية، الذي يشير إلى المنافع غير المباشرة التي يحققها التعليم لصالح المجتمع. وهذه المنافع من الصعب وضع تقديرات كمية لها، غير أن ذلك لا ينتقص من كونها منافع حقيقية: فارتفاع مستوى المعارف والمهارات يؤثر على معدل نمو البلد وعلى قدرته التنافسية؛ والاستثمارات التي توظفها الأجيال السابقة تعود بالنفع على الأجيال اللاحقة؛ كما أنها تعبر عن الرغبة في الاستفادة المثلى من مهارات من يملكون القدرات اللازمة (مفهوم الجدارة) في أغراض التنمية؛ ورفع المستوى التعليمي يساعد أيضاً على تنمية ثقافة ذات طابع ديموقراطي أوضح، ويسمح بالابتعاد عن المواقف التعسفية ومقاومتها.

١٨٠ - وتتبنى المؤتمرات الإقليمية جميعاً هذا التفسير الثاني لمفهوم العائد المستمد من التعليم، وتسوق لذلك حججاً تستند إلى مفاهيم الملاءمة الاجتماعية والجودة والإنصاف، وهي ثلاثة مفاهيم تتفق مع مفهوم الربحية الاجتماعية الذي يستخدمه بعض الاقتصاديين. ولذا دافعت تلك المؤتمرات عن الفكرة الداعية إلى ضرورة "أن تتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن تمويل التعليم" (داكار، الفقرة ٤٠)، ولكنها تتفق أيضاً على أنه "لما كان من الصعب على الدول أن توفر التمويل بكامله فينبغي البحث عن مصادر تكميلية" (داكار، الفقرة ٤٠).

البحث عن مصادر تكميلية للتمويل المقدم من الدولة

١٨١ - حاول جميل سلمي، من البنك الدولي (هافانا، "خيارات لإصلاح تمويل التعليم العالي"، صفحة ٨) أن يضع تصوراً لشتى مصادر التمويل التي يمكن أن نصادفها في السياقات المختلفة (أنظر الجدول ٤).

الجدول ٤: مصفوفة تنويع موارد تمويل التعليم العالي (وفقاً لسلمي)

الخريجون	الصناعة	الطلاب	الحكومة	المساهمة المباشرة في الميزانية
			X	
				دفع رسم تسجيل في برنامج دراسي
		X		
				دراسات حرة
	X	X		
				أنشطة إنتاجية خدمات
			X	
				استشارات
	X		X	
				بحوث
	X		X	
				اختبارات مختبرية
	X			
				إنتاج سلع
				منتجات زراعية
	X			
				منتجات صناعية
	X			
X	X			تأجير أراض أو مبان
				إعانات أو أموال مباشرة
X	X			
				غير مباشرة
X				

١٨٢ - ولا شك في أن دفع رسوم التسجيل يشكل مصدرا من مصادر التمويل التي يشار إليها في أحيان كثيرة. ويمكن أن تأخذ هذه الرسوم أشكالا متعددة هي: دفع "مباشر" (يجمع في دفعة واحدة أو يوزع على مدى زمني لجعل العبء أقل إرهاقا) من جانب الطالب أو الأسرة نظير برنامج دراسي أو نظير مقرر واحد أو أكثر من مقرر يختاره الطالب حسب رغبته؛ أو قروض دراسية أو أشكال من التمويل تسترد بصورة كاملة أو جزئية (وقد تتعدد صورها)؛ أو صيغ مختلطة. وأسلوب دفع رسوم التسجيل التي يتحملها الطالب أو الأسرة لا يطبق في المؤسسات الخاصة وحدها؛ ولئن ظلت ممارسة هذا الأسلوب مقيدة في الجامعات العامة فإنها قد بدأت تشيع في عدد منها، وخاصة في البلدان المتقدمة، وتتباين تلك الرسوم تباينا واسعا من بلد لآخر.

١٨٣ - وإذا كانت مشكلة رسوم التسجيل قد تم التطرق إليها مرارا في المؤتمرات الإقليمية، فإن الحجج المعارضة لها تعتبر أكثر عددا بدرجة ملحوظة، وقد سيقت بمزيد من التواتر بالقياس إلى الحجج المؤيدة. ويلخص مالكوم سليلبك ("إدارة وتمويل التعليم العالي"، خلاصة تجميعية، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧، صفحة ١١) تلك الحجج على النحو التالي. فالحجج التي تساق تأييدا للجوء إلى رسوم التسجيل هي الحجج التالية أساسا: (أ) أن الاحتياجات المنوط بالتعليم العالي أن يلبيها كثيرة جدا، بل متزايدة الكثرة، ومن الصعب على الحكومات أن تجد كل الموارد اللازمة لإشباعها؛ (ب) وأن التعليم العالي يوفر للخريجين صنوفا من المنافع لا يستهان بها (مالية واجتماعية وثقافية)؛ (ج) وأن سداد رسوم التسجيل يعزز الدافع المشجع على الدراسة؛ (د) وأن إدراك حجم التكاليف يساعد على إدراك أعظم لضرورة التحلي بالفعالية والكفاءة؛ (هـ) وأن تمايز بنى التكاليف يساعد على التنوع داخل المؤسسة وفيما بين مؤسسات التعليم العالي. أما الحجج المعارضة للجوء إلى فرض رسوم تسجيل فيمكن تلخيصها على النحو التالي: (أ) أهمية التعليم العالي بالنسبة للتنمية أي بلد من البلدان لم تعد مسألة بحاجة إلى برهان، والدولة المكلفة بوضع سياسة للتنمية لا تستطيع من ثم أن تتنصل من التزاماتها بتمويل التعليم العالي على سبيل الأولوية؛ (ب) حتى وإن كانت بعض المنافع تعود على الخريجين، فإن تلك الاستثمارات تتجاوز الأفراد لتشكل استثمارات في المستقبل (والمعنى العميق للسياسة هو التفكير في التنمية من منظور طويل الأجل)؛ (ج) إن الدافع المشجع على الدراسة لا ينبغي أن يتوقف على التمويل؛ (د) اللجوء إلى فرض رسوم تسجيل ليس شرطا ضروريا لزيادة الفعالية والكفاءة، فاستراتيجيات تقييم الجودة تعد ملائمة وضرورية بقدر أكبر؛ (هـ) ليس من المعقول التحدث عن رسوم التسجيل أثناء فترات الكساد الاقتصادي، بل إن الاستثمار في البحث والتدريب هو الذي يتيح، في مدى أطول أجلا، الخروج بطريقة بنوية من إसार الأزمة؛ (و) في البلدان النامية، تعجز معظم الأسر عن سداد رسوم التسجيل، مهما كانت صغيرة؛ (ز) تبين دراسات عديدة أن اللجوء إلى رسوم التسجيل يحد من فرص الالتحاق بالتعليم العالي ويسبب مزيدا من الإجحاف الاجتماعي.

١٨٤ - ولئن كانت المؤتمرات الإقليمية تدرك أنه لا يمكن تأجيل طرح مسألة إسهام الطالب في تكاليف الدراسة إلى أجل غير مسمى، فقد كررت التأكيد على أن الالتحاق بالتعليم العالي يجب أن يستند إلى معيار الجدارة، وأن هذا المعيار يجب أن يرجح ما عداه؛ وبالتالي فإن سياسات رسوم التسجيل لا ينبغي لها أن تتعارض مع أسبقية هذا المعيار، حتى إن اقتضى الأمر اللجوء إلى تدابير للتمييز الإيجابي (نظم المنح الدراسية، وخفض الرسوم، وما إلى ذلك).

١٨٥ - وتدعو حالة بعض الدول إلى القلق بوجه خاص، ولاسيما في أفريقيا جنوبي الصحراء. "ومن غير المعقول تصور أن تتمكن الدول الإفريقية من زيادة الإنفاق على التعليم العالي بالنظر إلى ما تواجهه من صعوبات اقتصادية" (سليبيك، المرجع نفسه، صفحة ١٠). أي السبل يمكن انتهاجها إذن؟ لنذكر من بين الاقتراحات ما يلي: (أ) تشجيع أشكال من التعليم العالي أقل تكلفة (فروع دراسية أقل طولاً، وأدق توجيهها، يستعان فيها جزئياً بمحاضرين متخصصين تحسب أجورهم بالساعة، وتوفر معابر تؤهل الطلاب للالتحاق بفروع أخرى أو بمستويات أعلى)؛ (ب) إنشاء بنى تعليمية لا تستلزم مصروفات مرتبطة بالإقامة في الحرم الجامعي، وهو الأمر الذي يثقل ميزانيات البلدان النامية (التعليم عن بعد، وتغيير موقع أماكن التدريب، واستخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، بشرط إجراء دراسة دقيقة للتكاليف مع التفرقة بين التكاليف الاستثمارية والتكاليف المتكررة)؛ (ج) إنشاء شبكات إقليمية أو دولية حتى لا تتعدد داخل كل مؤسسة أو بلد أشكال التدريب عالية التكلفة وحتى يتسنى توفير تعليم أرفع جودة أو أقل تكلفة بفضل إنشاء مراكز الامتياز وتوزيعها على المستوى الإقليمي أو الدولي (ويفترض هذا وضع اتفاقات واضحة واحترام التزامات كل شريك من الشركاء)؛ (د) الحصول على دعم عالم الصناعة والاقتصاد، لا عن طريق المنح والإعانات فحسب بل أيضاً عن طريق توفير فرص الانتفاع بتسهيلات مختلفة؛ (هـ) توفير فرص التدريب بأجر بالشراكة مع عالم العمل في إطار سياسة التدريب مدى الحياة؛ (و) تزويد عالم العمل أو الحكومة بأنشطة إنتاجية (خدمات، واستشارات، وخبرات، وبحوث) أو سلع إنتاجية (منتجات زراعية، ومنتجات صناعية، واستحداث تكنولوجيات جديدة) والقيام، تحقيقاً لهذا الغرض، بإنشاء بنية لإدارة هذه الأنشطة من أجل زيادة ربحيتها لصالح الجامعة ولمصلحة المدرسين-الباحثين المشتركين فيها؛ (ذ) وضع سياسات متماسكة - لا مشتتة - للتعاون من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد التي لا يستهان بها المسحوبة عبر هذه القنوات؛ (ح) إنشاء رابطات لقدامى الطلاب، أينما أمكن، تحرص على تقديم مساندة مباشرة أو غير مباشرة للمؤسسة التي دربتهم، على غرار ما يحدث في بعض البلدان.

الاستنتاج

١٨٦ - يواجه التعليم العالي تحديات متزايدة الضخامة. وينبغي للتعليم العالي أن يظهر، في إدارته وتمويله، قدراً كبيراً من الخيال والإبداع والذكاء والعزيمة. كما ينبغي له أن يستحدث قدرات مناسبة لتخطيط وتحليل السياسات والاستراتيجيات تستند إلى شراكات بين مؤسسات التعليم العالي والحكومة والمؤسسات الوطنية المعنية بالتخطيط والتنسيق. وينبغي أن يتمثل الهدف الرئيسي للإدارة في أن تكون أداة لتحسين ملاءمة وجودة المؤسسات والنظم. ولئن كان من الصحيح أن مؤسسات التعليم العالي ينبغي أن تطور ثقافة يشيع فيها روح ابتدار الأعمال فإن ذلك لا يجعل منها شركات، لأنها لا تعمل بنفس المنطق.

١٨٧ - إن معايير فعالية الشركات ذات طابع اقتصادي، بل طابع مالي إن شئنا الدقة. أما معايير السمة العالمية للتعليم العالي فهي من طابع آخر: فموارده البشرية والمالية لها غاية اجتماعية أساساً وبالتالي غاية خارجية. وينبغي أن تحكمه إذن معايير تتعلق بالملاءمة الاجتماعية وجودة الخدمات والإنصاف، مما يبرر المبدأ الذي يظل الدعم العام للتعليم العالي بمقتضاه ضرورة أساسية، مع الاعتراف بضرورة التنويع المؤسسي والمالي. ولا تستطيع مؤسسات التعليم العالي، مع احتفاظها باستقلال ذاتي مسؤول

وخاضع للمساءلة، أن تعمل في عزلة عما حولها وتنغلق على نفسها في برج عاجي؛ فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية المنوط بها تحديد سياسات التنمية. ويجب على مؤسسات التعليم العالي أن تدافع عن السياسات المتمحورة حول أشكال التنمية البشرية المستدامة المسخرة لفائدة الجميع.

١٨٨ - وخلافاً للشركات التي ينبغي أن تسعى إلى ربحية فورية، أو غير بعيدة على الأقل وإلا تعرضت للزوال، فإن التعليم العالي يعمل من منظور طويل الأجل ولذا فإن من الأصعب وضع تقدير كمي لتأثيره. ومن ثم ينبغي له أن يطور داخله وفي ارتباط مع شركائه، طرائق الإدارة التنبؤية بروح الحرص على الانخراط في السياق الدولي الذي لا يفتأ يزداد اتساعاً، وكذلك بروح الحرص على العمل مع الشركاء المحليين وفي خدمة بيئته القريبة، وهما أمران غير متعارضين.

١٨٩ - وفي مواجهة تعدد الاحتياجات، فإن مشكلة التمويل تدعو إلى القلق على نحو متزايد. ومن المهم التذكير بأن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد، ولكن من المهم أيضاً أن تظهر مؤسسات التعليم العالي كفاءة مهنية حقيقية (وأن تدرب موظفيها تبعها لذلك) في إدارة الموارد الموضوعة تحت تصرفها، وأن تظهر كذلك قدراً كبيراً من الخيال في توليد الموارد التكميلية التي لا غنى عنها.

الفصل الخامس

التعاون والتعليم العالي

١٩٠ - تفترض الرؤية العالمية للتعليم العالي أشكالاً متعددة من التعاون بين جميع المؤسسات التي تتمثل مهامها في السعي إلى التنمية البشرية المستدامة وبناء ثقافة السلام. وتعلن الوثيقة التوجيهية للمؤتمر العالمي أنه "طبقاً لرسالة اليونسكو المقررة في ميثاقها التأسيسي، سيبقى توسيع نطاق التعاون الدولي هدفها الأكبر وأهم وسائل عملها في مجال التعليم العالي ويتمثل برنامج عملها في تعزيز التعاون في جميع أنحاء العالم، مع البحث في الوقت نفسه عن سبل أنجع للإسهام في دعم التعليم العالي والقدرة على البحوث في البلدان النامية." (اليونسكو، "بحث في التغيير والنمو في مجال التعليم العالي"، الفقرة ٢٨).

١٩١ - والتحديات المطروحة في هذا الصدد، ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين، تحديات عديدة. إذ يشهد المجتمع بجميع عناصره تحولات عميقة، كما أن صنوفاً شتى من أوجه عدم المساواة لا تزال قائمة بل قد تتفاقم إذا لم تنفذ أنشطة فعالة: فهناك المناطق التي تجتاحها الحروب، والمجاعات، وسوء التغذية، وتوزيع الموارد (مالية كانت أو مادية أو تكنولوجية أو تتعلق بمستوى التعليم) توزيعاً غير متكافئ على نحو متزايد فيما بين مناطق العالم. وبغير إعادة التفكير في سياسات التعاون لن يتسنى للتعليم العالي أن يتصدى للتحديات المطروحة عليه.

الحاجة إلى سياسة جديدة في مجال التعاون

آثار تزايد الترابط الإقليمي والعولمة

١٩٢ - نشهد في نهاية القرن العشرين هذه ظواهر تنم عن تزايد الترابط الدولي والعولمة في جميع المجالات. فتحت تأثير الليبرالية الاقتصادية السائدة تصبح الأسواق عالمية الطابع: فعدد من المبادلات التجارية تتم دون أن يلمس الوسطاء السلع أو يروها؛ وتنتقل رؤوس الأموال بأسرع مما ينتقل البشر؛ وتغير الشركات مواقعها تبعاً للمزايا المتاحة؛ ويتزايد حراك الموارد البشرية ذات المؤهلات الرفيعة؛ ويتطلب التنافس في سبيل الفوز بالأسواق مهارات يتزايد مستواها ارتفاعاً باطراد من أجل تقليل التكاليف وزيادة الجودة في آن واحد. لكن هذا التسابق المحموم وراء الأفضل والأرخص دوماً والذي يؤثر على أكبر عدد ممكن من الناس يعزى إلى تبعية الاقتصادات لتطبيقات المعارف المتقدمة والبحوث، ومن ثم للتعليم العالي. ويصبح المجتمع أكثر اعتماداً بشكل متزايد على المعرفة (أنظر تقرير لجنة ديلور) ومن ثم على جودة التعليم العالي وانفتاحه الدولي.

١٩٣ - ويترتب على ظواهر العولمة هذه ظاهرة تزايد الترابط الإقليمي. فكيما تتمتع الدول بقدرة تنافسية أكبر، تتجمع وتتكتل، وتضع سياسات للتكامل الاقتصادي والنقدي والسياسي بل والثقافي. وتنشأ مناطق كبيرة للتبادل الحر، مثل السوق الأوروبية المشتركة (التي تعقد كذلك اتفاقات مع بعض بلدان جنوب البحر المتوسط)، واتفاق حرية المبادلات التجارية في أمريكا الشمالية الذي يضم المكسيك والولايات المتحدة وكندا، والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي (مركوسون) (الأرجنتين، والبرازيل، وباراغواي، وبوليفيا). وفي آسيا، تعقد بلدان عديدة اتفاقات تعاون تحت رعاية مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا

والمحيط الهادي. وفي جميع القارات نشهد ظهور شتى صور التجمع وعقد الاتفاقات. ولتلك التجمعات والاتفاقات انعكاسات عديدة في عدد من المجالات الأخرى، مثل: اتفاقات الدفاع التضامني، والسياسات النقدية المنسقة (بل إصدار عملة مشتركة على الصعيد الإقليمي، مثل اليورو)، والاتفاقات الثقافية (تبادل الإنتاج، وإنشاء ودعم هيئات تليفزيونية كبرى، وتنظيم احتفالات ثقافية إقليمية)، وسياسات الدفاع عن لغة اتصال مشتركة أو تعزيزها. والتعليم العالي يستعان به على نطاق واسع في مشروعات الترابط الإقليمي العديدة هذه، كما تشهد بذلك برامج المبادلات على المستوى الإقليمي.

١٩٤ - ولكن من المفارقات أن هذه العولمة والترابط الإقليمي يقترنان أيضا بمجموعة كاملة من الآثار المناوئة التي تتعارض مع سياسة التنمية البشرية المستديمة والتي لا يستطيع التعليم العالي أن يقرها:

(أ) ظواهر استقطابية: فبعض مناطق العالم تصبح جاذبة وبعضها تصبح طاردة: فمبدأ: "حيث تكون الأسعار أرخص و"حيث تكون المخاطر أقل" يرجحان على مبدئي "حيث تكون للاحتياجات أولوية أعلى" و"حيث يكون التضامن ضرورة واجبة".

(ب) ظواهر تهميشية: تتسع الفجوة بين المناطق الفقيرة والمناطق الغنية نتيجة حلقة مفرغة جهنمية: بغير التضامن فإن البلدان التي تملك "معرفة أقل" و"نفوذا أقل" تستبعد على نحو متزايد من سباق المعرفة التي تشكل قاعدة النفوذ لأن المعرفة تتزايد زيادة هائلة (في الوقت الراهن، تتضاعف المعارف في مجال الكيمياء في فترة تقل عن سبع سنوات؛ أما المعارف في مجال المعلوماتية فتتضاعف في أقل من ستة أشهر!)؛ وحتى داخل المناطق الفقيرة، ينتشر التهميش بدرجات متفاوتة تبعاً لوجود أو عدم وجود الاضطرابات، ونوع النظام السياسي، ومدى تفشي ثقافة الفساد؛ ومستوى التعليم (شدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن على أنه حيثما يرتفع مستوى التعليم يميل التهميش إلى الانخفاض).

(ج) ظواهر تجزئية: تسعى فئات اجتماعية عديدة، بدافع من الحاجة إلى البحث عن هوية، وهو دافع مشروع تماما، وفي مواجهة الضغوط الهائلة للعولمة وما يستتبعها من هيمنة ثقافية ولغوية، إلى تأكيد هوية واحدة تستند إلى خصائص مشتركة (مثل الإثنية، والأرض، والدين، والأعراف، والتقاليد، والثقافة، والعنصر) وإلى آليات استيعابية تتيح لها، في ظلها، أن تؤكد هويتها تأكيدا أفضل؛ ويؤدي كل هذا إلى التشبث بسياسات التقسيم الإثني، والتطرف الديني، وإقفال الحدود، والتعصب الثقافي.

١٩٥ - إن كلا من العولمة المسخرة لمصلحة الأقوياء وحدهم، والعمليات الاستقطابية والتهميشية والتجزئية سياسات تعوق التنمية البشرية المستديمة وثقافة السلام. ولا يمكن للتعاون أن يخدم هذه السياسات. ولئن كان من الصحيح أننا نحتاج إلى مجتمع قائم على الإدراك المعرفي فإننا نحتاج أيضا إلى مجتمع قائم على روح المواطنة، وبالتالي على التضامن: هذا هو المبدأ الأساسي للتعاون الحقيقي.

بروز فعالية التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال

١٩٦ - سيكون مجتمع القرن الحادي والعشرين هو مجتمع الاتصال. وقد ساعد على ظهور هذا المجتمع التقدم الهائل الذي تحقق في مجالات شتى منها: وضع المعلومات في صورة رقمية، وقوة طاقة التخزين،

وتكنولوجيا نقل المعلومات (شبكات التوابع الصناعية ونطاق تغطيتها) وتكوين شبكات على النطاق الدولي، واستحداث العوالم المجازية.

١٩٧ - وينطوي ظهور مجتمع الاتصال هذا على انعكاسات عديدة على عالم العمل: فالقرارات باتت تتخذ في أماكن متزايدة البعد عن أماكن الإنتاج؛ كما يمكن أن تتخذ في الزمن الحقيقي على بعد آلاف الكيلومترات؛ وتتيح التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال الإطلاع عن بعد على لوحات تعرض شتى البيانات والقياسات (أسواق الأوراق المالية، ومؤشرات أداء الشركات، وقوائم العملاء المحتملين، وقوائم المتعاقدين من الباطن، والمؤشرات السعرية، وما إلى ذلك)؛ ويتم تداول النقود لا في صورة نقدية أو ورقية بل في صورة مجازية؛ وتتغير على نحو متزايد مواقع الإجراءات المحاسبية؛ ويتنامى انفصال مواقع الإنتاج والتوزيع والبحث على الصعيد المكاني، ولكنها تتربط عن طريق شبكات توفرها التكنولوجيات الجديدة؛ بل تصمم كيانات كبرى يضمها موقع واحد وتنقسم إلى كيانات فرعية مستقلة ولكنها تنتظم في شبكات داخلية من جهة وفي شبكات خارجية تربطها بالشركات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى لتنفيذ التعاقدات من الباطن بمزيد من المرونة؛ وعملا على مواصلة تعزيز هذه المرونة، تنشأ بنى جديدة أو تتطور على نطاق أوسع، مثل شركات العمالة المؤقتة، ومراكز الموارد البشرية، وشركات أو مكاتب مراجعة الحسابات، وشركات حشد الموظفين، ومراكز التقييم؛ وبفضل التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، زادت إمكانية العمل في المنازل، وتجري تجربة سياسات جديدة بشأن مواعيد العمل.

١٩٨ - كما ينطوي ظهور مجتمع الاتصال هذا على انعكاسات جديدة على عالم الثقافة. فبفضل التكنولوجيات الجديدة للاتصال، أصبح من المتاح لعدد متنام من الأشخاص أن يتصلوا في آن واحد بنفس مصادر المعلومات فينشأ لديهم الانطباع بأنهم يعيشون في "قرية عالمية". ومن ثم فإن التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال تعد في آن واحد وسيلة لعولمة الثقافة، وأداة للدفاع عن الهويات الثقافية، وهذا تحد هائل لا يستطيع التعليم العالي ألا يكثر به.

١٩٩ - ويرتبط التعليم العالي ارتباطا وثيقا بعالم العمل وعالم الثقافة: فهو يدرّب الخبراء ويطور المعارف المتقدمة (ومنها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال) التي يحتاج إليها عالم العمل؛ وهو القيم على الثقافة العالمية والمساهم في خلقها. ولا تستطيع مؤسسات التعليم العالي، في أدائها لمهامها المتعلقة بالتعليم، أن تظل بمنأى عن التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال وإلا لوقعت في التناقض؛ بل ينبغي لها أن تشارك في تطويرها واستباق نتائج دخولها إلى القطاعات المختلفة، وبالتالي دخولها إليها هي ذاتها في المقام الأول. وانعكاسات هذه التطورات على التعليم العالي عديدة.

٢٠٠ - ولكن ثمة أيضا خطرا يتمثل في تطور التعليم العالي على نحو متزايد فيه أوجه عدم التجانس وعدم المساواة لصالح البلدان التي هي بالفعل الأكثر تقدما وعلى حساب البلدان الأقل تقدما. والتحدي المطروح هنا على التعليم العالي هو ما إذا كان سيتترك الحلقة المفرغة للتخلف تتسارع تحت تأثير التنمية غير المتكافئة للتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال أو ما إذا كان مستعدا للتصدي لهذا التحدي عن طريق المبادرة دون إبطاء إلى إنشاء شبكة تغطي جميع البلدان وبذل جهد مهم، لأنه يعتبر ذا أولوية،

لصالح جميع البلدان النامية. إن الخيار يجري بين سياسة تهميشية، ومن ثم سياسة هيمنة وإخضاع، وسياسة تضامن وشراكة.

مساوئ بعض نماذج التعاون

٢٠١ - في العقدین الماضیین، استند النموذج الذي هيمن بشكل صريح أو ضمني على عدد كبير من سياسات التعاون إلى فكرة أن الاقتصاد هو ركيزة التنمية ومن ثم ركيزة التعاون. وقد ترجم هذا الموقف إلى الأنواع الثلاثة التالية من السلوك:

(١) أوليت الأولوية للقطاعات ذات المردود الاقتصادي الفوري المرتفع (مثل استغلال الموارد المعدنية أو الغذائية) والتي كانت البلدان المانحة تستطيع أن تستمد منها منافع هامة. واندرجت المشروعات التعاونية لهذه البلدان ضمن سياسة تجارية عالمية مجزية؛ غير أن القطاعات التي حظيت بالدعم على سبيل الأولوية قد جلبت للبلدان النامية في أحيان كثيرة اختلالات في المدى الأطول أجلا فيما يخص مجمل نظامها، وحدث هذا بالدرجة الأولى عندما انسحبت الجهات المانحة من اللعبة.

(٢) ويندرج نهج هذا الشكل من أشكال التعاون في إطار التبعية: ذلك أن الجهات المانحة أو المقرضة هي التي تختار القطاعات التي ستنفذ فيها برامج التعاون؛ ويجري تحديد حجم الأموال قبل تحديد الاحتياجات مع الشركاء؛ وتكون المشروعات في أحيان كثيرة قصيرة الأجل دون مراعاة آثار وتكاليف وقف المشروع بالنسبة للبلد المتلقي؛ وتفرق الجهات المقرضة لا بين المقترضين الجيدين والسيئيين، بل بالأحرى بين المقترضين الطيبين وغير الطيبين (الذين يندرج من بينهم في أحيان كثيرة من وضعوا سياسة إنمائية متماسكة ومنسقة).

(٣) أما "سوق التعاون" فيتم اقتسامها بالدرجة الأولى بين عدة جهات مانحة كبرى، هي البنوك الدولية وهيئات التعاون الثنائي التي لها روابط تاريخية مع البلدان المعنية.

(٤) وتحدد مشروعات وبرامج التعاون في أحيان كثيرة استنادا إلى معلومات وتحليلات مبهمة وغير دقيقة وغير كاملة: فمصادر المعلومات كثيرا ما تكون خارجية (أي من وضع جهات أجنبية)؛ وعندما تكون هذه المصادر داخلية فإنها كثيرا ما تحور لتتناسب مع المعايير التي تفرضها الجهة المقرضة أو المانحة؛ وتسمى هذه الجهة الأخيرة في أحيان كثيرة إلى اصطناع تصور وأسلوب عمل نمطيين يعلمان الحالات الخاصة؛ ويكون هذا التصور في أحيان كثيرة أكثر اهتماما بالسياسات ورجال السياسة من اهتمامه بالمشروعات ذاتها أو بمستويات أدائها أو بالقدرة على السداد أو بالقدرة على مواصلة هذه المشروعات (هالاك، استشهد به جيدر كسون، هافانا، "إعادة صياغة التعاون الدولي في مجال التعليم العالي بأمريكا اللاتينية والكاريببي").

٢٠٢ - ويفسر الاستقطاب في مجال التعاون، الذي يستند إلى الاعتبارات الاقتصادية، ضالة الحصة التي تخصصها البلدان المتقدمة للتعليم بوجه عام وللتعليم العالي بوجه خاص. فقد أفاد هالاك أيضا، أن هذه الحصة لا تتجاوز ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول. أما في حالة بنوك التنمية فإن الاستثمارات المخصصة للتعليم تعد هي الأقل حجما بين أنواع الاستثمارات جميعا.

٢٠٣ - وإذا نظرنا بمزيد من الدقة إلى توزيع هذه الاستثمارات لتبدت لنا عدة ملاحظات :

(١) نظرا لقلّة الأموال المخصصة للتعليم، ينشأ مآزق بين التعليم العالي والتعليم الأساسي على حساب الأول، دون التساؤل عن الأسباب التي تؤدي إلى خفض الأموال المرصودة لمجمل النظام التعليمي ودون مراعاة تعذر الفصل بين مختلف مستويات التعليم والمعلومات.

(٢) انتهجت البلدان المتقدمة، التي كانت قد أسهمت من الناحية التاريخية في إنشاء التعليم العالي في مناطق نفوذها بغية تدريب إداريين أكفاء، سياسة تقوم على استكمال التعاون الجاري في مجال التعليم العالي ثم وقف هذا التعاون (بصورة كاملة تقريبا في أحيان كثيرة للغاية) بمجرد أن يصبح مجمل نظام التعليم العالي نسخة كربونية شبه كاملة من التنظيم في البلد المتقدم، ويكون قد تم تدريب عدد كاف من الدكاترة المحليين. ووجدت البلدان النامية نفسها من ثم إزاء مؤسسات "كاملة" (وكانت هذه هي رغبتها في البداية) وإزاء مدرسين - باحثين تدرّب معظمهم في بلدان الشمال على إشكاليات ذات صلة ببلدان الشمال ولكنها لا تتعلق بواقع بلدانهم الأصلية ولا بأولوياتها. وشهدت مؤسسات التعليم العالي في البلدان النامية، وقد واجهت تضخم أعداد الطلاب والأزمة المالية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، تدفق أعداد غفيرة من الطلاب صوب فروع الدراسة التقليدية، آملين أن تظل شهاداتهم تشكل دوما وثيقة تفتح أمامهم باب الالتحاق بالجهاز الإداري. وأوجد النظام أفرادا يطلبون فرص العمل لا أفرادا يخلقونها، في الوقت الذي كانت فيه احتياجات البلد هائلة وطبيعتها آخذة في التغيير.

(٣) ولئن كانت فرص التدريب في المستوى الثالث تتقلص بإطراد في البلد الأصلي، فإن بعض البلدان المتقدمة قد اجتذبت وما زالت تجتذب خير العقول في البلدان النامية أو أبناء الأوساط ميسورة الحال. ففي عام ١٩٩٥، استقبلت الولايات المتحدة الأمريكية ٤٥٣ ٧٨٧ طالبا أجنبيا يمثلون ٣٠,٢ في المائة من مجموع طلابها، واستقبلت فرنسا ١٧٠ ٥٧٤ طالبا أجنبيا يمثلون ١١,٤ في المائة، واستقبلت ألمانيا ١٢٦ ١٤٦ طالبا أجنبيا أي ٩,٧ في المائة، واستقبلت بريطانيا العظمى ١٢٨ ٥٥٠ طالبا أجنبيا أي ٨,٦ في المائة. وقد شهدت هذه البلدان جميعا نموا مرتفعا في عدد طلابها بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادي، نشأت ظاهرة مماثلة في اليابان وأستراليا حيث بلغت نسبة النمو السنوي ١٩,٢ في المائة في اليابان و ١٢,٩ في المائة في أستراليا بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥. وبدأت الصين تشهد الحركة نفسها: إذ ارتفع عدد الطلاب الأجانب فيها من ٣٠٠٠ في عام ١٩٨٦ إلى ٢٣ ٠٠٠ في عام ١٩٩٣ بمعدل زيادة سنوية قدره ٢٧ في المائة. وعليه، أصبح عدد كبير من الطلاب المنتمين إلى البلدان النامية يملأون مختبرات البحوث في البلدان المتقدمة؛ ويبقى كثير منهم في تلك البلدان. ولذا لا يشير الدهشة أن تستحدث الأغلبية العظمى من قواعد البيانات في هذه البلدان، وأن تكون الأغلبية العظمى من براءات الاختراع من نصيب هذه البلدان نفسها، وأن يعزى ٨٠ في المائة من حالات نقل التكنولوجيا إلى تلك البلدان ذاتها. إن هجرة العقول هي أساس هذه الظواهر؛ ولا يحقق هذا الاستثمار سوى عائد ضئيل للبلدان الأصلية. وبذلك تزداد حلقة التخلف المفرغة إحكاما.

مبادئ لسياسة جديدة في مجال التعاون

٢٠٤ - تسند وثيقة اليونسكو "بحث في التغيير والنمو في مجال التعليم العالي" للتعاون الدولي هدفا رئيسيا، فقد جاء بها أن: "الحاجة الأكثر إلحاحا في التعاون الدولي في التعليم العالي ... تتمثل في عكس عملية الانحدار والتردي لمؤسساته في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نموا. فالظروف السيئة التي يضطر التعليم العالي أن يعمل فيها تتطلب أولا إجراءات ملائمة وجهودا من البلدان والمؤسسات المعنية نفسها. فينبغي عليها أن تتعلم كيف تزيد كفاءتها وفعاليتها من خلال تقوية الصلات مع المجتمع، كي تتمكن من القيام بدور كامل في تطوير الجهود في الإقليم أو المجتمع الذي توجد فيه. فليس من الغريب أن ينظر إلى الجامعة كجزء من الجهاز المؤسسي للدولة بدلا من النظر إليها كجزء من المجتمع المحلي أو من المجتمع ككل. ومن الأمور الأساسية إقناع صانعي القرار والمجتمع كله بأن الجامعة هي جزء من المجتمع" (صفحة ٢٩). وعملا على وضع هذا التصور موضع التنفيذ، ينبغي لنا أن نقف على المحاور الرئيسية لسياسة جديدة في مجال التعاون.

التآزر والشراكة بين عالم العمل والتعليم العالي

٢٠٥ - كيما نبني تنمية بشرية مستدامة وثقافة للسلام، يجب من ثم الدعوة، في المقابل، إلى منطق التعاون القائم على تآزر جميع عناصر المجتمع وعلى التضامن من أجل مكافحة الاختلالات والحلقة المفرغة للتخلف.

٢٠٦ - ويفترض هذا المنطق الجديد السعي إلى تحقيق التناسق بين عالم العمل وعناصر المجتمع الأخرى، وبالتالي التناسق بين عالم العمل والتعليم العالي بروح من الشراكة. ومن المبادئ الأساسية الثابتة في هذا الصدد أن منشآت التعليم العالي ينبغي أن تحدد توجهاتها طويلة الأجل لا تبعا لسوق العمل أو الدراسة التنبؤية للاحتياجات من الأيدي العاملة فحسب بل تبعا للاحتياجات الاجتماعية. ويسهم عالم العمل في تكوين الثروة التي يمكن إعادة استثمارها في الاحتياجات الأخرى للمجتمع، ولكن في مجتمع يصاغ على نحو متزايد استنادا إلى ثمار المعرفة، تتنامى الحاجة إلى عاملين ذوي مؤهلات رفيعة من الناحية التقنية ولكنهم يتحلون أيضا بتصوير إنساني يوجه ممارسة أنشطتهم وبمقدرة على استباق احتياجات المستقبل ومطالبه، ولاسيما تلك المتصلة ببناء مجتمع أكثر عدلا. وليس بوسع التعليم العالي، من جانبه، أن يتجاهل مطمئنا أن عالم العمل والمجتمع ككل يتطوران بوتيرة متزايدة السرعة. ولذا ينبغي له، إن هو أراد ألا يتخلى عن مهمته الأساسية، أن يحرص على إقامة علاقات شراكة مع عالم العمل من أجل الاستجابة للاحتياجات برامجه التدريبية تبعا للتطور السريع للمعارف، ومن أجل تنمية المهارات التي يحتاجها المجتمع بوجه عام وعالم العمل بوجه خاص، ومن أجل غرس روح المبادرة، ومن أجل تهيئة الأساس للحراك المهني والثقافي.

٢٠٧ - ويفترض هذا التناسق أيضا أن يطوع التعليم العالي بناه وأجهزته التدريبية للاحتياجات الجديدة أو أن ينشئ أشكالاً جديدة للتعليم على أساس معايير مثل المرونة، وإمكانية العثور على فرص العمل، والتكيف مع تباين السياقات وفئات الجمهور المعنية، ومراعاة مبدأ التدريب مدى الحياة، والطابع الدولي للتدريب. يتعلق الأمر إذن بالانتقال من نموذج يرتكز على تدريس وتلقين المعارف إلى نموذج يرتكز

على التعلم وتنمية المهارات القابلة للتحويل في سياقات مختلفة في المكان والزمان. وعليه، يصبح اللجوء إلى أساليب ووسائل متنوعة ضرورة واجبة، ومن هذه الأساليب والوسائل: تقسيم المناهج إلى وحدات تجميعية مع التعريف الدقيق للمهارات المطلوبة في البداية وتلك التي يتعين اكتسابها عند التخرج، وتجميع الخبرات، ومراعاة المكتسبات التجريبية، وإنشاء شبكات للتدريب، وتنويع فروع التدريب بالرجوع على نطاق أوسع إلى أشكال التدريب القصيرة التي توفر مهارات مهنية، وتحديد المعابر بين فروع التدريب المختلفة، واللجوء إلى معايير مشتركة ومتميزة، واعتماد الشهادات والاعتراف بها، والتعليم عن بعد، وتوفير التوجيه في المواقع الخارجية أو بالاستعانة بالتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، وتنويع المؤسسات وفروع الدراسة، والدورات التدريبية.

٢٠٨ - وتفترض هذه التغييرات عدة مستويات للتعاون:

(١) التعاون مع عالم العمل (شركات الإنتاج والخدمات والابتكار، دون إغفال الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومؤسسات العمل الاجتماعي التي تشكل على نحو متزايد مهد العمالة)، بإقامة علاقات شراكة فيما يتصل بتحديد سياسات التدريب الملائمة، والتعاون وتبادل الموارد بشأن بعض الوحدات التدريبية، وتوفير الخبرات، والمشاركة في الدراسات عن سوق العمل وتطور الاحتياجات، وتقييم التصورات البديلة، والبحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الجديدة أو نقل المعارف، ودراسة المؤشرات الاجتماعية أو الأيكولوجية لبعض الخيارات.

(٢) التعاون الداخلي بين منشآت التعليم العالي على المستوى الوطني أو بين مؤسسات التعليم العالي على المستوى الإقليمي استناداً إلى المبادئ التالية: شروط الجودة والفعالية والكفاءة لا تتيح لكل مؤسسة على حدة تنظيم جميع برامج التدريب أو إنشاء مختبرات بحثية ذات بيئة تتوافر لها مقومات كافية كما وكيفا في جميع القطاعات؛ وتنظيم صيغ للتعليم عن بعد تستند بشكل متزايد إلى العمل على نطاق إقليمي لأسباب تتعلق بالتكلفة وكذلك لدعم سياسات التكامل.

(٣) التعاون على المستوى الدولي استناداً في آن واحد إلى التضامن واحترام الخصوصيات من أجل الاستجابة بطريقة ملائمة ومنصفة لظواهر العولمة، مما يعني اتباع سياسة للجودة يراعى في تنفيذها خصائص السياقات المختلفة ("التفكير من منظور عالمي والعمل ضمن إطار محلي")؛ وتوفير قواعد بيانات في جميع البلدان، بما فيها أقل البلدان نمواً؛ وتوفير أنواع التدريب بعد الجامعي ولما بعد الدكتوراه في إطار برامج دولية وبالتعاون مع مراكز الامتياز، ولكن مع الحرص المزوج على اكتساب تدريب رفيع المستوى وقابل للتطبيق في السياق الأصلي؛ واتباع سياسات تعاون تسمح بأن تعود على البلدان النامية المنافع المستمدة من هجرة العقول إلى البلدان المتقدمة؛ وتنفيذ أنشطة للتعاون الدولي تستهدف القضاء على المشكلات الحرجة المتمثلة في الجوع والمرض والأمية وتدمير البيئة والعنف والتهميش.

٢٠٩ - وهذا التناسق بين عالم العمل والتعليم العالي عملية ذات اتجاهين: فتطور عالم العمل في مجتمع متحول لا يؤدي فحسب إلى دفع التعليم العالي إلى تطويع أشكال التدريب التي يقدمها لتصبح اشد ملاءمة وإلى دعم التنمية من خلال أبحاثه، ولكنه ينبغي أيضاً أن يدفع عالم العمل إلى إصلاح أوضاعه من أجل الإسهام في بناء التنمية البشرية المستدامة وثقافة السلام. وفي هذا السياق أيضاً ينبغي للتعليم

العالي أن ينهض بوظيفته في الرصد اليقظ ولفت الانتباه والاستباق من خلال مواقفه المحايدة ومراعاته للمجتمع في مجمله. وفي هذا السياق كذلك لا يستطيع التعليم العالي أن يكتفي بالتدريب بل ينبغي له أيضا أن يغرس ضمير المواطنة في نفس الفرد الذي يعيش في سياق محدد مع انتمائه في الوقت ذاته إلى المجتمع البشري بأسره. وفي هذا السياق كذلك يجب توطيد التعاون الثقافي الإقليمي والدولي، لا من أجل الحفاظ على شتى صور التراث ونشرها فحسب، بل أيضا من أجل الإسهام في خلق ثقافة السلام، التي تستهدف لا بناء عالم متحرر من كل صراع وينعم برخاء اجتماعي اقتصادي متساو فحسب، بل أيضا عالم يثريه التنوع الثقافي والحرص المشترك على إقامة مجتمع ديموقراطي في آن واحد.

الشبكات في محور الترابط الدولي والتعاون

٢١٠ - توحى بالفعل التحولات الجارية في نهاية هذا القرن، أن المجتمع سيكون في القرن الحادي والعشرين مجتمعا معرفيا: ففوة العمل ستصبح على نحو متزايد قوة معرفية؛ وسيتحول رأس المال على نحو متزايد إلى رأس مال المعارف المتقدمة والمهارات الكفيلة بحل المشكلات أو بإيجاد حلول جديدة؛ لقد دخلنا عصر المعلومات والاتصال وبات البعد الدولي واضحا في كل مجال. ولذا يستند تنفيذ هذه السياسة الجديدة للتعاون على تكوين شبكات تضم أطراف التعليم العالي وشركاءهم. وينبغي أن يكون تنظيم أو دعم الشبكات وإقامة روابط محلية ووطنية وإقليمية ودولية بين هذه الشبكات إحدى المهام ذات الأولوية للتعليم العالي. وينبغي دعم برامج مثل توأمة الجامعات والكراسي الجامعية لليونسكو عن طريق تجميع وتنسيق كل القوى الساعية في هذا الاتجاه وبث روح الشراكة والتضامن فيها من أجل مواجهة التحديات المطروحة وبناء التنمية البشرية المستدامة وثقافة السلام.

٢١١ - يقتضي الأمر إذن وضع سياسة جديدة للتعاون من أجل إنشاء روابط التضامن هذه. وبوسعنا تحديد عدد من التوجهات الأساسية لدى تنفيذ تلك السياسة الجديدة.

(١) إن تزايد الترابط الدولي وتكوين الشبكات يفترضان بذل جهود تأملية وعقد اتفاقات، لا بشأن معايير الاتصال المتماثلة فحسب، بل أيضا بشأن معايير الجودة المتماثلة. ويتصل هذا العمل بمبادئ كثيرة تشمل: إنشاء البرامج الإقليمية والدولية للتعليم أو البحث؛ وإقامة مراكز الامتياز؛ والاعتراف بالدراسات والشهادات؛ وحراك الطلاب والمدرسين والباحثين والإداريين؛ وإمكانية الاستعانة بمهنيين يعملون في سياقات مهنية واجتماعية وثقافية متنوعة.

(٢) وفي الوقت نفسه، يفترض دعم البرامج الإقليمية والدولية أن يجري على المستوى المحلي إدراك الانعكاسات الإقليمية والدولية والعالمية لمعظم القضايا التي ينبغي أن تتصدى لها المجتمعات المحلية والوطنية. ويتفق تكوين شبكات للقائمين على إدارة التعليم العالي مع هذا الاتجاه، وينبغي دعمه إذ أنه يعد ضرورة حتمية.

(٣) وستتطلع التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال بدور متزايد الاتساع في مجال التعاون كما نوهت بذلك المؤتمرات الإقليمية، ولاسيما مؤتمر بيروت. غير أن ما يعد واقعيًا ومقبولًا من الناحية الاجتماعية قد يكون محدود النطاق بدرجة واضحة في بعض الأماكن. وقد تحدث المؤتمر الإقليمي الذي عقد في داكار باسم البلدان الفقيرة فقال: "إن العقبان التي يتعين التغلب عليها عقبات عديدة في

إفريقيا، فهي تشمل: قلة العدد الحالي للمستخدمين المحتملين الذين يملكون في آن واحد القدرات والأجهزة التي تتيح لهم الانتفاع بالشبكات الإلكترونية للمعلومات؛ وندرة أجهزة وبرامج الحاسوب والمعلومات بارتفاع تكلفتها بالقياس إلى الشمال؛ ونقص البنى الأساسية التي يتسنى الانتفاع بها في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ واحتكار الاتصالات السلكية واللاسلكية المقترن بتقييدات مفرطة وبارتفاع التكلفة؛ وعدم ثبات التيار الكهربائي في بلدان عديدة؛ والافتقار إلى الشبكات وإلى التعاون فيما بين المناطق. وعلاوة على الجوانب التقنية والمادية الخالصة، يتمثل أحد الشروط الرئيسية في تغذية وحدات الخدمة الحاسوبية برسائل تربوية مطوعة وذات دلالة وتتمتع بقدر كاف من الجودة. "داكار، وقائع المؤتمر، الوثيقة التوجيهية، صفحة ٨٩). ومن المهم مواجهة هذا التحدي كي لا يتزايد استحكام الحلقة المفرغة للتخلف. ومواجهة هذا التحدي من المهام ذات الأولوية في مجال التعاون.

(٤) ومن المؤكد أن التعليم عن بعد والجامعة المجازية وسيلتان يتعين إعطاؤهما مكانة متميزة في إطار التعاون لأنهما تتيحان تجسيد الترابط الدولي وتكوين الشبكات. ونماذج العوالم المجازية تتيح للطالب أن يبصر بنى مركبة لا تسمح بها النصوص أو شرائط الفيديو أو النماذج التخطيطية الأخرى؛ كما أنها تتيح إجراء تجارب يتعذر تنفيذها في العالم الحقيقي (طوكيو، نخ. س. ت. شونغ، "التعليم العالي عبر الإنترنت: فجر الجامعة المجازية"). غير أن هذا النوع من الوسائل ينبغي النظر إليه في إطار تعاون يستند، لا إلى نموذج يقوم على مجرد تصدير التدريب أو تراخيص الامتياز، بل إلى نموذج يقوم على التكامل في السياق المحلي وفي سياق الشراكة مع الأطراف المحلية.

(٥) ويتعين دعم الحراك الأكاديمي للطلاب والمدرسين والباحثين والإداريين. وقد نفذت تجارب عديدة في القارات الأربع ويلزم استخلاص الدروس المستفادة منها. وقد لخص ستيوارت هاملتون (طوكيو، "تبادل الموظفين والطلاب في إطار السعي نحو الاعتراف بالمؤهلات")، في البيان الذي ألقاه، الصعوبات الرئيسية التي يتعين تذليلها فقال: إن السنوات الدراسية لا تتطابق دوماً؛ وتحويل الوحدات المعتمدة يصادف أحيانا نقصاً في الثقة حتى في حالة وجود اتفاقات؛ ويتباين طول المقررات من مؤسسة لأخرى؛ والأنظمة المتعلقة بالهجرة والحصول على تأشيرات الدخول تكون أحيانا طويلة ومغرقة إلى حد الإفراط في الاهتمام بالتفاصيل وتسبب تأخيرات كبيرة فيما يتعلق بوصول الأشخاص المعنيين؛ ولا يزال إتقان لغة الدرس غير كاف في أحيان كثيرة؛ كما أن هناك نقصاً في نقص التمويل؛ ويعرب المشاركون في أحيان كثيرة عن أسفهم لنقص المعلومات؛ وأصحاب الأسر لا يكونون مستعدين دوماً للابتعاد عن وطنهم لفترة طويلة نسبياً. وتقتضي تلك المصاعب من ثم تشاوراً على المستوى الإقليمي بين الإداريين المعنيين بسياسة الحراك هذه. وكما يصبح هذا الحراك أكثر جاذبية وفعالية، يقترح: (أ) زيادة مزايا المبادلات وجاذبية منافعها؛ (ب) ودعوة الحكومة والقطاع الخاص إلى زيادة الدعم المالي لسياسات التبادل؛ (ج) وتعزيز المرونة بوضع مبادئ سلوك تتيح الاستجابة للتنوع الكبير في النظم والثقافات.

(٦) ولما كانت الشركات متعددة الجنسيات تضطلع بدور مهم في تزايد الترابط الدولي فإن البعض يرى أنه ينبغي إشعارها بالمسؤولية ودعوتها إلى التعاون في تدريب خريجي التعليم العالي المنتمين إلى البلدان النامية. ولذا فإن مشروعات التعاون التي تجمع بين هذه الشركات والتعليم العالي ينبغي أن تجعل من أهدافها تدريب مهنيين ذوي مؤهلات رفيعة المستوى يستطيعون من ثم النهوض بوظائف تسند في أحيان كثيرة إلى موظفين ينتمون إلى البلدان المتقدمة. وبالمثل، لما كانت الشركات متعددة الجنسيات تعمل في

أحيان كثيرة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة بنظام التعاقد من الباطن، فإن مشروعات التعاون يمكن أن تجعل من أهدافها تنمية روح ابتدار الأعمال لدى الأفراد وتشجيعهم على إقامة شركات صغيرة تستجيب لاحتياجات غير مشبعة. وبذلك تستطيع مؤسسات التعليم العالي أن تشارك في إنشاء مجتمعات علمية تضم شركات، صغيرة وكبيرة، ذات قيمة مضافة مرتفعة من حيث تنمية المعارف، والتكنولوجيات الجديدة، ونقل المعرفة. ولذا فإن دعم الخريجين ليتمكنوا من خلق فرص عملهم يعد هدفا مهما من أهداف التعاون. ويجدر في هذا الصدد الإشارة بوجه خاص إلى تجارب البنوك التعاونية ومبادرة بنك غرامسين في بنغلاديش.

إدارة تنبؤية ومنسقة للتعاون

٢١٢ - أعلنت اليونسكو مرارا أن من الجوهرى أن تنظر المنظمات الدولية الحكومية والحكومية وغير الحكومية المعنية بالتنمية وتمويلها وكذلك المجتمع الأكاديمي إلى مؤسسات التعليم العالي في البلدان النامية على أنها أداة لا غنى عنها للتنمية العامة للنظام التعليمي ولتعزيز القدرات المحلية. ويستلزم هذا إدارة تنبؤية ومنسقة للتعاون. ويمكن أن نحدد خصائص هذه الإدارة انطلاقا من عدد من محاور التأمل والعمل:

(١) يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للتعاون الدولي في "دعم العناصر الرئيسية لتكامل وتنسيق القطاعات والمؤسسات والوكالات والموارد من أجل ضمان نوع من التعاون الأفقي، وتجنب التكرار وازدواج الجهد وواد المبادرات المحلية أو تشويهها" (هافانا، ديدركسون، "إعادة صياغة التعاون الدولي في مجال التعليم العالي بأمريكا اللاتينية والكاريبى"، صفحة ١٢).

(٢) كما يجب وضع سياسة ملائمة وخطة عمل عالية بالتشاور مع مختلف الشركاء واستنادا إلى تحليل للتجارب السابقة أو الجارية، والتحسب لآثارها، واستباق التحديات الجديدة التي يتعين التصدي لها على سبيل الأولوية. ذلك هو النهج الأساسي الأول لأي إدارة تنبؤية ومنسقة.

(٣) ينبغي أن يساعد التعاون الدولي الإداريين في مهمة تحديد سياستهم التعاونية ووضعها في صورة خطة عمل، عن طريق تنظيم اجتماعات لتبادل الخبرات أو لتحليل دراسات الحالات. ويعد هذا مهما بوجه خاص عندما يتعلق الأمر بمبادرات جديدة نسبيا، مثل التعليم عن بعد أو إنشاء الشبكات. ومن هذا المنطلق نظمت اليونسكو تقييما داخليا لبرامج توأمة الجامعات في نهاية مرحلتها التجريبية. وأسفر هذا التقييم عن عدد من التوجهات سيسترشد بها في المرحلة الثانية، وقد تكون هذه التوجهات مفيدة لجميع المنظمات المعنية بالبرامج المماثلة: الحفاظ على مرونة البرنامج بغية الاستجابة للتنوع الكبير في الاحتياجات والسياقات العلمية؛ وإيلاء مزيد من الأهمية لتخطيط ينطلق "من القاعدة إلى القمة"؛ وتطبيق معايير اختيار أكثر صرامة، تستند إلى قيمة المشروعات وتحسين جودة منتجاتها؛ وإقامة صلة أكثر انتظاما بين شبكات توأمة الجامعات والكراسي الجامعية والشبكات متعددة الأطراف للكراسي الجامعية؛ وإيلاء الأولوية في التخطيط للبلدان النامية ولمجالات عمل معينة، مثل السلام والتنمية والبيئة، وللمشكلات الرئيسية للمجتمع بوجه عام؛ وإنشاء مراكز امتياز إقليمية ودون إقليمية ووطنية لدعم شبكات البرامج؛ وإقامة تحالفات قوية مع مختلف المنظمات الشريكة (الحكومات، والمنظمات الدولية

الحكومية؛ والمنظمات غير الحكومية، وعالم العمل، والقطاعين العام والخاص) من أجل تحقيق تأثير أعظم واستخدام أكثر رشدا للموارد (طوكيو، هيل، "استراتيجيات إدارة الانتقال العالمي في مجال التعليم العالي والبحوث: اليونسكو/شبكة التعليم العالي في آسيا والمحيط الهادي، وبرامج الحراك"، صفحة ٩).

(٤) ولكن إلى جانب عمليات التقييم المرتبطة بحالات معينة، يتعين أن تركز الإدارة التنبؤية والمنسقة على مرصد دائمة تراقب العناصر الرئيسية للمجتمع، وعلى دراسات مستقبلية من أجل توجيه التعاون.

(٥) وينبغي أن يتمكن التعاون، في جميع المراحل من التصميم حتى التقييم مرورا بالتنفيذ، من الاعتماد على خبراء أكفاء. وإذا كنا لا نريد العودة إلى نموذج للتعاون متأثر بالماضي، من المهم إعادة التأكيد على أن الأطراف المحلية (الإداريين والمنسقين والمروجين) للتعاون هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تصميم وصياغة مقترحات التغيير وكذلك عن تنفيذها، ومن المهم أيضا الاعتماد على خبراء محليين في مختلف مراحل المشروع. (هافانا، ديدركسون، المرجع نفسه، صفحة ١٣).

(٦) وكما تكون مشروعات التعاون فعالة يلزمها إداريين أكفاء مدربين تدريباً جيداً. ومن ثم فإن التعاون يبدأ "بتنظيم برامج تدريبية للقائمين على إدارة التعليم العالي على جميع المستويات، العليا منها والوسطى"، بحيث يمتلكون ناصية لا قواعد وأدوات الإدارة السليمة والفعالة فحسب بل ويدركون أيضا أن من المهم "إرساء أسس الاستقلال الذاتي لمؤسساتهم وتجنب التبعية المفرطة إزاء مصادر التمويل الخارجي، لأن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تكون إلا تنمية محلية" وأنه يجب بالتالي تعزيز "قيام تعاون وشراكة يتسمان بالإنصاف ويستندان إلى الحوار وتوافق الآراء والاحترام المتبادل وليس إلى سلطة الجهة المانحة/المتبرعة" (داكار، وقائع الأعمال، التوصيات الرئيسية لاجتماع المائدة المستديرة الرابع بشأن "تعزيز التعاون الإفريقي والدولي في مجال التعليم العالي"، صفحة ٥٦). وكان من الأفكار القوية التي طرحت في جميع المؤتمرات الإقليمية تقريبا اقتراح بأن تسعى كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي إلى إنشاء وحدة متخصصة لتعزيز التعاون الدولي وإدارته.

٢١٣ - "إن المؤتمر العالمي للتعليم العالي مدعو إذن إلى طرح دعوة قوية من أجل تعزيز الترابط الدولي للتعليم العالي بقدر أكبر وتحديد السبل والوسائل الكفيلة بجعل هذه العملية أكثر فعالية وكفاءة وإنصافا للجميع. ويتعلق تحد ثان بالتعدد المتزايد للتعاون الدولي. فبعد أن كان التعاون الدولي قاصرا في البداية على حراك الأشخاص، الذي تعززه الآن أداة فعالة تتمثل في الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بالاعتراف بدراسات وشهادات التعليم العالي، أصبح التعاون يغطي اليوم طائفة واسعة من الأشكال، وخاصة من خلال شتى أنواع الشبكات والشراكات بين المؤسسات والأكاديميات والطلاب." (باريس، شيتوران، "التعاون الدولي في مجال التعليم العالي"، ١٩٩٨، صفحة ٨). وينبغي النظر إلى التعاون بوصفه جزءا لا يتجزأ من المهمة المؤسسية لمؤسسات ونظم التعليم العالي، وينبغي أن يستعين التعاون على نحو متزايد بنظام الشبكات مع تقاسم المسؤوليات واتخاذ التضامن مبدأ أساسيا لاقتسام المعرفة اقتساما أفضل.

٢١٤ - يستند التعاون إذن إلى طائفة أوسع نطاقا من الخبرات وإلى إدارة ذات طابع مهني أوضح لأنها إدارة تنبؤية ومنسقة. وتبرز في هذا المقام صور جديدة للتعاون؛ صور تتطلب في آن واحد قدرا كبيرا من الإبداع لتصميمها، وقدرا كبيرا من المهارات التقنية لامتلاك ناصيتها، وقدرا كبيرا من الواقعية لتنفيذها

بطريقة فعالة وكفؤة، وقدرًا كبيرًا من المبادلات الموضوعية لتقييمها والتنبؤ بمستقبلها. للتعليم العالي من ثم دور كبير يؤديه في التعاون؛ ولكن ينبغي له أن يكون واعياً بالتحديات المطروحة، تلك المطروحة عليه هو أولاً، وعلى المستويات التعليمية الأخرى بعد ذلك، ثم على التنمية الشاملة للمجتمع في نهاية المطاف.

الاستنتاج النهائي

٢١٥ - أدرك الشباب، المجتمعون في السويد في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ مارس/آذار ١٩٩٨ في إطار "منتدى الشباب في المؤتمر الدولي الحكومي المعني بالسياسات الثقافية من أجل التنمية"، إدراكاً واضحاً أهمية الثقافة والثقافات للتعاون في أغراض التنمية، وكذلك الآثار المفيدة لظاهرة العولمة ومخاطرها: "إن الثقافة تتجاوز جميع الحدود... فمن خلال العولمة، تمكن الشباب من العثور على سبل غير متوقعة للتعرف على ثقافات وشعوب أخرى في جميع أنحاء العالم وللإعتراف بها. ومن العولمة تنشأ "الكوكبة". ونحن نعلم بذلك أن هناك أفراداً قد وجدوا فرصاً للتفاعل مع أفراد آخرين على مستويات مختلفة. فنحن نستطيع أن نفكر من منظور عالمي وأن نعمل ضمن إطار محلي. ويؤدي هذا إلى زيادة المبادلات الثقافية، ويفتح فرصاً للتدريب، ويزيد القدرة على إجراء الخيارات استناداً إلى معلومات وافية. لكن العولمة تجلب معها أيضاً تهديدات التوحيد والتنميط. وهي تمثل خطراً حقيقياً لأنها تخلق مجتمعا تسوده النزعة الاستهلاكية على نطاق واسع، وهو مجتمع يتعذر الدفاع عنه من وجهة النظر البيئية. كما أن العولمة تهدد التنظيم الاجتماعي لكثير من الشعوب وأسلوب حياتها. فهي تسبب اغتراباً واستبعاداً. ولا ينبغي للعولمة أن تتدخل في أساليب حياة الشعوب أو أن تحرمها من تراثها الروحي الذي حافظت عليه على امتداد الزمن. ولا ينبغي لها أن تركز على علاقات اقتصادية استغلالية. ولا ينبغي لها أن تسبب أشكالاً من عدم المساواة قائمة على الجنس، أو العنصر، أو الدين، أو فيما بين البلدان النامية والمتقدمة" (سيغتون، السويد، الإعلان، الصفحتان ٢ و ٣).

٢١٦ - وهذا الموقف المبدئي للشباب يتسم بأهمية أساسية لدى دراسة مشروع الإعلان وإطار العمل ذي الأولوية المقدمين إلى المؤتمر العالمي للتعليم العالي.

٢١٧ - ومن الجوهرى أن يتضمن الجزء المتعلق بالتعاون من هاتين الوثيقتين مقترحات قوية تستهدف دعم التعاون الدولي المستند إلى التضامن، بطريقة تساعد على تقليص الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة في المجالات الحيوية لإبداع المعرفة وتطبيقها.

٢١٨ - إن مشروع الإعلان وإطار العمل ذي الأولوية يشكّلان إذن المتابعة المنطقية للتأملات المعروضة في هذه الوثيقة. ولن يتمكن المؤتمر من تحقيق أهدافه إلا إذا أسهم جميع الشركاء الاجتماعيين للتعليم العالي في أعمال مشتركة من أجل تحسين جودة وملاءمة مؤسسات ونظم التعليم العالي.

٢١٩ - ويجب على الحكومات والبرلمانات أن تنفذ إصلاحات وسياسات جديدة في مجال التعليم العالي. ويقتضي الأمر اتخاذ تدابير لزيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي من خلال توسيع نطاقه بأكثر قدر ممكن. وينبغي للدول أن تواصل تحمل المسؤولية الرئيسية عن التمويل، عن طريق زيادة الأموال المخصصة للتعليم، إلى جانب التشجيع على تنويع مصادر التمويل.

٢٢٠ - وبغية إنجاز هذه المهام، ستقيم المؤسسات علاقات شراكة مع عالم العمل، والسلطات السياسية، والممثلين الآخرين للمجتمع المدني. وستولي مزيداً من الأهمية لعلاقتها مع مستويات التعليم الأخرى وستسعى إلى إتباع نموذج متمحور حول التعلم واكتساب المهارات القابلة للنقل. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستنشئ المؤسسات بنى ووسائل تدريب متنوعة ومرنة تستعين بالتكنولوجيات الجديدة وتشجع التدريب مدى الحياة. ووصولاً لهذا الهدف، ينبغي إيجاد إدارة فعالة ونظام تمويل مناسب. وستنفذ بحوث ملائمة ورفيعة المستوى، وستعزز المؤسسات سياسات تقديم الخدمات إلى الشركات. وينبغي الاستعانة بدور الطلاب ودور الشركاء المسؤولين في تحديد السياسات وتنفيذها.

٢٢١ - وفي إطار عملية التحضير للمؤتمر العالمي للتعليم العالي، نظم اجتماعاً خبيراً في أعقاب المؤتمرات الإقليمية.

وفي حلقات عمل اجتماع الخبراء الذي عقد في تورنتو في إبريل/نيسان ١٩٩٨، أشار المشاركون إلى ضرورة ما يلي:

(١) إعادة التأكيد على المهمة المركزية للتعليم المتمثلة في التدريب والتربية برؤية طويلة الأجل لا بغية التكيف قصير الأجل مع عالم العمل فحسب بل أيضاً بغية تنمية الفرد وتمكينه من الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تربية روح المواطنة والتدريب "مدى الحياة"؛

(٢) النظر إلى التعليم العالي بوصفه خدمة عامة (لا بوصفه شركة للمعرفة وللتدريب توجهها قوانين السوق)؛

(٣) الاعتراف بالإسهام الرئيسي للتعليم العالي في التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، في سياق مجتمع يتسم بالتعددية والحراك النشط للأفراد والتنوع الثقافي؛

(٤) الاعتراف بالدور المحدد للتعليم العالي في إنتاج المعارف ونقلها، ويكمن هنا المعنى الرئيسي للبحوث الجامعية في صلتها مع مهمة التعليم العالي؛

(٥) الاعتراف بأهمية الوظيفة النقدية لمؤسسات التعليم العالي في مجتمع يشهد تحولا واسعا؛ ومن هذا المنطلق، تشجيع المؤسسات على الاضطلاع بدور فعال من أجل تنوير ومساعدة المجتمع على مواجهة التغيير بهدف تحسين رفاهية السكان واجتياز هذه التغيرات الهامة بصورة أنجح، وتقليص التفاوتات الاجتماعية وأوجه عدم المساواة بين الرجال والنساء بالإضافة إلى خفض نسبة البطالة؛

(٦) الاعتراف بأن النجاح الأكاديمي يشكل جزءاً لا يتجزأ من مهمة التعليم العالي، وبأنه يعد أيضاً مسؤولية يتقاسمها الطلاب والجامعات والمجتمع على حد سواء، ومن ثم فإن الوسائل التي تكفل تحقيقها تتعلق في آن واحد بالطلاب والجامعات والمجتمع، وبالتالي فإن تقييم النجاح الأكاديمي يجب أن يشمل الطلاب والجامعات والمجتمع على حد سواء. " (سيلين سان بيير: خلاصة أعمال اجتماع تورنتو).

وفضلا عن ذلك، أكد خبراء عدة بلدان أوروبية، في الاجتماع الذي عقد في ستراسبورغ في مجلس أوروبا في يوليو/تموز ١٩٩٨، على هذه المبادئ مشددين على أهمية تحويل منشآت التعليم العالي إلى ساحة للتعلم مدى الحياة، وتحقيق تكامل أفضل بين التدريب والبحث رفيعي المستوى.

٢٢٢ - وعملا على تنفيذ هذه الأفكار، تعكف اليونسكو على وضع برنامج مشترك وجامع بين التخصصات، بالاتفاق مع المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة أو المختصة في مجال التعليم العالي.

وختاما، فإن المشاركين في المؤتمر وجميع شركاء التعليم العالي سيلتزمون، بإقرارهم الإعلان وإطار العمل ذي الأولوية، بالعمل المتضافر جاعلين هدفهم النهائي هو التعاون على بناء عالم أكثر عدلا وإنصافا، إلى جانب توفير تعليم ملائم رفيع المستوى.

- AKYEAMPONG, D. (1998). *Higher Education and Research: Challenges and Opportunities*. Document prepared for the Thematic Debates of the World Conference on Higher Education. UNESCO, Paris, 10 p.
- BARRIGA, A.D. (Coord.), CARDIEL, H.C., MALDONADO, A., ROJAS, J.M., LOPEZ, R. (1996). *Higher Education Financing and Activities in Latin America and the Caribbean*. Havana : CRESALC, UNESCO, Document elaborated for the Regional Conference on Policies and Strategies for the Transformation of Higher Education in Latin America and the Caribbean.
- CHONG, Ng S. T. (1997). *Higher Education over the Internet : Dawn of the Virtual University*. Tokyo : Discussion Paper presented at the Regional Conference on Higher Education.
- CHITORAN, (1998). *International Co-operation in Higher Education*. Paris : UNESCO, Paper of Synthesis of Regional Conferences.
- DAVIES, J. L. (1997). *Comparative Analysis of 20 Institutional Case Studies*. Palermo : Paper prepared for the European Regional Conference.
- DIDRIKSSON (1997). *Reformulation of International Cooperation in the Latin American and the Caribbean Higher Education*. Havana : CRESALC, UNESCO, Document elaborated for the Regional Conference on Policies and Strategies for the Transformation of Higher Education in Latin America and the Caribbean.
- DE KETELE, J.M. (1997). *L'enseignement supérieur au XXIe siècle : document de travail. Document d'orientation pour la Conférence régionale de Dakar*. Dakar : BREDAS UNESCO.
- DELORS, J. (1996). *Learnig : the Treasure within*. Paris : UNESCO.
- EKONG, D. (1998). *Quality : Trends from the UNESCO Regional Consultations on Higher Education*. Paris : UNESCO, Paper of Synthesis of Regional Conferences.
- FIELDEN, J. (1998). *Higher Education and Staff Development: A Continuing Mission*. Document prepared for the Thematic Debates of the World Conference on Higher Education. UNESCO, Paris, 17 p.
- GODDARD, J. (1998). *Contributing to National and Regional Development*. Document prepared for the Thematic Debates of the World Conference on Higher Education. UNESCO, Paris, 34 p.
- HAMILTON, S. (1997). *Staff and Student Exchanges in Working towards Qualification Recognition*. Tokyo : Paper presented at the Regional Conference on Higher Education.
- HIDALGO, J.C. (1996). *Financing Higher Education*. Havana : CRESALC, UNESCO, Document elaborated for the Regional Conference on Policies and Strategies for the Transformation of Higher Education in Latin America and the Caribbean.
- HILL, S. (1997). *Strategies for Managing Global Transition in Higher Education and Research : UNESCO's APHEN and Mobility Programmes*. Tokyo : Paper presented at the Regional Conference on Higher Education.
- HUGHES, P. (1998). *The Contribution of Higher Education to the Education System as a Whole*. Document prepared for the Thematic Debates of the World Conference on Higher Education. UNESCO, Paris, 18 p.
- MAYOR, F. (1997). *The Universal University. The University : the Crucible of Europe*. Palermo : Adress of the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

- NEAVE, G. (1998). *Autonomy, Social Responsibility and Academic Freedom*. Document prepared for the Thematic Debates of the World Conference on Higher Education. UNESCO, Paris, 12 p.
- NETTLEFORD, R. (1998). *Mobilizing the Power of Culture*. Document prepared for the Thematic Debates of the World Conference on Higher Education. UNESCO, Paris, 8 p.
- OILO, D. (1998). *Du traditionnel au virtuel : Les nouvelles technologies de l'information*. Document préparé pour les Débats thématiques de la Conférence mondiale sur l'enseignement supérieur. UNESCO, Paris, 18 p.
- PETTIGREW, L. (1998). *Promoting a Culture of Peace*. Document prepared for the Thematic Debates of the World Conference on Higher Education. UNESCO, Paris, 10 p.
- SALMI, J. (1996). *Options for Reforming the Financing of Higher Education*. Havana : CRESALC, UNESCO, Document elaborated for the Regional Conference on Policies and Strategies for the Transformation of Higher Education in Latin America and the Caribbean.
- SKILBECK, M. (1997). *The Management and Financing of Higher Education*. Paris : UNESCO, Paper of Synthesis of Regional Conferences.
- TEICHLER, U. (1998). *The Requirements of the World of Work*. Document prepared for the Thematic Debates of the World Conference on Higher Education. UNESCO, Paris, 31 p.
- UNESCO (1995). *Changement et développement de l'enseignement supérieur : document d'orientation*. Paris : UNESCO.
- UNESCO (1996). *Declaration about Higher Education in Latin America and the Caribbean*. CRESALC/UNESCO – Caracas.
- UNESCO (1997)- *Les Actes de la Consultation Régionale préparatoire à la Conférence mondiale sur l'enseignement supérieur*. Dakar, Sénégal, avril 1997, 168 p.
- UNESCO (1997). *A European Agenda for Change for Higher Education in the XXIst Century*. Palermo, Italy, September 1997. 7 p.
- UNESCO (1997). *Declaration on Higher Education in Asia and the Pacific*. Tokyo, Japan, July 1997.
- UNESCO (1998). *Declaration on Higher Education in the Arab States for the XXIst Century*. Beirut, Lebanon, March 1998, 18 p.
- UNESCO (1998). *Consolidated Declarations and Plans of Action of the Regional Conferences on Higher Education held in Havana, Dakar, Tokyo, Palermo and Beirut. Retained Lessons*. UNESCO, Paris, 1998, 40 p.
- UNESCO (1998). *Higher Education for a New Society: A Student Vision*. Document prepared for the Thematic Debates of the World Conference on Higher Education. UNESCO, Paris, 15p.
- UNESCO (1998). *Higher Education and Women: Issues and Perspectives*. Document prepared for the Thematic Debates of the World Conference on Higher Education. UNESCO, Paris, 15p.
- UNESCO (1998). *Pour un plan d'action mondial en vue de la réforme de l'enseignement supérieur*. Synthèse des idées et principes se dégageant des Conférences régionales de La Havane, Dakar, Tokyo, Palerme et Beyrouth. UNESCO, Paris.
- UNESCO (1998). *Rapport mondial sur l'éducation. Les enseignants et l'enseignement en mutation*. Paris : Le Monde de l'Education, Editions UNESCO.
- UNESCO (1998). *Forum de la jeunesse à la conférence intergouvernementale sur les politiques culturelles pour le développement : déclaration*. Sigtuna (Suède).

UNESCO (1998). *World Statistical Outlook on Higher Education : 1980-1995*. Paris : UNESCO, Document prepared for the World Conference on Higher Education, version May 1998.

VAN GINKEL, H. (1998). *Higher Education and Sustainable Human Development*. Document prepared for the Thematic Debates of the World Conference on Higher Education. UNESCO, Paris, 22 p.

VESSURI, H. (1998). *Paper of synthesis of Regional Consultations on the Theme of Pertinence*. Paris : UNESCO.

WILSON, L. (1998). *Palermo European Regional Forum - Case Study Results in terms of UNESCO WCHE Themes*. Bucarest : CEPES UNESCO, Paper of Synthesis.